

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعـة ديـالـى

كلية التربية الأساسية

المباحث النحوية في كتاب مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لأبي الفتح عثمان بن جني

رسالةٌ قدَّمتها

إسراء قحطان خلف

إلى مجلس كلية التربية الأساسيّة في جامعة ديالى
وهي جزءٌ من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف الأستاذ الدكتور

محمد علي غناوي الحمداني

١٤٣٥هـ ٢٠١٤م

المحتويات

المحتويات

التمهيد/ إضاءة حول كتاب مختار التذكرة

أولا: معنى التذكرة:

إنَّ كتاب التذكرةِ لأبي على الفارسي ـ رحمه الله ـ ظل مسموعًا بهِ حتى عصر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) صاحب الخزانة ، ولم يذكر أحدٌ بعد البغدادي أنهُ رآهُ أو أخذ منهُ فغاب عن النظر ولم يغب ذكرُه .

وهو كتاب عزيز كبير الفائدةِ تكلم فيهِ أبو علي على معاني عدد من آياتٍ مِن القرآنِ ، وعدد من أحاديث النبي محمد (ﷺ) وعدد من معاني أبيات أشعار العرب ، ومسائل مِن النحوِ والتصريفِ أبدعَ فيهِ ؛ لذا هو ذو فائدةٍ جمةٍ[١] .

وَقد عَنونه بالتذكرة وهي ((ما تُسْتَذْكَرُ)) بهِ العامةُ ، ويُقال: ((استذكر الرجل أي ربط في إصبعهِ خَيطًا ليذكر بهِ حاجته ، واستذكرَ الشيءُ: درسَهُ للذِّكرِ))[٢] .

والتذكرةُ عنوان مِن عنوانات التأليفِ في العربيةِ ؛ فقد ألّفَ على غرارهِ كثيرٌ من العلماءِ وفي مختلفِ المجالاتِ ؛ فأبو حيانٍ التوحيدي الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ألف كتاب التبصرة والتذكرة ، مبينًا أن معنى التذكرةِ هو مَا يستذكر بهِ الحاجة كما ذكرنا آنفًا ، والتبصرةُ ((التعريف والإيضاح ورجلٌ بصيرٌ بالعلمِ عالم بهِ))[٣] ، والتبصُر ((التأملُ والتّعرفُ واسْتبصرَ : اسْتبانَ))[٤] .

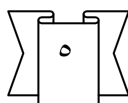
فالتبصرُ بالشيءِ هو العلمُ أما التذكرُ فهو الشيءُ الذي يعين على استرجاع المعلومةِ.

ولذا قيل في الشعرِ[٥]:

نَظَمْتها تبصرةً للمبتدي   تذكرةً للمنتهي والمسندِ

---

(١) يُنظرُ : بغية الطلب في تاريخ حلب : ٥/ ٢٢٦٦.
(٢) لسان العرب : مادة (ذكر).
(٣) المصدر نفسهُ : والصفحة نفسها.
(٤) القاموس المحيط : مادة (بصر).
(٥) لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، ينظر: شرح التبصرة والتذكرة : ٧٤ .



فهي تبصرةٌ للمبتديء الراغب بالتعلم ، وهي تذكرةٌ أيضًا للناسي الذي أخذ مِن هذا العلم بنصيب وغفل عن بعضِهِ ليتذكرَ بهذا الكتاب[١] .

واستنادًا إلى ما تقدّمَ يمكننا أن نقول: إن كتاب التذكرة قد طوى بين ثناياه مسائل كانت تمثل مَا يمر على أبي علي الفارسي ليتذكر بها بين الحين والآخر تلك المسائل ؛ فإنَّ أبا علي كان قد سَمّى التذكرةَ بالروزنامةِ[٢] ؛ وهي كلمةٌ فارسيةٌ تعني المذكرة أو الدفتر الذي تُثبت فيهِ الأمور والوقائع اليومية وتشرحها لتستعينَ بها على التذكر[٣] .

و هي بمعنىً آخرَ: المستودع الذي كان يجمع فيهِ أبو علي مَا يمرُ بهِ من مسائلَ وموضوعاتٍ مختصرةٍ لتذكر أبا علي بالمسألة كاملة بعد ذلك.

وأُلِّفَت على غرار اسمِ التذكرةِ كتب حملت هذا الاسم[٤] وعلى غرار المختار أُلِّفَت كذلك مجموعة من الكتب[٥] .

ثانيًا: التعريف بكتاب مختار التذكرةِ:

هو الكتاب الذي ألفهُ ابن جني (ت٣٩٢هـ) واختصر فيه تذكرةِ أبي علي الفارسي والتعليق على مواضع منها[٦] .

(١) يُنظر : التبصرة والتذكرة : ٧٣/١.
(٢) يُنظرُ : إنباه الرواة : ٣/ ١٥٤.
(٣) فهرنك فارسي امروز : ٦١٠.
(٤) من ذلك: التذكرة الفخرية للصاحب بهاء الدين المنشئ ، التذكرة في أصول الفقه للإمام الحسن بدر الدين بن عبد الغني المقدمي ، تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ، التذكرة السعدية لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيدي ، التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة للإمام أبي عبد الله محمد بن احمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري .
(٥) من ذلك: المختار من نوادر الأخبار لمحمد بن احمد بن إسماعيل المقرئ الابياري ، المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع .
(٦) يُنظرُ : وفيات الأعيان : ٢٤٧/٣، وإنباه الرواة : ٢٣٧/٢، ومختار التذكرة (المقدمة): ٢٥.

ثالثًا: أهمية الكتاب:

لم يحاول ابن جني في كتابِهِ هذا جمع كتابَ شيخِهِ (التذكرة) بل أرادَ اختصارهُ واختيارَ مسائلَ شرحًا وتهذيبًا لهذا الكتاب الذي قِيل إنهُ يقعُ في عشرين مجلدًا[١] .

ويتضحُ مِن اسم مختار التذكرة أن صاحبه اعتمدَ فيهِ على منهج الاختيار الذي يعني الانتقاءَ واختيار مَا يشاءُ مِن موضوعات التذكرةِ[٢] . وهذا يعني أنهُ أي مختار التذكرةِ ضم مسائلَ مختارةً في علومِ اللغةِ كالصرفِ والنحوِ والعروضِ والصوت دلت بمجموعها على حرفةِ الرجلين وعلمَيتهما وتضلعهما في علوم العربيةِ ؛ فضلًا عن أنَّ الكتاب لم يكن اختصارًا أو نقلًا ، بل جاء فيهِ ابن جني بغُرر الفوائد ونفائس العوائد استدراكًا وتصحيحًا ، وتعقبًا و إيضاحًا وزياداتٍ ضمنتها دفتاه وهو بهذا يُتِم ما بدأ به شيخهُ أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ).

رابعًا: عنوانُ الكتاب:

اجتمع لكتاب مختار التذكرةِ عنوانات كثيرة منها :

١- التذكرة : قد يكون ذلك لأنها مختصر منها ، ولكن لا يمكن أن تكونَ هي التذكرة وإنِ احتوت على نصوصٍ هي نفسُها وجدت في مصادر أخرى ؛ قال أصحابها إنها مِن مسائل التذكرةِ ومِن تلك المسائل مَا ذكرهُ البغدادي في الخزانةِ.

قال أبو علي في التذكرةِ: ((يقولُ كالذي حفر بئرًا وهو حين حفرها لم يُقدِّر أنها تقع على فساد ، فلما أن حفرها وقع على فسادٍ فبناها على ذلك وتهدّمَ ما بنى وكان

(١) يُنظرُ : فهرست ابن الخير : ٢٨٦.
(٢) يُنظرُ : أساس البلاغة : ١٧٦.

قبل ذلك يأمل التمام لما يريد ، فمثل هذا لما أن مدح مدح على رجاءِ تمامٍ للمدحِ ، فأخلف فهوى بذمٍ))[٣] .

وذكر أيضًا في بيتِ الفرزدقِ:[١]

إذا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبيلَةً ؟ أشَارتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصَابعُ

((وروى أبو علي (في تذكرته): (أشَرَّت) بدله ، وقال: أشارت إليها بأنها شرُّ الناس ، يقال: لا تُشِرَّ فلانًا ، أي: لا تُشِرْ إليه بشَر))[٢] . وهو في مختار التذكرة وقد تصرف في النص البغدادي فعبارة أبي علي هي:

((إذا قيلَ أيُّ الناسِ شَرُّ قبيلةً أشَرَّتْ كُليبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ

يريد: أشارت إليها بأنها شرُّ الناس. يقال: ((لا تُشِرَّ فلانًا ، ولا تُشْنعه). (لا تُشرَّه): لا تُشِرْ إليه بِشَرّ...)) [٣].

٢- التذكرة القصرية : وكذلك وُجِدَتْ نصوصٌ من التذكرة عند البغدادي سمّى الكتاب الذي أخذ منه (بالتذكرة القصرية) طابقت ما ذكره ابن جني في كتابه (مختار التذكرة) ومن تلك النصوص: ((قال أبو علي في التذكرة القصرية: وجه زيادة الباء في اسم (ليت) شَبَهُ (ليت) لنصبها ورفعها بالفعلِ ، والفعل يصل تارةً بنفسهِ وأخرى بالباء ؛ قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ [٤]، ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾[٥] ومِثله في أنه لمّا أشبَهَ الفعلَ عُدِّي تعديتَهُ ، تارة بنفسه وأخرى بحرف الجر: يا زيدُ و يالَزيدٍ. فإن قلتَ: فهل يكون على إضمار اسم (ليت) كقوله[٦]:

---

(٣) خزانة الأدب: ١٤٦/٤ ، ويُنظرُ : مختار التذكرة: ٢٦٩.
(١) شرح ديوان الفرزدق : ٥٢٠/٢ .
(٢) خزانة الأدب: ١١٦/٩.
(٣) مختار التذكرة : ٤٧٨-٤٧٩ .
(٤) العلق : ١٤.
(٥) النور : ٢٥.
(٦) لعمر بن أبي ربيعة ، ديوانه: ٣٥٠ ، والبيت فيه :

ألا ليتَ أنّيْ يومَ تدنو مَنيَّتي شَمِمْتُ الذي ما بين عينيكِ والفَمِ

فإنَّ ذلك لا يستقيم لئلّا يُبتدأ بـ(أنَّ) مفتوحةً . وسدَّ الظرف في خبر (أنَّ) مسدَّ خبر (ليت) ؛ كما سدَّ في قولك: (علمتُ أنَّ زيدًا في الدار) مسدَّ المفعول الثاني وجواز حذف الخبر في (ليت) و (إنَّ) وبابه بوقوع الجمل أخبارًا لها))[١] . وهذا النص موجود في مختار التذكرة[٢] .

فهذا يدعو إلى تساؤل في كون التذكرة كتابًا والتذكرة القصرية كتابًا آخر ؟ لأنه أطلق العنوانين لكننا نجد أنَّ البغدادي يستعمل أكثر من عنوان للكتاب الواحد وهذا ما فعلهُ مع أبي علي فكتاب (الشعر) مثلًا قد أسماه بعدة عنوانات مع عنوانه الأصلي فقال : إيضاح الشعر و الإيضاح الشعري ، وإعراب الشعر وكتاب الشعر في أبيات الإعراب المسوقة على كتاب الإيضاح[٣] . وإنه حيث ذكر مصنفات أبي علي قال : ((لأبي علي من التصانيف : كتاب الحجة ، التذكرة ، الإيضاح الشعري ، المسائل البغدادية ، المسائل القصرية... وكل هذه المؤلفات عندي ولله الحمد))[٤] .

أما عن تسميتها بالمسائل القصرية أو القصريات ، فالمسائل القصرية والقصريات تسمية واحدة ؛ لأنها لكتاب واحد وتقال القصريات فقط للاختصار فقد قال البغدادي ((وكلٌّ منهما لم يرَ ما كتبه أبو علي الفارسي في المسائل القصرية ... قال أبو علي الفارسي: حدَّثنا الشيخ أبو الحسن الكرخي عن يحيى بن الحَريش الرَّقي قال: أرسلني الكسائي إلى محمد بن الحسن أسألُه عن الجواب في هذه الأبيات:

فإنْ تَرفُقي يا هندُ فالرِّفقُ أيمَنُ وإنْ تَخْرُقي يا هنْد فالخُرْقُ أشأَمُ

فَياليْتَ أنِّي،حَيْثُ تَدْنُو مَنِيَّتي شَمِمْتُ الذي ما بَيْنَ عَيْنَيك والفَمِ

(١) خزانة الأدب: ٤/ ١٥٢ .
(٢) يُنظرُ : مختار التذكرة : ١٥٧.
(٣) يُنظرُ : مقدمة كتاب الشعر : ٢١-٢٥.
(٤) حاشيته على قصيدة بانت سعاد : ١/ ٩٢.

فأنتِ طلاقٌ والطلاقُ عَزيمةٌ	**ثلاث وَمَنْ يَخْرَقْ أعَقُّ و أظلمُ**
فَبيني بها إنْ كُنتِ غيرَ رَفيقةٍ	**فما لامرئٍ بعدَ الثلاثِ مُقَدَّمُ**

قالَ: فَأتيتُ محمد بن الحسن بالأبيات ، فقال: إنْ نصَبَ (الثلاث) فهي ثلاث تطليقات وإنْ رفع (الثلاث) فهي واحدة كأنه أراد أن يُخْبر أنَّ عزيمة الطلاق ثلاث. قال: فرجعتُ إلى الكســـائي فأخبرتهُ بقول محمد ، فتعجَّبَ من فطنته))[١] ، والنص
موجود في مختار التذكرة[٢] .

وقد ذكر ياقوت في معجم الأدباء عندما ترجم لـ (محمد بن طويس القصـــري أبي الطيب) إنهُ: ((أحد تلاميذ أبي علي الفارسي ، أملى عليه (المسائل القصريات) وبه سُميت))[٣] ، أما البغدادي وهو نفسه الذي استشهد بالنص السابق الذي ذكر فيه عن المسائل القصرية قال في الخزانة: ((والتذكرة القصرية: هي المسائل التي جرت بينه وبين صاحبه أبي الطيب محمد بن طوسيّ المعروف بالقصريّ))[٤] .

وقد قال القفطي ((صحب أبا علي وأخذ عنه وأكثر ، وسأله المسائل المعروفة بالقصرية ، وهي أكثر مسائل أبي علي ؛ مع اختصار ألفاظها ، وقد قيل إنها من مسائل التذكرة لأبي علي))[٥] .

وهذه النصوص تؤيد ما ذهبنا إليه في كون التذكرة كما بين القفطي هي رزنامة بالفارسية، ومن اسمها يتبين أنها كتاب ضم مسائل أبي علي الفارسي، فهي كانت مدونة له يدون فيها المسائل التي تمر به؛ ليعود لها متى ما أراد التذكر.

(١) شرح أبيات مغني اللبيب : ١/ ٣٢٧، غير أن الأبيات سبقت الكلام .
(٢) يُنظرُ : مختار التذكرة : ٣١٩-٣٢٠.
(٣) معجم الأدباء : ٦/ ٢٥٤٣.
(٤) خزانة الأدب: ١٠/ ٣٣٧.
(٥) إنباه الرواة : ٣/ ١٥٤.

و يبدو من خلال ما تقدم صحة تسمية الكتاب بهذا الاسم وهو مختار التذكرة الذي اختاره له المحقق .

خامسًا: بين الشيخ و التلميذ

كيف توصف علاقة بين شخصين أحدهما تلميذ بار وفيٌ و الآخر شيخه في التعليم الذي قوّم شخصيته بما أسداه له من علم ودراية وطريقة بحث.

فإن أغلب علم ابن جني هو من فيض علم أبي علي وهذا يشهد به ابن جني نفسهُ ويعترف بفضله ويقرُّ أخذه ويدون لفظهُ بقوله: ((وهي رأي أبي علي رحمهُ الله، وعنه أخذتهُ لفظا ومراجعة و بحثا))[١] .

فإنه قد صحب أبا علي الفارسي أربعين سنة ، وكان سبب تلك الصحبة ، أن أبا علي الفارسي كان قد سافر إلى الموصل ، فدخل إلى الجامع فوجد أبا الفتح عثمان بن جني يُقريء النحو وهو شاب ، ويستمع إليه متعلم له وهو يكلمهُ في قلب الواو ألفًا ، فاعترض عليه أبو علي فوجدهُ مقصرًا ، فقال لهُ أبو علي: ((زبَّبت قبلَ أن تحصرم)) ، ثم قام أبو علي ولم يعرفهُ ابن جني ، وسأل عنه فقيل له: هو أبو علي الفارسي النحوي ، فأخذ في طلبه ، فوجدهُ ينزل إلى السميرية يقصد ببغداد ، فنزلَ معه في الحال ، ولزمه وصاحبه من ذلك الحين إلى أن مات أبو علي ودرسَ النحو ببغداد وأخذ عنه ، وكان تَبحرُ ابن جني في علمِ التصريفِ ؛ بسبب صحبته لأبي علي و تغربه ومفارقته أهله[٢].

وذكر السيوطي أنَّ أبا علي وابن جني كانا مُعْتزِلِيَّيْن[٣] وأنّهما سواء في الأخلاق والآراء فلم يذكر في علاقتهما شيءٌ عكر صفاء العشرة بينهما ، لأن هذه العلاقة تسمو فوق المنافع الشخصية ، فضلًا عن تواضعهما تواضع العلماء

(١) الخصائص بتحقيق النجار :١/ ١٢٠.
(٢) يُنظر: نزهة الالباء : ٢٤٥.
(٣) يُنظرُ: المزهر للسيوطي : ٢٢/١.

وأسلوبهما الذي تمثل بالحوار العلمي الذي يجعل المتحاورين لا يمل أحدهما من الآخر فكلاهما يريد أن ينهل من علم صاحبه ، فالعلاقة أساسها الاحترام المتبادل وحب غيرهم واعتزاز الشيخ بتلميذه ، فكلاهما يجلُ صاحبهُ إجلالًا عظيمًا[٤] .

فكان أبو علي مُحبًا لابن جني ومعتزًا به وهذا واضح ((من استجادته كتبه كلها ومن حرصه على مصاحبته له في قصور الملوك والأمراء في الحل والترحال نحو أربعين سنة ولم يفترقا بعدها إلا بالموت))[١] .

وكذلك ابن جني عدّهُ الشيخ الفاضل والأستاذ المبجل بقوله: ((فهذه أحكام تصريف هذه اللفظة ، ولست أعرف أحدًا من أصحابنا خاض فيها إلى هاهنا ، ولا قارب هذه المواضيع أيضًا ، بل رأيت أبا علي وقد نشَّمَ فيها شيئًا من القول يسيرًا لم يستوف الحال فيه ، ولا طار بهذه الجهة ، وان كان بحمد الله. والاعتراف له – الشيخ الفاضل والأستاذ المبجل. ولو لم يتضمن هذا الكتاب من الكلام على الدقيق أكثر من هذه المسألة لكانت– بحمد الله– جمالًا له ، ومحسنةً حاله))[٢] .

إن العلاقة بينهما علاقة علمية أساسها تبادل الآراء والمسائل وتوجيه الشيخ تلميذه وأخذ التلميذ عن شيخه وتدوينه ، فأغلب كتب ابن جني من إملاء أبي علي ، إذ إن التلميذ يسأل والأستاذ يوجه وربما يأخذ برأي تلميذه[٣] ، ((وكان أبو علي يعرض عليه قسمًا من المسائل أو يذكر له تعليلًا أو يسأل عن تعليل وكان يطلبه إذا غاب ، وابن جني يوافقهُ و يؤيد رأيه ببرهان ، أو يخالفه ويرى رأيًا آخر . ولم يكن أبو علي يضيق بهذه المخالفة بل كان ينزل على رأيه أحيانًا ، وكانا متحابين كما يظهر جليًا في كتب ابن جني نفسه ، وابن جني كان يكتب له يسأله إذا لم يكن معه وعزَّ عليه الجواب))[٤] .

---

(٤) يُنظرُ: مقدمة محققي سر صناعة الإعراب: ٣٤.
(١) يُنظرُ: مقدمة محققي سر صناعة الإعراب: ٣٤.
(٢) سر صناعة الإعراب ت د. حسن هنداوي : ٢/ ٦٦٣-٦٦٤.
(٣) يُنظرُ: أطروحة أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جني : ١١
(٤) ابن جني النحوي : ٤١-٤٢.

وقال شوقي ضيف (ت١٤٢٦هـ): ((لعلنا لا نغلو إذا قلنا إن أكثر الأصول التي اعتمدها ابن جني في كتابه الخصائص إنما استمدها من املاءات وملاحظات أستاذه أبي علي))(٥).

فكان أبو علي يحترم آراء تلميذه ويدون بعضها ويعتز بها ، قال ابن جني: ((وقلت مرة لأبي علي– رحمه الله– : قد حضرني شيء في علة الإتباع في (نِقيذ) وان عِرِي أن تكون عينها حلقية ، وهو قرب القاف من الخاء والغين إيَّأهما بحروف الفم ، فالنقيذ في الإتباع كالمُنْخُل و المُنغِل فيمن أخفى النون ، فرضِيه وتقبَّله ، ثم رأيته وقد أثبته فيما بعد بخطّه في تذكرته))(١) .

قال الدكتور مهدي المخزومي(ت١٤١٤هـ): ((كان ابن جني يعرض ما يكتبه على استاذه أبي علي فيقرَّه عليه ، ويزداد إعجابهُ به ، ويشجعهُ على المضي في تمهيد هذه الطريق الوعرة التي تحاماها كثير من الدارسين على ما لهم من بعد المهمة وطول الباع في الدرس اللغوي والنحوي ، وأنَّ تلمذة أبي الفتح لأبي علي الفارسي حملته على أنْ يكون من الذين يذهبون مذهب أهل البصرة ، وهو بصري المذهب فعلًا ، ويُعنى بالقياس والتعليلات و التخريجات والتأويلات وهو فضلًا عن ذلك يعنى بالرواية عن استاذه وعن شيوخ بصريين كثيرين ، وعن كثير من رواة الأدب واللغة))(٢) .

فابن جني لم يكن ذلك الطالب الذي يوافق شيخه وأستاذه دون تفكير فقد كان يعترض على أبي علي بقولهِ: ((فقلت لأبي علي معترضًا عليه ...))(٣) .

أو أنه ينقل عن بعض أصحابه في ما ذهبوا عن أبي علي فيقول: ((وحكى بعض أصحابنا عن أبي علي– ولم أسمعه منه– أنه قال ...))(٤) .

---

(٥) المدارس النحوية : (شوقي ضيف) : ٢٥٩.
(١) مقدمة محققي سر صناعة الإعراب : ٣٤.
(٢) أعلام في النحو العربي/ الموسوعة الصغيرة : ٩٨.
(٣) المنصف : ١٤٦/٢.
(٤) المصدر نفسه : ١٩٦/٢.

وتظهر العلاقة جلية باحترام التلميذ لشيخه ؛ لأن ابن جني لا يرد ردًّا مباشرًا حتى لا يجرح مشاعره ، في حين يصور نفسهُ أنه ينتصر لبعض العلماء الذين يعارضون أبا علي وكل هذا يدل دلالة واضحة على ما يضمره التلميذ من إجلال لأستاذه واحترامه لمكانة استاذه العلمية[٥] .

وليس من أدل على سير ابن جني على خطى أستاذِهِ في التأليف ، فتأليفه كتاب المحتسب في ضوءِ كتاب الحجةِ ، وشواذ القراءات في ضوء علل القراءات السبع ، وكتاب اللمع في ضوء كتاب الإيضاح العضدي وغيرها[١] .

إن العلاقةَ بينهما إنما هي علاقة علمية أساسها تبادل الآراء و المسائل ، وتوجيه الشيخ لتلميذِهِ ، وأخذ التلميذ عن شيخهِ وتدوينهِ ؛ لأن أغلب كتب ابن جني هي من إملاء أبي علي ، فالتلميذ يسأل والأستاذ يُوجهُ ، وربما يأخذ برأي تلميذِهِ[٢] .

سادسًا: صحة نسبة الكتابين

أ- **صحة نسبة التذكرة لأبي علي الفارسي:** يُدرك أهل العربية أن كتابًا لأبي علي الفارسي يحمل اسم (التذكرة) ظل معروفًا لهم فغاب الكتاب ولم يغب ذكرهُ ولقد ذُكرت مسائل من التذكرة مع ورودها في مختار التذكرة في عدة كتب منها:

١- الخصائص لابن جني ، فقد قال في أصل كلمة (تَيْهُورة) والوجوه فيها: ((وقد ذكر ذلك أبو علي في تذكرته))[٣] وقد ذكره ابن جني أيضًا في كتاب مختار التذكرة[٤] .

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٧١/٢.
(١) يُنظرُ : المدارس النحوية (شوقي ضيف) : ٢٦٦ ، و أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جني: ١١ .
(٢) يُنظر الخصائص: ٣٤٣/٣.
(٣) مختار التذكرة : ٥.
(٤) إيضاح شواهد الإيضاح : ١٢١
(٥) مختار التذكرة : ٣١.

٢- وفي إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي: ((وقال في التذكرة: قال بعض البصريين: اعلم أنَّ العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولام بمنزلة ما فيه ألف ولام ، فترفعه كما ترفع ذلك فتقول: نِعْم أخو قوم زيدٌ))[٤] . وهذا النص في مختار التذكرة[٥] .

٣- وفي اللسان (حذفر): ((وحِذْفار الأرض: ناحيتها ؛ عن أبي العباس من تذكرة أبي علي))[١] ، وفي مختار التذكرة: ((وأخبرنا عن أبي العباس: يقال: سارَ فلانٌ في حِذْفار الأرض. ويقال: سار بحذفار الأرض ؛ إذا سار في ناحية منها. وحذافير الأرض نواحيها))[٢] . وفيه أيضًا: ((وقال أبو العباس: سار في حِذْفار من الأرض ؛ إذا سار في ناحية منها. و (حذافير) الأرض: نواحيها))[٣] .

٤- وفي المقاصد النحوية : في بيت زياد الأعجم[٥]:

وجدْنا الحُمْرَ مِن شَرِّ المطايا كما الحَبِطَاتُ شَرُّ بني تَميمِ

قال العيني: ((قوله: (فإنَّ الحمر) بضم الحاء المهملة وسكون الميم جمع حمار ، هكذا وجدته مضبوطًا في نسخة صحيحة لأبي على الفارسي ؛ أعني التذكرة)) [٤] . ورواية البيت موجودة في مختار التذكرة كما ذكر العيني[٦].

٥-وفي الخزانة: ((الذي رأيتُه في تذكرة أبي علي مخالفةُ س فإنهُ بعد أن نقل كلام س قال: (سراويل) وإن كان واحدًا فهو على مثال الجمع الذي لا يكون الواحد على

---

(١) لسان العرب: (حذفر).
(٢) مختار التذكرة : ٢٦٢.
(٣) المصدر نفسهُ : ٤٣٩.
(٥) شعر زياد الأعجم : ٩٧ ، ويُنظر : خزانة الأدب : ٢٠٤/١٠ .
(٤) المقاصد النحوية : ٣/ ٣٤٦.
(٦) يُنظر: مختار التذكرة : ١٠٥.

مثال ، فأنت ما لم تُسمِّ به فهو منصرف ؛ (كآجُرّ) الذي ليس في الواحد ولا غيره على مثاله ، فإذا سميت به صار مثل شَراحيل))[٧] . وهذا النص موجود في مختار التذكرة[٨] .

ب–صحة وجود مختار التذكرة ونسبه لابن جني:

إن هذا الكتاب هو مختصر لكتاب التذكرة وتعليق على مواضع من تلك المسائل ، قال ابن جني (ت٣٩٢هـ) ((وكنت وأنا أنسخ (التذكرة) لأبي علي إذا مرَّ بي شيء ، قد كنتُ طرفًا منهُ أو ألممتُ به فيما قبل ، أقول لهُ: قد كنتُ شارفتُ هذا الموضع ، وتلوح لي بعضهُ ، ولم انتهِ إلى آخره ، وأراك أنت قد جئت بهِ واستوفيتَه وتمكنت فيه ، فتبسم – رحمهُ الله– لهُ ويتطلق إليه ، سرورًا باستماعه ومعرفته بقدر نعمة الله عنده ، وفي أمثاله))[١] ، وقد ذكر البغدادي: أنَّ لديه نسخة منه [٢] ، كما ذكرت بعض الكتب أن ابن جني لديهِ هذا الكتاب وهي:

١- وفيات الأعيان: ٢٤٧/٣.
٢- الإنباه: ٢/ ٢٣٧.
٣- عيون التواريخ: ١٥٠/١٢.
٤- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبه ٣٨٩.
٥- جامع العلوم في الجواهر (إعراب القرآن المنسوب للزجاج): ٢٧٣.
٦- كشف المشكلات: ٩٩٧ (في هامش الصفحة) .
٧- كشف الظنون حاجي خليفة: ٣٨٤.

(٧) خزانة الأدب : ١/ ٢٢٩- ٢٣٠.
(٨) يُنظر: مختار التذكرة : ١٥.
(١) الخصائص : ١/ ٢٠٧.
(٢) يُنظر: حاشية على شرح قصيدة بانت سعاد : ١/ ٢٠٠.



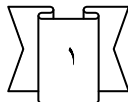
المقدمة

الحمدُ للهِ رب العالمينَ والصَّلاةُ والسَّلامُ على خيرِ الأنام المبعوثِ رحمةً للعالمينَ نبيّنا وسيّدِنا محمدٍ وعلى آلهِ الطيبين الطاهرين وصحبهِ المنتجبينَ ، أما بعدُ . . .

فيعدُّ كتاب مختار التذكرةِ لابن جني (ت٣٩٢هـ) كتابًا واسعًا ؛ إذْ ضمَّ بين دفتيهِ الكثيرَ من المسائل اللغوية في النحوِ والصرفِ ، و الدلالةِ ، جعلت منهُ مرجعًا لا غنى عنهُ لأي دارسٍ أو باحثٍ ، أو مُحِبٍ للعربيةِ وعلومِها ؛ خاصة أنهُ امتازَ بسمةِ التنقل مِن موضوع لآخر ؛ مستطردًا في أغلبِ موضوعاتهِ ؛ منتهجًا فيهِ أسلوب التعليل والاحتجاج لدعمِ رأيهِ أو لموافقة رأي البصريين في أكثر الأحيان ، ولرأي الكوفيينَ في أحيانٍ قليلة.

وَقد جاء اختيار هذا الموضوع مع كثرةِ الدراسات التي تناولت جهود أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) وابن جني ؛ كونهما خصّا العربية بمؤلفاتٍ و آراءٍ جعلت منهما مدرسة بحد ذاتها ؛ فضلًا عن كون هذا المؤلف ظلَّ مُغَيَّبًا ؛ وجاء تحقيقهُ متأخرًا ؛ ولذا عقدتُ العزمَ على دراستهِ وتوضيح جملة من الأمور المتصلة بمنهجهِ وأسلوب ابن جني فيهِ ، فضلًا عن تناولي القضايا النحوية فيهِ.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يُقسمَ على مقدمةٍ يعقبها تمهيدٌ وخمسة فصولٍ، متلوةٍ بخاتمةٍ أبرزتُ فيها أهم النتائج التي أسفرَ عنها البحثُ ، وثبتٍ للمصادرِ



والمراجعِ ، وعملت جاهدة على أن يكون عدد صفحات الفصول متساوية إلاَ أن طبيعة المادة في الكتاب اقتضت بأن تكون مادة الأسماء لها النصيب الأكبر في البحث .

أما التمهيد فجاءَ إضاءةً حول كتاب مختار التذكرةِ من حيثُ معنى التذكرة ، ومعنى مختار التذكرةِ وأهمية الكتاب ، فضلًا عن الحديث عن العلاقة بين أبي علي النحوي الفارسي وابن جني ، وقد نأى البحث عن الحديث عن حياة الرجلينِ ؛ بسبب كثرةِ الدراسات التي تناولت هذا الجانب منها على سبيل المثال لا الحصر: أبو علي الفارسي حياته ومكانته وآثاره ، وأبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية ، وابن جني النحوي ، وابن جني عالم العربية ، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، وغيرها.

وفي الفصل الأول تناولتُ منهج ابن جني وموارده في تأليفِ كتاب التذكرة ومختارها مِن حيث مجموعة مِن المحاور تضم التقسيم المنهجي لكتاب المختار مِن التذكرةِ وترتيب الموضوعات فضلًا عن محاور أخرى.

وَفي الفصل الثاني تناولت أدلة الصناعة في الكتاب مِن خلال مجموعة مِن المباحث : الأول: السماعَ ، والثاني: القياس ، والثالث: التعليل ، والرابع: العامل والقواعد الخاصة والعامة المبينة لحكم العامل.

أما في الفصل الثالث ، فتناولت القضايا النحوية في باب الأسماء وتضمن ثلاثة مباحث: الأول: الأسماء المرفوعة ، والثاني: الأسماء المنصوبة ، والثالث: الأسماء المجرورة .

وفي الفصل الرابع ، تناولت القضايا النحوية في باب الأفعال وتضمن مبحثين: الأول: الأفعال المضارعة ، والثاني: الأفعال الماضية .

وأما في الفصل الخامس ، فتناولت القضايا النحوية في باب الحروف وتضمن ثلاثة مباحث: الأول: الحروف الأحادية ، والثاني: الحروف الثنائية ، والثالث: الحروف الثلاثية .

ثُم طويتُ البحث بخاتمةٍ أبرزتُ فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها ، فثبتٍ للمصادرِ والمراجعِ التي اعتمدتُ عليها في عرضِ مَادة البحثِ.

وَقد سِرْتُ في بحثي هذا على مَنْهَج تحليلي ؛ وهو إيراد آراء النحويين في المسائل ، فضلاً عن بيان آراء المحدثين في بعض المسائل ، ومن ثم أعرض رأي ابن جني في مختار التذكرةِ ، وحاولت قدر المستطاع أن أتتبع الرأي الصائبَ .

ولا يخلو طريقُ البحثِ من معوقات ذللها اللهُ تعالى تتمثل في تداخل الآراء والموضوعات في الكتاب ؛ فضلًا عن كثرتها ، مما جعل عملية الانتقاء صعبة ودقيقة.

وأخيرًا أتقدم بخالص شكري وامتناني لأُستاذي المشرف الدكتور محمد علي غناوي الذي تفضل مشكورًا بالإشراف على بحثي هذا مَادًا لي يدَ العونِ والمؤازرة المعنوية والعلمية مِن علمِهِ وتواضعِهِ ، وحسن رعايتِهِ.

وخالص شكري وامتناني لأستاذي الفاضل الدكتور مكي نومان مظلوم الذي اقترح عليَّ عنوان الرسالة ، ومد لي يد العون من مادة علمية وكتب ، ولم يَدَّخرْ

وسعًا في إبداء النصح و التوجيهِ.

وأقدم شكري لأستاذي الفاضل الدكتور مهدي عبيد جاسم الذي لم يبخل بتقديم مساعدة ، أو مشورة.

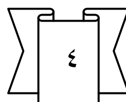
ويقتضي واجب الوفاء أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى الدكتور رعد كريم حسن الذي لم يدخر وسعًا في نُصحي ، وتقديم المساعدة.

وأقدم شكري وامتناني إلى جميع أساتذتي الذين ابدوا المساعدة ، والى كل من مد لي يد العون لإتمام رسالتي ولو بالدعاء ، فجزاهُم اللهُ عني خير الجزاء.

كَما أتقدم بوافر شكري واحترامي وتقديري لأعضاء لجنة المناقشةِ التي سيكون لملاحظاتها وتوجيهاتها الأثر البالغ في الارتقاء بمستوى الرسالة ، وما كان من صواب فمن الله وحده وما كان من سهوٍ وزلل فمني ، وحسبي أنَّ هذه هي النفس البشرية المجبولة على النقص ، ومن الله السداد .

أما آخر دعوانا فأنِ الحمدُ للهِ ربّ العالمين و الصلاة والسلامُ على نبينا محمد وعلى آلهِ الطيبين الطاهرين وأصحابهِ المنتجبين

الباحثة



أولا : التقسيم المنهجي للكتاب :

١. مقدمة الكتاب:

نهج ابن جني كغيره من العلماء الذين سبقوه كسيبويه (ت١٨٠هـ) مثلًا على عدم وضع مقدمة في كتابه ، فهو لم يكتب لكتابه مقدمة سوى ابتدائه بالبسملة والحمدلة فقال **((بسم الله الرحمن الرحيم ،الحمدُ لله رب العالمين ، والصلاة على رسوله محمد و آله الطاهرين))**[١] .

و عدم ذكر مقدمة للكتاب لا يقلل من كونه كتابًا قيمًّا ضمَّ بين طياته كنزًا معرفيًا من فنون الأدب والنحو والصرف واللغة وغيرها من علوم العربية ومما حفظتهُ الذاكرة ، أو مما وجده في كُتُب من سبقوه أو عاصروه .

٢. ترتيب الموضوعات:

إنَّ كتاب مختار التذكرة ـ كما ذُكِرَـ كتاب كبير ضمَّ عددًا كبيرًا من المسائل ، وان هذا الحشد من المسائل يجعل من هذا الكتاب مرجعًا مهمًا لا غنى عنه لكل دارس وباحث محبٍ للعربية ، وعلى الرغم من ذلك هو ليس كتابًا منهجيًا فمسائله غير مترابطة و وشائج الصلة بين الكثير من المسائل في هذا الصنف مفقودة أو زائدة ، ولا يجمعها نظام أو منهج منسق .

والملاحظ على الكتاب سمة التنقل من موضوع إلى آخر ، وهذه تسمى ظاهرة الاستطراد وكانت شائعة عند النحاة الأوائل إذ نرى هذه الظاهرة في كتاب سيبويه فيعدونَهُ ذا فائدة علمية وربما وجد القارئ فيه نوعا من المتعة العلمية[٢] ، وقد ذكر الدكتور محمد عبد الله قاسم بأنَّ ظاهرة الاستطراد ((هي سمة غالبة عند أبي علي في

(١) مختار التذكرة: ٣ .
(٢) يُنظرُ: تطور الدرس النحوي: ٤٥ .

جُلَّ كتبه ... تتداعى معارف الشيخ ، فيُسْلمك من موضوع إلى موضوع حتى ليغيب عنك ما عُقد من اجلهِ الحديث))[1] ، إذ نرى انه ينتقل من مسألة نحوية إلى مسألة صرفية إلى أخرى صوتية أو يشير إلى مجلس ضمَّ نحويين أو لغويين ، أو مضمون كتاب ومثالهُ ما ذكر في قوله: ((أتى فلانٌ فلاناً في داره أرنبانِ مملُولتانِ نضجيتين ضخمتين ، فنصب الأخيرتين))[2] ، ومن تلك المسألة النحوية يدخل في مسألة صرفية ((قال: رأيتُ أشائي كثيرةً ، وتقديرها أفاعل))[3] ثم ينتقل إلى مسألة لغوية فيقول: ((ونَظَرَ إلى جرابٍ ملقى فقال : أجِرَابًا ذاك أم شَنٌّ ؟))[4] ليعود بعدها إلى مسالة نحوية في الاستثناء ليقول: ((وقال: ما ضَرَّها الذئبُ غير أَنْ نَيَّبَها نابًا في حَلْقها))[5].

وأحيانًا يبقى في المادة النحوية غير أنه يُنوع في موضوعه ويستطرد ومنه ما ذكر في قوله: ((قال: (ضَرْبي زيدًا قائمًا) ابتداءٌ لا خبر له ؛ لأنك إنما تحتاج إلى خبر لِأنْ يُفيدَ معنى ، فإذا أفدتَ المعنى استغنيتَ عن الخبر ، فقلتُ له: (قائم) يَتضـّمن (ضربي) ، فقال : فكيف يَتَضمَّنهُ وهو لا يكـــون ظرفًا له ؟ لأنَّ (قائم) هو أنت ؟ و(ضربي) مصدر))[6] .

فهنا تحدث عن المبتدأ والخبر ثم انتقل بعدها إلى موضوع الجزاء (الشرط) فقال: ((قال أبو عثمان : وإنما وَقَع الماضي بعد الجزاء يُراد به المستقبل؛ إنْ ضَرَبْتني ضَرَبْتُكَ؛ معناهُ: إنْ تضربْني أضربِك ، ولا يجوزُ (ضَرَبْتُك إنْ تَضربْني) لأنَّ الفِعل الماضي يَدْخل فيه معنى المضارع مؤخَّرًا ، فإذا قُدَّم صار لفظُه ماضيًا ومعناه ماضيًا ، والجزاءُ لا يَكون كذا))[7] .

(١) الأصول النحوية والصرفية في الحجة:١/ ٢٤٤ .
(٢) مختار التذكرة: ٤٨٢ .
(٣) المصدر نفسه: والصفحة نفسها.
(٤) المصدر نفسه: والصفحة نفسها.
(٥) المصدر نفسه: والصفحة نفسها.
(٦) المصدر نفسه: ١٣٦.
(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وبعدها يدخل في موضوع نحوي آخر وهو الاستفهام فيقول: ((وسألتُه: لِمَ يُمنَعُ الاستفهامُ أن يَعمل ما بعْدَه فيما قبْله ؛ نحو : أزيداً ضَربتَ ؟ فقال: لأنَّ الاستفهام لا يستغني بما قبله ، إنما يَستغني بما بعده ، ولو عَمِل الفعلُ بعد حرفِ الاستفهام فيما قبْله لا يستَغنى في الأسماء بما قبْله ؛ نحو زيدٌ أمنطلق ؟ قلتُ: فلِمَ لا يَعملُ فيه ما قبْله؟ فقال لأنه إذا مَنَع غيره كان لنفْسه أشد منعًا .

قوله: (يَمنع غيره) يعني: ضربتَ أزيدًا ؛ يقول لمّا مَنَع حرفَ الاستفهام غيرَه أن يعمل فيه الفعلُ صار لنفسه أشدَّ منعًا))[١] .

ثانيًا: أسلوب الحوار و المناقشة :

صيغة الأمر بالعلم كان سائدًا في كتب النحو ، وهو إلقاء القاعدة على القارئ لتحفظ وتستظهر أخذها النحاة عن سيبويه[٢] ولم يحاولوا العدول عنها رغم أن الجاحظ بَيَّنَ ما لهذه الطريقة وما عليها[٣] .

أما أسلوب الحوار فعُني به علماء النحو وجعلوه سمة من سمات منهجهم في التأليف على سبيل المثال ، لأن أسلوب الحوار في عرض المادة ، لهُ القدرة على إثارة الاهتمام وبث الحيوية في نفس المتعلم وتفاعله مع المادة[٤] ولقد ضم هذا الكتاب نوعين من أسلوب الحوار هما:

١. **حوار التلميذ مع شيخه:** وفيه يقوم ابن جني بسؤال شيخه فيقول: ((وكنتُ سألتُ أبا علي عن التاء في (تِجْفاف) اللإلحاق هي ؟ فقال: نعم هي له ، وقد ترى أنَّ أبا

(١) مختار التذكرة: ١٣٦-١٣٧ .
(٢) يُنظرُ: الكتاب: ٣٩/٢ ، ٣١٠/٢ ، التفاحة في النحو: ١٤ ، ١٧ .
(٣) يُنظرُ: النحو التعليمي :٢١٥ .
(٤) يُنظرُ: تيسير العربية بين القديم والحديث: ٨٦ .

الحسن كيف ذهب إلى أنها في (تُوُدّ) ليست للإلحاق ، إذ لو كانت عنده لَلَزِم إظهار التضعيف ، وأن يقال (تُوْدُدٌ) على ما تقدم))[1]

٢.الحوار الافتراضي:

وفيه يقوم المؤلف بوضع سؤالٍ يفترضه ويجيب عنه ، وهو محاولة من المؤلف بمشاركة القارئ معه في هذا الحوار ، أو ما يمكن أن نطلق عليه: علم نفسك النحو بنفسك ، أو تعلم النحو بلا معلم[2] ، ومثال ذلك في انقطاع الجزاء عن الإضافة قوله: ((فإَن قلتَ :إذا جازت إضافةُ (الغلام) ونحوه إلى الجزاء ؛ نحو: (غلامَ مَن تَضربْ أضربْ) ، فهلاّ جازت إضافة (إذ) إليه و(حين) ونحو ذلك ؟

فالقول: إنَّ إضافة ما كان خارجاً مِن حَيِّز الفعل ـ الذي هو الشرطُ – إليه لا تَصِح كما صَحَّت إضافة (الغلام) ونحوه إليه ....))[3]

ثالثًا: الأحكام العروضية:

قد نجد في مختار التذكرة بعض المسائل العروضية التي تخص الأبيات الشعرية التي يستشهد بها الشيخ وتلميذه ومن ذلك في حديثهِ عن الصفة وقال في بيت لأبي الجوديّ [4] :

((برَجَزٍ مُسْحَنْفِرِ الرَّوِيِّ

مُستَوِياتٍ كَنَوَى الَبْرنيِّ

(١) مختار التذكرة: ٤٨٩ .
(٢) يُنظرُ: النحو التعليمي: ٦٦ .
(٣) مختار التذكرة: ٤٩٦.
(٤) يُنظرُ: شرح أشعار الهذليين:٢/ ٦٧٦ .

فقال: (مستويات) أراد الأبيات ، وجاز أن يَصِف أبياتَ الرجَز بالاستواء ، وإن كانت مستويةً في الزِّنة فحَسُنَ ذلك للزِّحاف الممكِن أن يجيء فيه ؛ ولأن الاستواء أيضا يمكِن أن لا يُراد به الوزنُ ، لكن استواء المعنى وجودته ؛ ألا ترى أنهم قد يَصِفون الأبيات بعكسِ ذلك فيقولون: ((شِعْر فلان كالدُّر نُظِمَ مع أبعارِ الظباء)) ؛ وقد حُكي عن بعضهم ذلك في شِعْرِ ذي الرُّمة ؛ فلهذا حسُنَ أن يوصف به الأبيات))[١] .

وسُمي الرجز بهذا الاسم: ((لأنه يقع فيه ما يكونُ على ثلاثةِ أجزاء ... فلما كان هذا الوزن فيه اضطراب سُمي رَجَزًا تشبيهًا بذلك))[٢] .

والمقصود بالزحاف هو: ((تغير ثواني الأسباب الخفيفة أو الثقيلة ، بتسكين متحرك أو حذف ساكن ، ويقع في أول التفعيلة أو وسطها أو آخرها وفي الأعاريض والضروب أو في غيرها ، ولكنه لا يلزم في سائر القصيدة))[٣] .

رابعًا: الاستدلال بالآراءِ الفقهية وردّه على الفقهاء:

ومن المسائل التي ذُكرت في مختار التذكرة ، مسائل خُلط فيها بين النحو والفقه ، ومنها ما كان يناقشها ويرفضها بالدليل والحجة وهذا يدل على أنه كان عالمًا نحويًا وفقهيًا ومنها :

١- فمما خالف فيه الفقهاء مما يَعرض الأحناف لمسألة (إذا دخلتُ الدارَ فكلُّ مملوكٍ لي يومَئذ حُرّ) ، في باب العِتْق[٤] فقال عنه: ((لا يخلو (يومئذ) من أن يكون متعلقاً بـ (حُرّ) أو بـ (لي) فلا يكون متعلقا بـ (حُرّ) لأنه لو كان متعلقًا بـ (حُرّ) لَوَجَبَ أن يُعتِق ما كان في ملكه يومَ حَلَف ، ولا يَدخُل ما أشتراه بَعدُ ؛ لأنه لا شيءَ في الكلام يوُجِبُ دُخولَه فيه .

(١) مختار التذكرة: ٤١٦ .
(٢)كتاب الكافي في العروض والقوافي: ٧٧ .
(٣) بحور الشعر العربي عروض الخليل:٢٦ .
(٤) يُنظرُ: المبسوط: ٨١/٧ ، وينظر: البحر الرائق: ٤٢٥/٤ .

فإذا لم يَتعلَّق بـ (حُرّ) تَعلَّق بقوله (لي) ؛ كأَنك قُلْت: كلُّ مملوكٍ ثبتَ لي يومئذ أو رَقَّ يومئذ ... ألا ترى أنَّ حُكمَ المعمول أن يلي العامل ، و(لي) هو العاملُ وقد وَلِيهَ (يومئذ) الذي هو معموله))[1] .

٢- ومما وافق فيه رأي أبي حنيفة في الحديث الشريف ((ذكاةُ الجنين ذَكاةُ أُمِّهِ))[2].

فقال: ((حُكي لنا عمَّن لا أسكُنُ إلى روايتِه أنه قد رُوِيَ: ((ذَكاةُ الجنين ذَكاةَ أُمِّهِ)) بالنصب . فإن صَحَّ فهو على ما يقولُه أصحابنا لا غيرُ . والمصدرُ مضافٌ إلى المفعول ، والفاعلُ محذوفٌ كقوله: ﴿ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾[3] ، و (ذكاة) الثاني منتصبٌ بالمصدر الأول ؛ لأنه لا يجوز أن يكون انتصابه لأنه خبرٌ أو في موضعِ الخبر ، فتقديره: أن يُذكَّى الجنينُ مثل ذكاةِ أمِّه مشروعٌ أو مأخوذ عليكم أو نحو ذلك ... ألا ترى أنَّ ما ذَكّر مِن قوله: (ذَكاةَ أمِّه) تسديدٌ لخبرِ المبتدأ))[4]

خامسًا: الإحالة على المؤلفات الأخرى:

من الأمور المنهجية التي وجدت في كتب النحويين ، هو الإحالة إلى مؤلفاتهم الأخرى ومثال ذلك :

١ـ الإحالة إلى كتب مصنف الكتاب ، ومما ورد ذكره في مختار التذكرة: ((إنْ بَنيتَ مثل (اسحنفر)... والفرق بين (فَعَنْلَل) وبين امتناعِهم مِن (ضَنَرْب) و (عَنْلَمَ) أنَّ هذا تمثيلٌ للصيغة ، و(ضَنَرْب) و(عَنْلَمَ) جارٍ عندهم مجرى أصولِ كلامِهم.

---

(١) مختار التذكرة: ١٥٤ .
(٢) مسند الإمام أحمد (١١٣٦٣): ٨٠٣ ، وينظر: النهاية في غريب الحديث: ١٢٦/٢ ، ويُنظرُ: شرح اللمع للباقولي:٢٩٠ .
(٣) فصلت: ٤٩ .
(٤) مختار التذكرة: ٢٤٧ـ ٢٤٨ .

وقد أوضحتُ هذا في كتابي في شرح التصريف[١] ، فأطْلُبْه هناك)) [٢] .
٢ـ الإحالة إلى كتب ليست للمصنف ، ومن ذلك ما ورد ذكره في الحديث عن (شَلاًّ) في الشاهد الشعري لعبد مناف بن ربع الجربي الهذلي [٣] :

حَتَّى إذا أَسْلَكوهُمْ في قُتَائدَةٍ   شَلًّا كما تَطْرُدُ الجَمَّالةُ الشُّرَدا

فذُكِرَ بأنه: ((منتصبًا بجواب (حتى إذا) بل الناصبُ لـ (ذَنوب) هو ما دلَّ عليه قولُه: (نهلت وعلَّت) حتى أنك إذا ذكَرتَهما فكأنك قد ذكَرتَه ، فإذا كان كذلك كان الناصبُ لـ (زيد) في (أزَيدًا ضربتُه ؟) [ضربتُ الذي دلَّ عليه ضربتُه] . أوَلا تَرى أنَّ المراد ليس هو (إذا نهِلت وعلَّت استَقَتْ) ؛ لأنها لا تَنهل ولا تَعَلُّ حتى تستقي ، فإذا كان كذلك احتاجت (إذا) إلى جواب . فلْيُنظَر في البيت الذي يَليه مِن بعده أو قبله في ديوانه إنْ شاء الله))[٤] .

سادسًا: التأثر بالمنطق

ذكر ابن منظور أن معنى النطق من نَطَقَ الناطقُ نُطْقًا أي تكَلَّم والمَنْطِق هو الكلام ويقال نطق لسانه كما يقال نطق الرجل والمنطِيق: البليغ[٥] .
وذكر الغزالي (ت٥٠٥هـ) إن المنطق هو ((القانون الذي به يميز صحيح الحد والقياس عن فاسدهما فيتميز العلم اليقيني عما ليس يقينياً وكأنه الميزان أو المعيار للعلوم كلها))[٦] .

---

(١) يُنظر: المنصف: ١/ ٤٤ .
(٢) مختار التذكرة: ٤٠٨- ٤١٢ .
(٣) شرح أشعار الهذليين:٢/ ٦٧٥ ، والقُتَائِدَة: مكان ، الشَّلُّ: الطرد ، الجمالة: أصحاب الجمال .
(٤) مختار التذكرة: ١٥٢ .
(٥) يُنظرُ: لسان العرب: مادة نطق .
(٦) مقاصد الفلاسفة: ٦-٧ .

فالنحو يدخل المنطق مرتبًا له والمنطق يدخل النحو محققًا له فالمنطق علم يبحث في صورة الفكر أو ما ينبغي أن يكون عليه التفكير السليم وهل يقبله السامع أو القارئ وهل هو مقبول و معقول(١) .

فالنحو العربي التزم النزعة المنطقية التزامًا شديدًا ولقد اعترف بهذه الحقيقة العلماء القدماء عندما ذكر السيرافي (ت٣٦٨هـ) بأن النحو منطق مسلوخ عن العربية(٢) .

ويتسم أسلوب أبي علي الفارسي بالعمق والتمثيل من مسائل المنطق(٣) ، ويظهر تأثر ابن جني والفارسي بالمنطق من خلال العبارات التي ضمتها تضاعيف مختار التذكرة من صفحات اهتمت بالأمور الكلامية والمنطقية ومنها ما ذُكر في مسألة كل ما صح أن يكون صلةً للموصول أو صفة للموصوف فهو خَبرٌ محتملٌ للصدق والكَذب ، فقال: ((هذا على غير الظاهر وتأويله الحكايةُ ؛ كأنه قال : التي أقول فيها هذا القول و إضمار القول شائعٌ كثير ، والحكايةُ مستعملةٌ إذا كان عليها دليلٌ ، والدلالةُ هنا قائمةٌ وهي أنَّ الصلة إيضاحٌ ، وما عدا الخبرَ لا يُوضِح))(٤) .

ومنها أيضا : ((سأَلني بعضُهم عن قول الله تعالى: ﴿ **خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ** ﴾(٥) وهو يريد التأبيد ، ونحن نعلم أنَّ السموات والأرض لا تبقى أبدًا. والجواب أنَّ الغرض هنا التأبيد لا محالة ، وإنما جاز هذا مِن قِبَلِ أَنه شاع واطَّردَ في اللغة استعمال هذا ونحوه في موضع الأبد بلا غاية ؛ ألا تراهم يقولون : ((لا أكلِّمُكَ ما طار طائرٌ)) ؛ وهم يريدون : أبدَ الدهر وان لم يَطِر طائرٌ فيما بَعْد ، ... فلما شاع هذا ونحوه عنهم واستُعمِل الأبد البتَّة إلى غير غايةٍ ، وكان القومُ إنما خُوطِبُوا بِلُغَتهم التي

---

(١) يُنظرُ: النزعة المنطقية في النحو العربي: ١٦ ـ ١٧ .
(٢) يُنظرُ: المصدر نفسه: ٢٢ .
(٣) يُنظر: تيسير العربية بين القديم والحديث : ٤٦ .
(٤) مختار التذكرة : ٢١٠ .
(٥) هود : ١٠٧ ـ ١٠٨ .

يَتَعاطون بينهم ويعتادونها في مُحاوَرَتهم جاز أن يُقال ((ما دامَتِ السماواتُ والأرض)) وهو يريد : أبد الأبِيْدِ البَتَّة)) [١] .

سابعًا: العناية بالمعاني اللغوية :

وجدنا في مختار التذكرة عناية بتوضيح أغلب المعاني الغريبة رغبة من صاحب الكتاب في تيسيره على مَنْ يقرأ ، وليسهل عليه فهم المسألة دون إحالته إلى كتب المعجمات ، وذكر الدكتور عبد الكريم خليفة عن المعاني: ((ويفصّل لنا الإمام ابن حزم طبيعة العلاقة بين علم النحو واللغة ، وأنها علاقة عضوية ، حيث يرتبط النحو ارتباطا تاما بالمعاني ، وانه لا قيمة عملية للنحو بعيدا عن هذا المفهوم))[٢] ومما ورد في مختار التذكرة الذي يمكن أن يكون تحت هذا الباب:

١- توضيح الكلمات دون الاستدلال بشاهد قوله: ((قال مالكُ بنُ خالد { الخُنَاعي } وهو { خُنَاعةُ } بنُ سعد بن هُذيل[٣] :

في رأسِ شاهقةٍ أُنْبُوبُها خَصِرٌ   دونَ السماء له في الجَوِّ قُرْنَاسُ

(أُنبوبها): طريقتها[٤] ، (قُرْناس): أنفٌ يخرج من الجَبل ، (دون السماء) : يكون ظرفا لـ (له) والمعنى: أنه طويلٌ ، ويكون متعلقًا بـ (خَصِر) ؛ أي باردٌ دون السماء . ويجوز أن يكون (خصر) و(دون السماء) جميعًا خبر للمبتدأ ...))[٥] .

(١) مختار التذكرة : ٢٤٣ .
(٢) تيسير العربية بين القديم والحديث: ٥٤ .
(٣) شرح أشعار الهذليين:٤٤٠/١.
(٤) لسان العرب: مادة (نبب) .
(٥) مختار التذكرة: ٣٦٥ .

٢-الاستدلال بالشواهد على دلالات الألفاظ ومنها استعانته بالآيات القرآنية في إثبات المعنى المراد كقوله: ((يقال للعَين: مَنام ؛ لأنه ينام بها ، مِن ذلك قول الله: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾[١] ، يُروى عن الحسن أنه قال: لم يَرهم في النوم ، وإنما أراد العين التي يُنام بها))[٢] .

وكذلك الاستعانة بأقوال العرب ، فذُكر في مختار التذكرة عند ذكر قول لابنِ مُقبل[٣] :

خدَى مِثْلَ خَدْيِ الفَالِجيَّ يَنُوشُني بِخَبْطِ يَديه ، عِيلَ ما هُوَ عائلُهُ

فَوُضِح المعنى بقوله: ((أي شُدَّد عليه وأُثقِلَ ، فهو كقولهم: (قاتَلَه اللهُ) و(أخزاه الله)[٤] إذا أعجَبَكَ))[٥] .

وفي الاستعانة بالبيت الشعري فضلًا عن الحديث الشريف ، كما ورد في مختار التذكرة: ((فأما (احتَمَلتُ) و (حَمَلتُ) فالمعنى فيه واحد ؛ وذلك أنه ليس يريد بـ (احتملتُه): اتخذته حِمْلًا ، وقد أنشد الأصمعي :

واحتَمَلَ اليُتْمَ فُرِيْخُ التُّمْرَهْ

ونَشَرَ اليُسْرُوعُ[٦] بُرْدَي حِبْرَهْ

(١) الأنفال: ٤٣ .
(٢) مختار التذكرة: ١٩٣ .
(٣) ديوان ابن مقبل: ١٨٥ ، خدى البعير والفرس: أسرع وزجّ بقوامه ، والفالجي: وهو الحبل الضخم ذو السنامين ، وينوشني: من النَّوش وهو التناول ، وعليه ما هو عائله: أي شدَّ عليه هذا الشيء وأثقله.
(٤) غريب ابن سلام : ٢٤١/٥ .
(٥) مختار التذكرة: ٤٤ .
(٦) واليُسْرُوعُ دويبة ملونة يقال إنه يسلخ فيصير فراشة ، بُرْدَاه اي جناحاه ، كما أشار المحقق في الحاشية ، ينظر المصدر نفسه: ٣٤٨ .

فقولـه ـ إذا: ((إذا كـان المـاءُ قُلَّتَـينِ لـم يَحمِـل خَبَثًـا))[1] أي ضـعف فلـم يَضـطلع بحمله))[2] .

ونلاحظ كذلك على طريقة إيضاح المعنى أنّه يكون مفردة مرة ، وسياق جملة مرة أخرى ، ومثال الأول هو :

((حَرَزتُ بِعَيْنْي و المطيُّ حوَامسٌ بِنازِيَةٍ حَوْكِ الرداءِ هَجُومِ

النازيـة: الرابيـة ، وشـبَّه الناقـة بالرابيـة ، وحَـوْك الـرداء لأنهـم قد تَطَلَّسـوا[3] بـأرديتهمُ وهجمها الحرَّ: أسقطها))[4] ، فهنا كان اهتماما بمعنى المفردة ، فالنازية هي الرابيــة .

أما مثال الثاني فهو توضيح بيت تأَبَّط شرًّا[5] :

((و قالُوا لها لا تَنكِحِيه فإِنَّهُ لِأَوَّلِ نَصْلٍ أنْ يُلاقِيَ مَجْمَعَا

أي: يُقتل أول ما يُلاقي حربًا ؛ لأنه يَتعرَّض للموت))[6] .

ثامنًا: توضيحه أصل بعض الكلمات و اشتقاقها :

لم يَخلُ مختار التذكرة من الحديث عن الأصل اللغوي لبعض الكلمات واشتقاقها ومن الأمثلة على الأصل اللغوي قوله[7] :

((يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللِّهاءِ

(١) مسند الإمام احمد (٤٩٦١): ٤٠١ ، والحديث فيه (لم يَحمِل الخَبَث) .
(٢) مختار التذكرة: ٣٤٨ .
(٣) من الطُّلسة وهي الغبرة إلى السواد كما ذكر المحقق ، المصدر نفسه: ٢٢٢ .
(٤) مختار التذكرة:٢٢٢ .
(٥) ديوان تأبط شرًا: ١١٢ .
(٦) مختار التذكرة: ٤٤٠ .
(٧) الرجز لأبي المقدام في المقاصد النحوية: ٤ / ٥٠٧ ، وبلا نسبة في الخصائص: ٢ / ٢٣١ ، وكما ذكر محقق كتاب مختار التذكرة: ٤٥٦ .

أَنشَبَ مِنْ مَآشِرٍ حِداءِ

(أنشبَ) صفةُ مصدرٍ ؛ أي: نَشَباً أنشبَ من مآشر))[1] .

تاسعًا: العناية بلهجات القبائل :

اللهجة: هي اللسان ، أو طرفه ، أو جرس الكلام أو هي اللغة التي جبل عليها الإنسان فاعتادها ونشأ عليها[2] ويقول الدكتور إبراهيم أنيس عن اللهجة ((هي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة ، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع واشمل تضم عدة لهجات ... وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات ، هي التي اصطلح على تسميتها باللغة))[3] فالعلاقة ما بين اللهجة واللغة هو ما يربط الخاص بالعام أو ما يربط الفرع بالأصل والعرب القدماء لم يستعملوا مصطلح اللهجة على كلام العرب في قبائل معينة وإنما كانوا يطلقون غلى تلك اللهجات (لغة) أو (لغية)[4] .

وقد اعتمد النحاة الأوائل في وضع قواعد اللغة العربية على السماع والاستقراء لكلام العرب وفي مقدمتهم الخليل مع منزلته العلمية وبراعته وذكائه اعتمد في كل ما جمعه من اللغة في مؤلفه (العين) وما بناه من قواعد في النحو واللغة على المسموع من الأعراب[5] ، لكن أخذ العلماء من القبائل كان ضمن شروط معروفة ومعينة[6] ،

---

(١) كتاب مختار التذكرة: ٤٥٦ .
(٢) لسان العرب: مادة (لهج) ، تاج العروس: مادة (لهج) .
(٣) في اللهجات العربية: ١٥ .
(٤) يُنظرُ: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٥٠ .
(٥) يُنظرُ: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٣١ .
(٦) يُنظر: الاقتراح: ٣٣-٣٤ .

وقد تشدد البصريون فقصروا السماع على قبائل معينة [١] ، أما الكوفيون فقد توسعوا في السماع فكثرت القبائل التي أخذوا عنها[٢] .

وقد تضمن مختار التذكرة عنايةً بلغات العرب فقد أُستُشْهِد فيه بتلك اللغات في مواضع مختلفة من الكتاب وقد صُرِحَ باسم القبيلة في مواضع ، و لم يُصرَح في مواضع أخرى ، ومن أمثلة ما صُرِحَ به في مسألة (مُذْ و مُنذ) : ((أهل الحجاز يَجرُّون بها كل شيء من المعرفة والنكرة . وأمّا (مُذ) فهي لغة لتميم وغيرهم ، وما بعدها رَفْعٌ ، يقولون لم أرَه مُذْ يومان ؛ أي: بيني وبين لقائه يومان ، و (مُذْ) اسمٌ مبتدأ ، وما بعده خبرُه))[٣] .

ومنه أيضاً في الحديث عن (ما): ((... وإذا جعلتها بمنزلة (الذي) فهي منصوبة بفعل مضَمرٍ منفِيّ ؛ لأن يلي حرفَ النفي منفيٌّ يُفسِّره الفعل الظاهر ؛ يعني أن (ما) في لغةِ بني تميم إذا وَلِيهَا اسمٌ و فعل . اختير في الاسم النصُب ؛ لأنَّ الفعل أَولى بها))[٤] .

ومما ذُكِر في الحديث عن اللغات دون الإشارة إلى مصدر تلك اللغة في الحديث عن عدم جواز الإضافة في (اثنتي عَشَرَةَ) في كون (عَشَرَ) في موضع النون فجعل أبو علي الإضافة فيها بمعنى التخصيص كغلام رجل ، و الإضافة إليها بمعنى النسب[٥] ، فقال: ((وحَسَّن ذلك أيضا أنَّ الإعراب ليس على حَدَّ الإعراب في الآحاد التي هي الأصول وإنما هو انقلاب الحرف . وقد جاء ذلك في نحو: هُدَيَّ وعَصَيَّ[٦] ، وهي حروف إعراب قد انقلبتْ))[٧] .

---

(١) يُنظرُ: الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٨ .
(٢) يُنظرُ: المدارس النحوية (شوقي ضيف): ١٥٩ ــ ١٦٥ .
(٣) مختار التذكرة: ١٩ .
(٤) المصدر نفسه: ٦٧ .
(٥) يُنظرُ: الحلبيات ٣٢٢ .
(٦) لغة هُذيل وغيرهم قَلْبُ الألف ياء في المقصود المضاف إلى ياء المتكلم ، كمما ذكر محقق مختار التذكرة ، الكتاب: ٣ / ٤١٤ .
(٧) مختار التذكرة: ٤١٨ .

عاشرًا : المزج بين الظواهر الصوتية وبين القراءات القرآنية :

فقد رُبِط بين الإشباع وبين القراءات القرآنية في مختار التذكرة كما في: ((وقرأَ بعضُهم[1]: ﴿ فَذَانِيكَ بُرْهَانَانِ ﴾[2] ، فيه قولان:

((إنْ شئت: اشبع الكسرة كـ(مساجيد) .

وإنْ شئت أبَدلَ الثانيةَ [ياءً] فإذا انكسرت الأولى ؛ كقولهم : ((لا وَ رَبِيْكَ لا أفعلُ))، حكاها أحمد بن يحيى ، وزعَمَ أنها عُمَانِيَّة))[3] .

والإشباع في اللغة هو ((جعل الشيء وافرًا تامًا))[4] ، أما في الاصطلاح فهو ((زيادة زمنية في كميته ، تصير بها السكون حركة ، والحركة القصيرة طويلة ، وتمكن بها الحركة الطويلة أو يبالغ في مدها))[5] .

---

(١) وهو ابن كثير ، يُنظرُ: السبعة: ٤٩٣ .
(٢) القصص: ٣٢ .
(٣) مختار التذكرة: ٢٥٦ .
(٤) القاموس المحيط: مادة (شبع) .
(٥) أثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية (أطروحة): ١٢٠.

الموارد النحوية :

نهج ابن جني نهج شيخه والشيخ سار على نهج من سبقه ، فكل عالم يقتدي بمن سبقه في استسقاء العلم وطريقة حفظه في مصنفاته ، وكلُّ مُصنف ضمّ بين دفتيه علم النحاة الذين سبقوه وآراءَهم ، وأن أول كتاب وصل إلينا هو كتاب سيبويه وهو خير شاهد على كلامنا فقد ضمَّ علم الخليل (ت١٧٥هـ)(١) ، وأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)(٢) ، و أبي الخطاب عبد الحميد الأخفش الأكبر (ت١٧٧هـ)(٣) ، وغيرهم من العلماء فكل عالم يستشهد بآراء من سبقه ويزيد على رأيه مناقشةً وموافقةً واعتراضًا ، وكذا نهج ابن جني في الأخذ من شيخه والعلماء الذين سبقوه وعن مؤلفاتهم ويمكن بيان مصادر كتابنا على النحو الآتي:

أولا : الأخذ عن الشيوخ

من المصادر التي أُعتمِدت في كتاب مختار التذكرة هي الأخذ عن الشيوخ فقد كان يأخذ عن الشيوخ بلفظ (شيخنا أو الشيخ) كما في حديثه عن شيخه أبي بكر محمد بن السّري بن السراج (ت٣١٦ه) فذكره في موضوع الممنوع من الصرف إذ قال: ((وما قاله شيخُنا أنك ما لم تُسمَ به فهو منصرف كـ(آجُرّ) ...))(٤) .

وقوله ((حدثني أبو علي إسماعيل الصفار قال: كان أبو بكر شديد الاختصاص بأبي العباس ؛ يعني شيخنا رحمِه الله ...))(٥) .

---

(١) يُنظرُ: الكتاب : ٩١/١ ، ٤١/٢ .
(٢) يُنظرُ: المصدر نفسه: ٧١/٢ .
(٣) يُنظرُ: المصدر نفسه: ٢٤٩/٢٠١ .
(٤) مختار التذكرة: ١٧ .
(٥) المصدر نفسه: ٢٦٦- ٢٦٧ ، و قصد بالشيخ أبو بكر السراج كما أشار المحقق.

وقد ذكر شيخًا آخر لـهُ وهو أبو الحسن الكرخي (ت٣٤٠هـ) فقال: ((و حدثنا الشيخُ عن يحيى بن الحَرِيش الرَّقي ...))[١] .

وقيل أيضا: ((وكذلك عندي ان صفة الفاعل والمبتدأ أو نحوه ضربٌّ من الارتفاع زائدٌ على الخمسة التي حَصَرَها الشيخ))[٢] .

والأخذ عن الشيوخ متفاوت من حيث القوة ، وقد تحدث السيوطي (ت٩١١هـ) عن ذلك تحت عنوان ((معرفة طرق الأخذ و التحّمل)) ، فقال: ((أعلاها أن يقول أَمْلى عليَّ فلان ... ويلي ذلك سمعتُ ... ويلي ذلك أن يقول قال لي فلان ، بدون لي ... ويلي ذلك أنَّ يقول عن فلان ...))[٣] .

ثانيًا: الأعلام

اعتمد ابن جني في كتابه على مصادر وذكر أسماء علماء كُثر نقل عنهم ووافق رأيهم وخالفهم ، وإنْ دلّ هذا على شيء فإِنّما يدل على انه إمامٌ ثقة في النقل فقد وردت أسماء كبار في مختار التذكرة و بنسب متفاوتة بين عالم وآخر فمنهم من أكثر من ذكره ومنهم من قل ذكره ومنهم نحاة ولغويون وأصحاب تفسير وقراء .

وكان لأئمة النحو الجانب الأكبر من الاستشهاد والمناقشة لآرائهم كالخليل ، وسيبويه ، وأبي الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ) والمبرد (ت٢٨٥هـ) ، وغيرهم ولكثرة العلماء الذين وردت أسماؤهم نوردهم في جدول نذكر فيه عدد مرات ذكرهم ، وسنذكر أربعة من العلماء الذين أُخذ عنهم وهم :-

---

(١)مختار التذكرة: ٣١٩ .
(٢) المصدر نفسه: ٢٤٠ .
(٣) المزهر: ا/ ١٢٢ــ ١٢٨ .

١- **الخليل بن أحمد الفراهيدي** : نقل عن آراء الخليل في مواضع كثيرة منها ما جاء في حديثه عن (مَهْما) إذ قال: ((مذهب الخليل في (مَهْما) يَشهد بتغيير الأول من المِثْلَين ، ويشهد أيضًا ذلك له))(١).

٢-**سيبويه** : نقل عنه في عدة مواضع منها: ((قال سيبويه: إذا حقَّرتَ (خيرًا منك) و (شرًّا منك) حَقَّرتَ على اللفظ ولم تأتِ بالهمزة))(٢) .

٣-**أبو عثمان المازني (ت٢٤٩هـ)**: وذكر له آراء في النحو والصرف في مواضع مختلفة من الكتاب ومنها ((قال أبو عثمان الألف لا تَقع ملحَقةً إلا طرفاً ، ولا تكون ملحقةً حشواً ، والواو إذا لم يكن ما قَبْلها معها فُهما للمَدّ))(٣) .

٤-**أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ)**: نقل عنه في مواضع كثيرة ومنها ما ذكره في المصدر: ((قال أبو بكر: لو كان المصدر مشتقاً مِن الفعل لم يَختلف ؛ كما لم تَختلف أسماءُ الفاعِلين))(٤) .

وفيما يأتي الجدول الذي ضم العلماء وعدد مرات ذكرهم:

ت	اسم العالم	عدد المرات التي ذكر
١	**أبو الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) .**	١
٢	**الحسن البصري (ت١١٠ هـ) .**	٣
٣	**عيسى بن عمر الثقفي (ت١٥٠هـ) .**	٢

(١) مختار التذكرة: ٤٩٣ .
(٢) المصدر نفسه: ٤١٣ و الكتاب: ٤٥٧/٣ .
(٣) المصدر نفسه : ٧٩ ، ويُنظرُ : المنصف : ١ / ١١٨ ، ١٦٨ .
(٤) المصدر نفسه : ٢٥٣ و الأصول: ٣ / ٨٥ .

٤	أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) .	٥
٥	أبو السَّمال تعنب بن هلال العدوي (ت١٦٠هـ) .	١
٦	حمادة بن سلمة بن دينار (أبو سلمة البصري النحوي) (ت١٦٧هـ) .	١
٧	الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) .	١٨
٨	أبو عبد الله القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبدالله بن مسعود الصحابي (ت١٧٥هـ) .	١
٩	أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت١٨٠هـ) .	٧٩
١٠	يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) .	١١
١١	أبو عمر علي بن نصر الجهضمي النحوي (ت١٨٨هـ) .	١
١٢	أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) .	١٣
١٣	مروان بن سعيد بن حبيب المهلبي (ت١٩٠هـ) .	٢
١٤	علي بن الحسن (أبن المبارك المعروف بالأحمر) (ت١٩٤هـ).	١
١٥	مؤرَّج بن عمرو بن الحارث أبو فَيد السدوسي البصري النحوي الإخباري (١٩٥هـ) .	١
١٦	النضر بن شُميل بن خرشة التميمي المازني (ت٢٠٣هـ)	٣
١٧	محمد بن المستنيز أبو علي النحوي ،قطرب (ت٢٠٦هـ) .	٢
١٨	أبو عَمرو الشيباني ، إسحاق بن مرّار (ت٢٠٦هـ) .	٤
١٩	أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) .	٥
٢٠	هشام بن معاوية الضرير (ت٢١٠هـ) .	١
٢١	أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ) .	٨
٢٢	أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجي الأنصاري	١٤

	(ت٢١٥هـ) .	
٢٣	سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) .	٤٥
٢٤	عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦هـ) .	٣٢
٢٥	أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد	٦
٢٦	أبو عبيد القاسم بن سلام الروي (ت٢٢١هـ) .	٣
٢٧	أبو عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ) .	٢٢
٢٨	أبو عبد الله محمد بن زياد بن الاعرابي (ت٢٣١هـ) .	٥
٢٩	علي بن مغيرة أبو الحسن الاثرم (ت٢٣٢هـ) .	٢
٣٠	عبد الله بن محمد بن هارون التَّوَّزي (ت٢٣٣هـ) .	٥
٣١	ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) .	١٤
٣٢	محمد بن حبيب أبو جعفر (ت٢٤٥هـ) .	٥
٣٣	ابراهيم بن سفيان الزيادي (ت٢٤٩هـ) .	٥
٣٤	أبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت٢٤٩هـ) .	٧٨
٣٥	عامر بن عمران بن زياد الضبي أبو عكرمة (ت٢٥٠هـ) .	١
٣٦	محمد بن عبد الله بن قادم النحوي أبو جعفر (ت٢٥١هـ) .	١
٣٧	أبو حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ) .	٢
٣٨	أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ) .	٣
٣٩	أبو الفضل الرياشي (ت٢٥٧هـ) .	١
٤٠	أبو يعلى محمد بن أبي زرعة الباهلي (ت٢٥٧هـ) .	١٤
٤١	محمد بن الجهم بن هارون السَّمَّري أبو عبد الله الكاتب (ت٢٧٦هـ) .	١
٤٢	أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ) .	١

٤٣	الفضل بن محمد اليزيدي أبو العباس (ت٢٧٨هـ) .	١
٤٤ ٤٥	إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل أبو إسحاق الازدي البصري (ت٢٨٢هـ) .	٢
٤٦	أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) . (ت٢٨٦هـ).	٤٩
٤٧	أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) .	١٥
٤٨	محمد بن العباس بن محمد (أبو عبدالله) اليزيدي النحوي (ت ٣١٠هـ) .	١
٤٩	أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير (ت٣١٥هـ) .	٣
٥٠	أبو بكر محمد بن السري بن السراج (ت٣١٦ هـ) .	٤٥
٥١	ابن شُقَير (احمد بن الحسن ابو الحسين بن العباس أبو بكر النحوي (ت٣١٧هـ) .	١
٥٢	محمد بن أحمد أبو الحسن أبن كيسان (ت٣٢٠هـ) . (ت٢٩٩هـ) .	٦
٥٣	إبراهيم بن محمد بن عرفة أبو عبد الله نفطويه (ت٣٢٣هـ) .	١
٥٤	أبو منصور محمد بن سهل بن مرزبان الترجمان (ت٣٣٠هـ) .	٢
٥٥	عُبيد الله بن الحسين بن دلهم أبو الحسن الكرخي (ت٣٤٠هـ).	٢
٥٦	أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار (ت٣٤١هـ) .	١٩
٥٧	عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت٣٤٧هـ) .	٣
٥٨	علي بن محمد بن عبيد الاسدي ابن الكوفي (ت٣٤٨هـ) .	١
٥٩	احمد بن كامل أبو بكر القاضي (ت٣٥٠هـ) .	١
٦٠	أبو محمد عبيد الله بن احمد بن معروف قاضي القضاة (ت٣٨١هـ) .	١

طرائق ذكره للأعلام :

ذُكِرَ في مختار التذكرة أسماء العلماء الذين نقلت عنهم المادة النحوية بطرق مختلفة و هي:

١- ذكر اسم العالم فقط ، ومن ذلك : ((ومن ثَمَّ أجاز يونُس النُّدبةَ في الصِّفة ، ويَشهدُ عليه الخليل أن الصفة في النداء خاصةً ليست كالموصوف ، ألا ترى أنها لا تُبنَى مع المفرد إذا جرت صفةً عليه))[١] .

٢- ذكره كنية العالم ومنه قوله: ((قال أبو عثمان: أقول يا قاضٍ و يا جَوارٍ ؛ لأن كُلَّ ما كان من بنات الياء فهو مصروفٌ في الموضع الذي لا تتصرف فيه الأسماء))[٢].

١- ذكر العالم بلقبه ، ومن ذلك قوله: ((أخبرَنا الكَرْخيّ يرَفعه ...))[٣] .

٢- ذكره العالم بوضع رمز له ، وقد أشار إلى المبرد بالرمز (س) في أقوال ، منها ماذكره: ((سيبويه يتأوله على الُمضيّ الصحيح ...))[٤] ، ومنه أيضًا ما أشار به إلى أبي علي الفارسي بالرمز (فا) في قوله: ((فا: ينبغي أن ينظر في (أو صُحَيْرٌ) لأنه كان ينبغي أن يكون (أو صُحَيْرٍ)))[٥] .

٣- وأحيانًا يُذكر العالم بطرقٍ مختلفة : فَمَرةً يذكرهُ بالكنيةِ ، ومرة باللقبِ ، ومرة بالكنيةِ واللقبِ ، ومثال الأول قال: ((قال أبو الحسن: (الضاربِاكَ) الكاف مجرورة ...))[٦] ومثال الثاني قوله: ((قال الأخفشُ: يَلزم سيبويه أن يِصفَ (لا رجُلَ أجمعَ) ...))[٧] ، ومثال الثالث قوله: ((قال أبو علي: أنشدنا أبو الحسن الأخفش ...))[٨] .

---

(١) مختار التذكرة: ٢٤٠ .
(٢) المصدر نفسه: ٦٨ .
(٣) المصدر نفسه: ١٤ .
(٤)المصدر نفسه: ٨٢ .
(٥) المصدر نفسه: ١٨ .
(٦)المصدر نفسه: ٧٩ .
(٧) المصدر نفسه: ٤٢٧ .
(٨) المصدر نفسه: ١٩٥ .

٤- وأحيانًا لا يُذكر العالم وإنما يُذكره باسم كتابه ، ومثال ذلك ((واسم الفاعل قد قال فيه صاحب الكتاب: إنه إذا وُصِفَ لم يَعمل))[١] .

٥- وأحيانًا يرد ذكر كنية العالم ولقبه ومثال ذلك ((قال أبو يعلى حدثنا أبو عثمان أنَّ مروان سأل أبا الحسن الأخفش عن قولِ الله سبحانه وتعالى ﴿ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾[٢]...))[٣] .

ثالثًا : النقل عن الكتب

ذُكِرَ في مختار التذكرة أسماء كتب رُجِعَ إليها في المسائل التي وردت فيه ، وفيما يأتي ذكرٌ لأسماء تلك الكتب وعدد مرات ذكرها ورقم الصفحة التي وردت فيها وقد رُتِبت حسب التسلسل الهجائي:

ت	اسم الكتاب ومؤلفه	عدد مرات ذكره
١	الإخبار للمازني (ت٢٤٩هـ) .	١
٢	الاشتقاق لابن دريد ت (٣٢١ هـ).	١
٣	الأشربة لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) .	١
٤	الأصول لابن السراج .	١
٥	الأوسط للأخفش (ت٢١٥هـ) .	٣
٦	تصريف لابن الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ) .	١

(١)مختار التذكرة: ٤٩٢ .
(٢) النساء: ١٧٦ .
(٣) مختار التذكرة: ١٢١ .

٧	التفسير لأبي بكر السراج (ت٣١٦هـ) .	١
٨	الجمهرة لابن دريد .	١
٩	الجيم لأبي عمرو الشيباني .	١
١٠	الحماسة لأبي تمام (ت٢٣١هـ) .	١
١١	شرح التصريف لابن جني (ت٣٩٢هـ) .	١
١٢	القلب والإبدال لابن السكيت .	١
١٣	الكامل للمبرد (ت٢٨٥هـ).	١
١٤	كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) .	٦
١٥	المثنى لابن السكيت .	٢
١٦	مَختصر أبي عمر الجرمي (ت٢٥٥هـ) .	١
١٧	المدخل للمبرد (ت٢٨٥هـ) .	١
١٨	مسائل الإغفال لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) (المسائل المصلحة) .	١
١٩	المسائل الصغير لأبي الحسن	١
٢٠	المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ) .	٢
٢١	كتاب ابن مقسم (ت٣٥٤هـ) .	١
٢٢	نوادر ابن الأعرابي .	١
٢٣	نوادر الشيباني .	١
٢٤	آمالي احمد بن يحيى ، ثعلب .	١
٢٥	تفسير أبي عمر	١

طريقة ذكر الكتب:

هناك طرائق ذُكرت بها الكتب في مختار التذكرة و هي:

١. كتب صَرَّح بذكر أسمائها وأسماء مؤلفيها: ومن ذلك قوله: ((قال أبو العباس في المَدخَل: الهمزةُ لا صورة لها في الخط))[١] .

وقال أيضا: ((أنشدنا أبو العباس في الكامل))[٢] .

٢. كتب صرح بذكر أسمائها فقط دون ذكر مؤلفيها: ومن ذلك قوله: ((قال في الأصول[٣]: أجاز البغداديُّون: ما جاءني إلا أبوك احَدٌ))[٤] .

٣. أن يضع اختصارًا لاسم الكتاب كما أشار لكتاب المقتضب بالرمز (مق)[٥] .

٤. ذُكِرُ الكتاب بتسمية أخرى فمثلًا تسمية كتاب سيبويه بـ (النسخ) كما ذُكِرَ ((في إحدى النُسخ في تحقير اسم رجُلٍ ....))[٦] .

٥. وأحيانًا لا يُذكر اسم الكتاب وإنما يُذكر مؤلفه ونص من الكتاب ومن ذلك ((سمعتُ ابن مجاهد وقد قُرِىء عليه كتابُه فقال: عن بعض القُرّاء: ﴿ ثُمَّ ٱئْتُوا ﴾[٧] ، لفظ بعد الميم بياء ...))[٨] .

---

(١) مختار التذكرة: ١٥٨ .
(٢)المصدر نفسه: ٣٨٨ .
(٣) يُنظرُ: الأصول: ١/ ٣٠٣ ، وفيه (ما عندي إلا أبوك احد) .
(٤) مختار التذكرة: ١٦٩ .
(٥) المصدر نفسه: ١٧٨ .
(٦)المصدر نفسه: ٣٧٩ .
(٧) طه: ٦٤ .
(٨) مختار التذكرة: ٤٥٢ .

رابعًا: النقل عن المذاهب النحوية

قد تضمن مختار التذكرة نقلًا عن المذهب البصري والكوفي والبغدادي، والاستشهاد للمذاهب النحوية دليل على عدم التعصب لمذهب معين .

ومما ذُكر في البصريين: ((قال بعض البصريين: ما أُضيف إلى ما ليس فيه ألفٌ ولامٌ بمنزلة ما أُضيف إلى ما هما فيه ، فترفعهُ كما ترفع ذلك ؛ وهو قولك: نِعْم أخو قومٍ زيدٌ...))[١] .

ومما ذُكر في المذهب الكوفي ((والكوفيون يَقولون: إذا أردتَ بـ (فاعلٍ) الماضيَ قلت: أنا لك ضاربٌ ؛ لتكون اللامُ عَقيب الإضافة ؛ كما تقول: أنا لك غلامٌ))[٢] . أما البغداديون فمما ذُكِرَ لهم ((بَلَغَني أنَّ أبا الحسن عليَّ بنَ سليمانَ [٣] قال في قولِ الشاعر[٤] :

زَجرْتَ بها ليلَةً كُلَّها

إنَّ (كلَّها) محمولٌ على موضعِ (بها) ؛ لأنه في موضع نَصْبٍ ، وأنه ليس كما يقول البغداديون: إنه تأكيدٌ لـ(ليلة) النكرة .

ومِثلُ هذا عند البغداديين قولُه [٥] :

عَدَانِي إنَّ أزورَكَ أنِّ بَهْمِي   عِجَايا كُلُّها إلاّ قليلا))[٦]

(١) مختار التذكرة: ٣١ .
(٢) المصدر نفسه: ٤٠١ .
(٣) الأخفش الصغير .
(٤) الشُتهيم بن خويلد الغزاري ويُنظرُ: البيان والتبين: ١/ ١٨٢ ، اللسان: مادة (خفق) وتمام البيت:
زَجرْتَ بها ليلةً كُلَّها   فَجِئْتَ بها مُؤْيِدًا خَنْفَقيقا .
(٥) لأرْطاة بن سُهَيَّة المُرّي مذكور في السمط : ٣٤٢/١ .
(٦) مختار التذكرة : ٣٥٣ .

وأحيانا لا يُذكَر المذهب الذي يأخذ منه وبذكر فقط كلمة (نحويون) أو (بعض النحويين) كما كان الحديث عن حذف الفاء واللام في الكلمة ((فإن قلت: فقد قال

بعضُ النحويين في (مِ اللهِ): إنه (ايمنُ اللهِ) فالمحذوفُ هنا إنما هو فاءٌ ولام ولم يتواليا))[١] .

وجاء ذكر النحويين في ((إنما يقول النحويون: إن التقدير بالأسماء الواقعةِ بَعْد (أمّا) أنْ تَلِيَ الفاءَ ؛ يريدون هذا مما كان مُقدَّمًا مِن الجُملةِ الداخلتها الفاءُ التي هي جواب (أمّا)))[٢] .

وفي أحيانٍ أخرى لا يذكر المذهب الذي يؤخذ منه ، فقط تكون إشارة بكلمة (أصحابنا) ويريد بهم البصريين كما في ((قياسُ قولِ أصحابنا[٣] أَنْ لا يجوزَ (لزيدٍ ضَرَبْتُه) ، ألا ترى أنهم يقولون في (زيدًا ضرَبتهُ) أنه منصوب بفعلٍ (ضربتهُ) تفسيرُه ، وما وَصَلَ باللام كالواصل بنفسهِ))[٤] .

خامسًا: طرائق النقل والإفادة من المصادر:

طرائق النقل عن المصادر أُعتُمدَ في مختار التذكرة عدة طرائق في النقل من العلماء وكتبهم وهذه الطرائق هي:

١. **النقل المباشر:** وهي سمة ظاهرة وبارزة في كتابه ، فهي الطريقة الغالبة في نقولاته ، وفيه ينقل عن المصدر بصورة مباشرة ، فيعبر عن ذلك بقوله: ((وذهب أبو الحسن

---

(١) مختار التذكرة: ٤٣٢.
(٢) المصدر نفسه: ٤١٧ .
(٣) ويريد بأصحابنا المذهب البصري ، ويُنظرُ: الكتاب ٨١/١ .
(٤) مختار التذكرة: ١٥٨ .

في قوله ...))[1] ، ((و حكى سيبويه أنَّ (افتَعَلَ) قد يراد ...))[2] ، ((وقال الكسائي: إنما ألزموا (أمسِ) الكسرة ؛ لأنهم كانوا يقولون في الفعل: أمْسِ بخيرٍ ، فشَبَّهُوا هذا بذاك ...))[3] .

٢. **النقل غير المباشر:** هو أن ينقل رأي العلماء وأقوالهم عن طريق علماء آخرين ومن ذلك قوله: ((قال أبو عثمان: قال الزَّيَاديُّ مرة: مُنِعَت ...))[4] ، ((أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار قال: قال أبو العباس: أصل (الابتهال) ...))[5] .

٣. **النقل الحرفي:** وهو أن ينقل النصّ من مصدر دون أن يحدث فيه أي تغيير ، ومن ذلك قوله: ((قال سيبويه فيما ينصرف ولا يَنصرف: (سراويل) شيءٌ واحد ، وهو أعجميٌّ أُعْربَ كما أُعِربَ (الآجُرّ) ؛ إلا أنَّ (سراويل) أَشبه مِن كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة ؛ كما أشْبَهَ (بَقَّمُ) الفعلَ ولم يكن له نظيرٌ في الأسماء ، فإن حقَّرتَها اسمَ رجُل لم تَصرفها ؛ كما لا تَصرف (عَنَاق) اسمَ رجُل))[6] والنّصُّ بتمامه بالكتاب[7] .

٤. **النقل بالمعنى:** وهو أن ينقل من مصدر مع تصرف في النص فيحذف منه أو يغير في لفظة معينة مع أمانته في النص فلا يخل بالمعنى ، ومن ذلك قوله: ((قال سيبويه: ولا تُشْبه الصفةُ المضاف إليه ؛ لأنَّ المضاف إليه بمنزلة التنوين ...))[8] .

---

(١) مختار التذكرة: ٢٧٣ .
(٢) المصدر نفسه: ٢٣١ .
(٣) المصدر نفسه: ١٧٩ .
(٤) المصدر نفسه: ٤٢٦ .
(٥) المصدر نفسه: ٤٣٩ .
(٦) المصدر نفسه: ١٤ .
(٧) يُنظرُ: الكتاب: ٣/ ٢٢٩ .
(٨) مختار التذكرة: ٣٠٧ ، والكتاب: ٢/ ٢٢٦ .

السماع (النقل) :

السماع لغةً ((ما وقر في الأُذن من شيء تسمعه .... و السَّماع: ما سَمِعْتَ به فشاع ، وتُكُلِّم به))[١] .

أما اصطلاحًا فعرفه أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) بأنه : ((الكلام العربي الفصيح ، المنقول النقل الصحيح ، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة))[٢] فالسماع شمل كل ما سُمع عَن العرب سواء أكان سماعاً مباشرًا أم غير مباشر ويقول علي أبو المكارم عن السماع أنه ((الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها)) [٣] .

والمراد بالسماع ((ما ثبتَ في كلامِ مَنْ يُوثَقُ بفصاحتِهِ ، فَشَمَلَ كلامَ اللهِ تعالى وهو القرآنُ ، وكلام نبيهِ (ﷺ) ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه ، وبعده ، إلى زمن فَسدَت الألسنةُ بكثرة المولّدين ، نظمًا ، ونثرًا ، عن مسلم أو كافر))[٤] .

ولقد اعتنى الفارسي وتلميذهُ بالسماعِ عناية كبيرة ، يتضح ذلك من الاستشهادِ بالكثيرِ من الآيات الكريمة ، والقراءات ، والحديث الشريف ، وكلام العرب من شعرٍ ونثرٍ:

أ ـ الاستشهاد بالقرآن الكريم :

النحاة جميعاً من القدماء والمحدثين كانوا يحتجون بشواهد القرآن الكريم ويبنون عليه قواعدهم وأصولهم اللغوية والنحوية والصرفية[٥] ، فهو من أقوى الحجج[٦] ؛ لأنه محكم لم يحدث فيه لحن[٧].

---

(١) يُنظرُ:العين: مادة (سمع) .
(٢) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥ ، وينظر لمع الأدلة: ٨١ .
(٣) أصول التفكير النحوي: ٣٣ .
(٤) الاقتراح: ٢٤ .
(٥) يُنظرُ: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث: ١٤٠ .
(٦) يُنظرُ: معاني القرآن للفراء: ١٤/١ .
(٧) يُنظرُ: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٠١.

لأنه ((النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا في الأداء والحركات والسكنات ... المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو و الصرف وعلوم البلاغة ، وقراءاته جميعًا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة))[١] ، وكيف لا يهتم النحوي بالشواهد القرآنية ويكثر منها و النحو وجِدَ لخدمة القرآن الكريم وحمايته وصيانته من التصحيف والتحريف واللحن ، و النحو أول ما بدأ بضبط أواخر الكلمات في الآيات الكريمة بالنقط التي أوجدها أو التي توصل إليها أبو الأسود الدؤلي[٢] .

ومما يجعل النحاة يكثرون شواهدهم القرآنية هو أن ((الممارسة التطبيقية التي تعتمد على تحليل النصوص الفصيحة تمكن المتعلم والدارس من التذوق وتكوين الحس اللغوي وتنمي القدرة اللغوية التي تجعل الأداء في المستوى الذي ينبغي المحافظة عليه)) [٣].

ولان النحو قد نشأ وتكامل في ظل القرآن الكريم[٤] فإن النحاة أكثروا من الاستشهاد بالقرآن الكريم في مصنفاتهم ، ((إما توقعًا لأنه محفوظ في صدور المتعلمين فيقع في نفوسهم موقعا حسنا لأنه اعتمد على ما دعت صدورهم ولصق بنفوسهم وحبب إلى قلوبهم ، أو لأن ذلك يساعدهم على فهم القرآن الكريم فيكون ذلك بمنزلة التطبيق وتكوين القدرة على التحليل النحوي ، وإما أن يكون حرصا من المصنف على أن يقدم الأساليب الفصيحة العالية))[٥] .

ولأهميةِ الشاهد فقد ((أشاد ابن خلدون بكتب النحو التي تتضمن الشواهد من القرآن والشعر العربي وكلام العرب لأن هذه الشواهد تعين الدارسين على تكوين مَلَكة

(١) في أصول النحو: ٢٨.
(٢) يُنظرُ: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣ .
(٣) النحو التعليمي: ٢٢٢ .
(٤) يُنظرُ: تيسير العربية بين القديم والحديث: ١٩ .
(٥) النحو التعليمي: ٩١ .

اللسان العربي بقوله عن سيبويه: (فأنه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط ، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم فكان فيه جزء صالح من التعلم)))[1].

و كتاب مختار التذكرة كغيره من كتب النحو الذي اتخذ من القرآن الكريم حجة لآراء صاحبهِ فقد ضم في تضاعيفهِ (٢٦٦) شاهداً قرآنياً كان لها أثرٌ في إطلاق أحكام نحوية، ومن الأمور التي ذُكرت في مختار التذكرة:

١- ذكْر الأوجه الإعرابية المحتملة في الآية ، ومنه : ((فأما قوله : ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾[2]، قوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ اعتراضٌ ، ﴿ وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ عطف على ﴿ كَسَبُواْ ﴾ فليس يَلزم أن يكون ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ اعتراضًا ، لكن يكون على وجوه:

أحدها: أن يكون قوله : ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ دلَّ على ((يجازون سيئة بمثلها)) ، واذا كان كذلك كان خبرًا ، ولم يكن اعتراضًا . ويمكن أن يكون المصدرُ في تقدير فِعْلٍ مبنيٍّ للمفعول ؛ كأنه: يُجازون سيئة ، فذَكَر المصدرَ في موضعِ الفعل ... ويجوز أن لا تجعل (جزاءً) في تقدير الفعل فتُريد (لهم) جزاءُ وتحذف ، فيكون التقدير: والذين كسبوا السيئات لهم جزاءُ سيئةٍ بمثل السيئةِ ... وتكون الباء على هذا التقدير مُتعلقةً بمحذوفٍ كأنه: جزاءُ سيئةٍ ثابتٌ بمثْلها ؛ كقولك : غلامٌ لكَ في الدار .

فإذا احتملتْ هذه الوجوه لم يَستقم لك أن تَحمِلَه على الاعتراض))[3] .

---

(١)النحو التعليمي: ٩٣- ٩٤.

(٢) يونس: ٢٧ .

(٣) مختار التذكرة: ٣٢٤ ـ ٣٢٦ .

٢- ذكْر الكلمة التي تكون شاهداً على رأيه دون ذكر الآية ؛ ((لأنه يخاطب أمة كان القرآن ملأ سَمْعِها وبصرها))[١] ومنه ما ذكر في ((... إنَّ النونَ الخفيفة إنما تُقْلب في الوقف ألفًا لعله: إذا انفتحَ ما قَبْلها ، نحو : ﴿ **لَنَسفَعًا** ﴾[٢]...))[٣] .

٣- وكذلك الاستشهاد في بعض المسائل دون أن يُتبعها شرحًا أو تعليقًا يُوضح فيه ما أُريد من الآية ، ومن ذلك في حديثه عن ظرف الزمان (يوم) ، ((ومِثلُه قولُ الفرزدق[٤]:

وَ لَوْلا يَوْمُ يَومٍ ما أَرَدنا جَزاءَكَ والقُرُوضُ لها جزاءُ

فـ (يوم) الأول وَضَحُ النهارِ ، والثاني البرُهة ؛ كالتي في قوله: ﴿ **ومَن يُوَلِّهِم يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ** ﴾[٥] ،و﴿ **والأمرُ يومئذٍ لله** ﴾[٦] ، وأنَشَدَ أبو عُمر [٧]:

حبَّذا العَرْصاتُ يومًا في ليالٍ مُقمِراتِ

فقال: يومًا في ليالٍ ، أراد المُدَّة دون المعاقِب للَّيل .

﴿ **واللائي لم يَحِضْنَ** ﴾[٨] ، ﴿ **وهُوَ الذي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلائِكَتُهُ** ﴾[٩]))[١٠] .

---

(١)الأصول النحوية والصرفية في الحجة: ١/ ٢٦٢١ .
(٢) العلق: ١٥ .
(٣) مختار التذكرة: ٤٢ .
(٤) شرح ديوان الفرزدق: ٩/١ .
(٥) الأنفال: ١٦ .
(٦) الانفطار: ١٩ .
(٧) بلا نسبة في الإغفال: ٢٨٢ ، اللسان مادة (قمر) ، وروي:
حبَّذا العرصاتُ يوماً في ليالٍ مقمراتِ .
(٨) الطلاق: ٤ .
(٩) الأحزاب: ٣٣ .
(١٠) مختار التذكرة: ٢١٨ .

٤- ومما ورد في مختار التذكرة من الاستشهاد بالقرآن في تضمين معنى في بيت شعري: ((قال رؤبة[١]:

أَلَيسَ يومٌ سُمِّي الخرُوجَا

أَعظَمَ يومٍ رَجَّةً رَجُوجَا

أَراد: سُمِّيَ يوم الخُروج لقولِه: ﴿ **ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ** ﴾[٢]))[٣] .

٥- كما أنَّ الاستشهاد بالقرآن لم يقتصر في مختار التذكرة على مسائل العربية فحسب بل أُستشهد به في تفسير القرآن نفسه ومثال ذلك : ((﴿ **إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا** ﴾[٤] لا يخلو مِن أن يكونَ الدعاءَ الذي يُفعَل للاستجابة والرغبةِ إِلى الله في الخير ، أو الدعاءَ الذي هو الاعتزاء . فالذي يَدل على جوازِ كونه مِن هذا القسم قولُه: ﴿ **وادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِن دُونِ اللهِ إِن كُنتُم صادقين** ﴾[٥] ، ﴿ **وادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِن دُونِ اللهِ** ﴾[٦]))[٧].

٦-كما ورد تفسير القرآن الكريم بالاستشهاد بالشعر؛ لأن ((الشعر حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه وغريب حديث رسول الله (ﷺ) وحديث صحابته

(١) وهو ليس لرؤبة بن العجاج بل هما للعجاج كما بين محقق كتاب مختار التذكرة ، ديوانه: ٩/٢.
(٢) ق: ٤٢ .
(٣) مختار التذكرة: ٤٣٦ .
(٤) النساء: ١١٧ .
(٥) البقرة:٢٣ .
(٦) يونس: ٣٨ ، سورة هود: ١٣ .
(٧) مختار التذكرة: ٣٠٥ .

والتابعين))[١] فذُكِر في مختار التذكرة في الدعاء الذي هو للاعتزاء : ((﴿وادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ﴾[٢]

ويقال في هذا الوجه الثاني : يدعو ويَدَّعي . أنشدنَا محمدُ بنُ الحسن[٣]:

فَوارسُ تَدَّعي يا آلَ أَوْدٍ وقدْ ذَهَبَ الصَّريخُ إلى مَثَابِ))[٤] .

٧-الاستشهاد بالآية الكريمة الواحدة في موضعين مختلفين ومن ذلك الاستشهاد بالآية الكريمة من قوله : ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[٥] ، في موضوع العطف[٦] واستشهد بالآية نفسها في القراءات القرآنية[٧] .

ب ـ الاستشهاد بالقراءات القرآنية :

القراءاتُ هي المرآةُ الصادقةُ التي تعكس الواقع اللغوي للعرب والذي كان سائدًا في شبه الجزيرة قبل الإسلام[٨] ، وتعرف القراءات القرآنية بأنها: ((اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف ، أو كيفيتها ؛ من تخفيف وتثقيل وغيرهما))[٩] .

(١) الصاحبي في فقه اللغة العربية: ٢٦٧ .
(٢) يونس: ٣٨ ، هود: ١٣ .
(٣) ذكر المحقق بأنه ابن دريد (ت٣٢١هـ) .
(٤) مختار التذكرة: ٣٠٥ .
(٥) النساء: ١ .
(٦) يُنظرُ: مختار التذكرة: ٢٨ .
(٧) المصدر نفسه:١٩٠ .
(٨) يُنظرُ: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٨٣ .
(٩) البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١ .

وذكر ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) في كتابه النشر أركانًا للقراءة الصحيحة وهي: موافقتها للعربية ولو بوجه ، وموافقتها لأحد المصاحف العثمانية ، وصحة سندها عن الرسول الأعظم (ﷺ)[١] .

وذكر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) أن كلام الله عزَّ وجلَّ فصيح وبليغ ويجوز للعلماء الاستشهاد به سواء أكانت القراءات متواترة أم شاذة[٢] ، وهو نفسه ما أكده العلماء الذين سبقوه بل زاد على ذلك السيوطي مؤكدًا الاحتجاج بالقراءة وان كانت شاذة سواء أخالفت القياس أم لم تخالفه[٣] ، وابن جني كسابقيهِ من العلماء عَوّل على القراءات القرآنية وكان نهجُهُ فيها يتميز بما يأتي:

١. اتخذَ منها سندًا وحجةً لتقويةِ قضية نحوية وذلك في قوله: ((لم يجعل الدعاء على لفظ الخبر كما جاء :﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾[٤]))[٥] ، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأَبان (لا تُضارُّ) رفعًا ، وقرأ نافع وحفص (لا تُضارَّ) نَصْبًا [٦].

٢. ترجيح قراءة على أخرى حيث قال: ((﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[٧] ، أي لَعليها ، و (ما) صلة.

(١) يُنظرُ: النشر في القراءات العشر:٩/١ .
(٢) يُنظرُ: خزانة الأدب: ٤/١ .
(٣) يُنظرُ: الاقتراح: ٢٤ .
(٤) البقرة : ٢٣٣ .
(٥) مختار التذكرة: ١٤٧ .
(٦) يُنظر: السبعة في القراءات: ١٨٣ .
(٧) الطارق: ٤ .

وقُرئ: ﴿ لَمَّا ﴾ ، وقال الفَرَّاء عن الكسائي إنه: لا أعرف جهة التثقيل ، وقال الفَراء: معناه : لَمَنْ ما ، فقُلبت النون ميمًا فاجتمعت له [ثلاثُ] ميماتٍ ، فحُذفت [واحدة] .

ويفسُد هذا عندي لقوله: ﴿ وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾[1] قد قُرِئْ مشددًا ، ألا ترى أنه لا يكون ((إنْ كلُّ ذلك لَمَن هو متاعُ الحياة الدنيا)) ؛ لأن الزُّخرف لا يكون مَن هو متاع الحياة الدنيا ، هذا محالٌ فاسدُ المعنى))[2] .

فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي : (لَمَا) خفيفة ، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة: (لَمَّا) مشدَّدة [3].

٣. الإشارة إلى القراءة الحسنة كما في قولِهِ: ((يَدل على حُسْنِ القراءة: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً ﴾[4] إنَّ (النَّشر) قد استعمل للإحياء ...))[5].

٤. ويغلط بعض القراءات كما في ((حمزة إذا وقَفَ في ﴿ تَرَاءى الْجَمْعَانِ ﴾ [6] قال: (تَرِا) وهذا غَلطٌ بيِّنٌ ؛ لأنه حَذَف العينَ واللام ، وليس هنا ما يُوجِب شيئًا مِن ذلك))[7].

---

(١) الزخرف: ٣٤ .
(٢) مختار التذكرة: ٢٠٤ــ٢٠٥ .
(٣) يُنظر: السبعة في القراءات: ٦٧٨ .
(٤) الأعراف: ٥٧ .
(٥) مختار التذكرة: ٢٦٠ .
(٦) الشعراء: ٦١ .
(٧) مختار التذكرة: ٢٥٤ .

٥. وأحيانًا يخلو الاحتجاج بالقراءات من ذكر أسماء القُرَّاء فقد اكتفى بالإشارة إلى قول (وقرئ) أو (حُسْنِ القراءة) ، قال: ((يَدلُّ على حُسْنِ القراءة: ﴿ **وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً** ﴾[١]))[٢] .

٦. ذكر القراءات دون أن يذكر دلالة على القراءة كما في: ((قوله سبحانه : ﴿ **قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾[٣] المخاطب بهذا نَفسُه ، ولم يقل : لأَعْلَمْ وحَسُنَ هذا في هذا الموضع خاصة لأنَّ ما يعتري الناظر[مما] يعترض عليه في نظره ينزل منزلة المقاوم والمناظر ، فيقال على ذلك: اعلم ؛ كما يقال ذلك للمفاوض في الامر ، وكان هذا حسنًا إذْ جاء:

وهل تطيق وداعا أيها الرجُلُ[٤]))[٥] .

٧. لا يخلو الكتاب من القراءات الشاذة وإيضاحها كما في قوله: ((سألنا سائلٌ عن قراءةٍ في [حرف] ذكر السجستاني أنه لا يَعرفُ وجْهَه وهي قوله: ﴿ **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ** ﴾[٦] وهو يريد : يُطِيقوُنه .

---

(١) الأعراف: ٥٧ .
(٢) مختار التذكرة: ٢٦٠ .
(٣) البقرة: ٢٥٩ ، وقد قرأ بالأمر حمزةُ والكسائي ، يُنظرُ: السبعة في القراءات: ١٨٩.
(٤) للأعشى في ديوانه: ٣٠٠ ، وينظر: شرح القصائد التسع للنحاس : ٢/ ٦٨٥ ، وتمام البيت:
ودِّع هُريرة إنَّ الرَّكب مُرتحِلُ   وهل تُطيق وداعًا أيها الرجلُ .
(٥) مختار التذكرة: ٣١٨ ــ ٣١٩ .
(٦) البقرة: ١٨٤ .

فقلنا: إنه (يَتَفَيْعَلُونَه) مِثل ما حَكَاه مِن (تَحَيَّزتُ إلى فِئة) في القَلْب ، ...))[1] .

ت ـ الاستشهاد بالحديث الشريف:

إن الحديث الشريف في المرتبة الثانية بالاستشهاد بعد القرآن الكريم وقراءاته ويقصد بالحديث الشريف: ((أقوال النبي (ﷺ) وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمنهِ))[2] .

ومنهم من شمل الآثار المروية عن آل البيت (عليهم السلام) ، والآثار المروية عن الصحابة والتابعين (رضي الله عنه) بكتب الحديث[3] .

فكان عليه الصلاة والسلام ((أفصح العرب لسانًا وأوضحهم بيانًا وأعذبهم نطقًا وأسدهم لفظًا واسبقهم لهجة وأقومهم حجة وأَعرفهم بواقع الخطاب وأهداهم إلى طريق الصواب))[4] .

واختلف علماء العربية في الاحتجاج بالحديث الشريف بين مُجَوِّزٍ ومانع ومتوسط بين هذين القسمين ، وقد ذكر ذلك التقسيم البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، فجعل لموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ثلاثة أقسام : قسم جوّز الاحتجاج به مطلقًا كابن خروف (ت٦٠٩هـ) ، وابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، والرضي (ت٦٨٦هـ) ، وقسم منع الاحتجاج به على رأسهم ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) وتلميذه أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، وقسم ثالث توسط بين هذين القسمين ، إذ يرونَ صحة الاستشهادِ بما ثبت لفظه عنه (ﷺ) ، أما ما لم يثبتْ لفظهُ فدونَ ذلك وهو مذهبُ الشاطبي (ت٥٩٠هـ) والسيوطي (ت٩١١هـ)[5] .

(١) مختار التذكرة:١٤٩ .
(٢) في أصول النحو: ٤٦ .
(٣) يُنظرُ: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ١٣ ـ ١٤ .
(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣/١ .
(٥) يُنظرُ: خزانة الأدب: ١/ ٩ـ١٥ .

وأشارَ شوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ) إلى: ((أن النحاة إعتدّوا بالقرآن الكريم منذ أوّل الأمر ، أما الحديث فتوقفوا فيه لأنه مع الزمن أصبح أكثر رواته من الأعاجم ، ومع ذلك عاد النحاة إلى اقتباس الشواهد النحوية منه بكثرة منذ القرن السادس الهجري))[١].

وذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أن العلماء الأوائل كالخليل (ت١٧٥هـ) وسيبويه (ت١٨٠هـ) قد احتجوا بالحديث في قضايا صرفية ونحوية[٢] ، وابن جني كسابقيه من العلماء اذ استشهد بالحديث الشريف ، ومما ورد في مختار التذكرة في مسألة نحوية قال: ((قول النبي عليه السلامُ : ﴿ **إنَّكم لَتَرونَ رَبُّكم كما تَرَوْن القَمَرَ ليلة البدرِ لا تُضَامُون في رؤيِته** ﴾[٣] ، حذف المفعول الثاني لطُول الكلام وإفادته التأكيد ...))[٤] .

وفي الاستشهاد بالحديث في مختار التذكرة ثلاثة طرائق فمرة يُذكر بسند ، ومرة يُذكر بدون سند ، ومرة أخرى يُقال (قال) فقط دون الإشارة إلى انه حديث ومثال ذلك ما ذُكِر بسند هو: ((الطبريُّ[٥] عن الأعمش قال : قال رسول الله (ﷺ) : ﴿ **إنَّ الدعاءَ هو العبادة** ﴾))[٦] .

وفي الاستشهاد بالحديث دون سند هو: ((فأما قول النبي (ﷺ): ﴿ **كفى بالسَّلامةِ داءً** ﴾[٧]...))[٨] .

---

(١) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً: ٤٧ .
(٢) يُنظرُ: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٧٧ وما بعدها، ١٨٩ وما بعدها.
(٣) صحيح مسلم: ٤٣٩/١ ، والحديث فيه: ﴿أَمَا أَنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كما تَرَوْنَ هذا القَمَرَ لا تُضامُّونَ في رُؤيَتِهِ ﴾ .
(٤) مختار التذكرة: ٢٤٧ .
(٥) تفسيرالطبري: ٢/ ١٦٧ ، وينظر: مسند الإمام احمد (١٨٥٤٢): ١٣٣٧ .
(٦) مختار التذكرة: ٢٥١ .
(٧) ذُكِرَ بسند في مسند الشهاب: ٢/ ٣٠٢ .
(٨) مختار التذكرة: ٥٠٢ .

ومثال الاستشهاد بالحديث دون الإشارة إلى انه حديث: ((**وقد كان يقال: أزهدُ الناسِ في عالمٍ جيرانُه**))[1] .

وذكر اَستشهادًا للحديث بالمعنى نحو: ((لا يجوز أن يكون (أُبَيْنُون) ـ تحقيرُ (أبْنَاء) ـ (أَفعال) فانصرف عنه إلى (أَفْعُل) ؛ كما قالوا في (صِبْيَة) و(غِلْمة): أُصَيْبِيَة ، وفي الحديث: (كان يَلْطَحُ أُغَيْلِمَةَ عبد المطلب)))[2]

ونقل البغدادي عن السيوطي قوله: ((... فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى ، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت إليه عباراتهم ، فزادوا ونقصوا، وقدَّموا وأخرَّوا ، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ؛ ولهذا ترى الحديث الواحد مرويًا على أوجه شتى بعبارات مختلفة ...))[3] .

واختلف العلماء في النقل ومنهم من أجازه ومنهم من لم يُجِزْه[4]، ونقل البغدادي ما ذكره الدمامِني شرح التسهيل ((إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدّون ولا كتب ، وأما ما دّون وحصَّل في بطون الكتب فَلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم))[5] .

وقد يعود سبب الرواية بالمعنى إلى تعدد مجالس الرسول الكريم (ﷺ) ففي كل مجلس لهُ (عليه السلام) إجابة لأسئلة مختلفة عن المجالس الأخرى لفظاً ومتفقة معنىً[6].

ولم يقتصر مختار التذكرة على استشهاده بالأحاديث فقط وإنما اسشهد بأقوال الخلفاء والصحابة والتابعين[7] ومن ذلك ((سُئل عليٌّ: من أشعرُ الشعراء ؟ فقال: ((أشعرُ

---

(١) المصدر نفسه: ٢٥٩ ، ويُنظرُ: التحدث بنعمة الله للسيوطي: ١٦١ ، والحديث فيه ﴿ **أزهد الناس العالم أهله وجيرانه** ﴾ .
(٢) مختار التذكرة: ٣٨٥ .
(٣) خزانة الأدب: ١٣/١.
(٤) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ١٨- ١٩ .
(٥) خزانة الأدب: ١٥/١ .
(٦) يُنظرُ: الشواهد والاستشهاد عبد الجبار النايلة: ٣١٥ .
(٧) ومن أمثلة ذلك ما ذُكر في: ١٣٩ ، ٣٦٧، ٢٦٢ .

الشعراءِ جيادُها ، كُلٌّ يَجري إِلى غايَتِه ، ولكنَّ امرأ القيس مَدَّ لهم عِنانَ الحُضْر[1] ، وأدركهم بِعِقَال[2] الفَوت))[3].

ث ـ الاستشهاد بكلام العرب: وهو على قسمين:

١. الشعر :

نال الشعر في كتاب مختار التذكرة النصيب الأكبر والأوفر من بين الشواهد ، فَعُني العلماء العرب عناية كبيرة بالشعر لأنه ((ديوان العرب ، وبه حُفِظت الأنساب ، وعُرفت المآثر ، ومنه تُعلمت اللغة، وهو حجةٌ فيما أُشكل من غريب كتاب الله جلَّ ثناؤهُ وغريب حديث رسول الله(ﷺ) وحديث صحابته والتابعين))[4]

فالشعر كان دليلًا وحجة على سلامة التعبير من اللحن و الخطأ ، وشاهدًا على استعمال الفصيح في الكلام ، والدقيق من الاستعمال اللغوي ، و الصحيح من التراكيب و الألفاظ[5] ، فـ((كان الشعرُ علمَ قومٍ ، ولم يكن لهم علمٌ أصح منه))[6] .

والذي يدل على عنايتهم بالشعر أن كلمة (شاهد) تخصصت وأصبحت مقصورة على الشعر فقط[7] .

قَسِّمَ علماء العربية الشعراء الذين يُحتجُّ بشعرهم في علوم اللغة على أربع طبقات هي:

((جاهلي قديم ، ومُخَضْرَمٌ ، وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام ، وإسلامي ، ومُحْدَث))[1] .

(١) وهو كما ذكر المحقق ، ارتفاع الفرس في عدوه .
(٢) العقال كما ذكر المحقق : حبل تعقل أي تربط به الدابة .
(٣) مختار التذكرة: ١٦٨ .
(٤) الصاحبي: ٢٦٧ .
(٥) يُنظرُ: طبقات فحول الشعراء: ٢٤/١ .
(٦) الاقتراح: ٣٨ .
(٧) يُنظرُ: البحث اللغوي عند العرب:٣١ .

وقد أجمع النحاة على صحة الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية ، أما الطبقة الثالثة فالصحيح الاستشهاد بكلامهم ، أما الطبقة الرابعة فقيل بجواز الاستشهاد بكلام من يُوثَق به منهم والأرجح عدم الاحتجاج بكلامهم[٢] .

وامتاز الاستشهاد بالشعرِ في مختارِ التذكرةِ بما يأتي :

١. الاستشهاد بالبيت الشعري مع ذكر قائله ومنه ما ذُكر في موضوع إضمار الفاعل في الفعل:

((أوس[٣]:

تَرَدَّدَ فيه ضَوْؤُها و شُعاعُها   فأَحْصِنْ و أزْيِنْ لامرئٍ أنْ تَسَرْبلا))[٤] .

٢. الاستشهاد بالبيت الشعري دون ذكر قائله ، فالنحاة في الكثير الغالب لا يُعنون بنسبة الشواهد إلى قائليها فيكتفون بقول (قال الشاعر) أو (كقول الشاعر) أو (أنشد)[٥]، ومثال ذلك ((قولها :

أَأَقِطاً أو تَمْرَا

أمْ مُشْمَعِلاًّ صَقْرَا

فإنما قالت: (أو) ولم تَقُلْ: (أم) لأنها لم تُرِد أيّ هذين كان ، ولكنْ أرادت: أأحَدُ هذين هو أم أسدُ ؟))[٦] .

والشاهد هنا لم يُذكر قائله ، وهو لصفية بنت عبد المطلب أم الزبير (﵁) وهي عمة النبي (ﷺ) كما ذكره محقق كتاب مختار التذكرة[١] .

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ١٣٣/١ .
(٢) ينظر خزانة الأدب: ٦/١ .
(٣) ديوان أوس بن حجر: ٨٤ .
(٤) مختار التذكرة: ١٤٥ .
(٥) يُنظرُ: الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٢١ .
(٦) مختار التذكرة: ١٢٩ .

٣.ومِن الطرقِ الواردة في ذكرِ الشاهد الشعري في مختار التذكرة ، هو ذكر شطر من البيت كما في:

((خالَطَ مِنْ سَلْمَى خَياشيمَ وَفَا[٢]

الألف عينٌ الفعلِ وليستْ بدلًا من التنوين فيَقبُح ؛ كما ظنَّ من ظنَّ ، ولا يَمتنع هذا أيضًا على قولِ أبي عثمان ؛ لأنَّ من قال[٣] :

وآخُذُ مِن كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ

ولا تَلحَقُ الألفُ التي هي بَدَلٌ مِن التنوين ، فإذا فَعَلَ هذا في الصحيح فعَلَه في المعتل))[٤].

٤. وفي مواضع أخرى تُذكر الكلمة التي تكون موطن الشاهد في البيت الشعري كما في الحديث عن النون في (الفاعلونة): ((فإنْ قلتَ: فقد قال :

والآمِرُوْنَهُ

---

(١) يُنظرُ: المصدر نفسه والصفحة نفسها ، الكتاب ٣/١٨١-١٨٢ ، والأقط شيء يصنع من اللبن الرائب كالجبن ، والصقر هو الطير الجارح ، والمشعل هو الجاد في أمره الماضي فيه ، تحصيل عين الذهب: ٤٤٥ .

(٢) للعجاج في ديوانه: ٢/٢٢٥ ، ويُنظرُ: إصلاح المنطق: ١/ ٨٤ ، وتمام البيت :

حَتَّى تَناهى في صَهاريج الصَّفَا خالَطَ مِنْ سَلْمَى خَياشيمَ وَفَا

(٣) ديوان الأعشى: ١٩٧، ويُنظرُ: خزانة الأدب: ٤/ ٤٤٥ ، وتمام البيت:

إِلى المرء قيسٍ أطيلُ السُّرَى وآخُذُ مِن كُلِّ حيٍّ عُصُمْ

(٤)مختار التذكرة: ٣٣٥ .

فليس هذا بشيء ؛ لأنَّ النون في (الفاعلونه) إنما هي التي تأتي بعد واو الجميع، والتي في (ما أحسَنَني) هي التي في نحو: ضَرَبَني ، و (الآمرونه) ضعيفٌ خَبيث ، وزعموا أنَّ الشِّعر مصنوع))[١] .

فالآمرونه موطن الشاهد في البيت الشعري الذي تمامهُ :

همُ القائلون الخيرَ والآمرونَه إذا ما خَشُوا من مُحْدَث الأمرِ مُعْظَما[٢]

٥. إنشاد الشاهد الشعري دون التعليق عليه أو الإشارة إلى موضع الشاهد أو سبب الاستشهاد به ومثال ذلك ما ورد في

((قال: **إذا مُتُّ فادْفِنّي الى أَصْلِ كَرْمَةٍ**

وقال: **إذا مُتُّ كانَ الناسُ صِنفانِ**

وقال: **إذا ما ماتَ [مَيْتٌ] مِن تَميمٍ**))[٣] .

٦. وقد يجيء بالشاهد الشعريّ ويذكر أنه ضرورة كما في حديثه عن القسم ((فأما:

ذاكَ الذي وأبيك تَعْرِفُ مالِكٌ[٤]

فضرورة ولا يُقاس عليه ، ولو لم يكن ضرورةً لوَجَب أن لا يُقاس عليه غيرهُ))[٥] ، أي أنَّ الضرورة الشعرية تُبيح للشاعر مخالفة قواعد اللغة في حدود معينة ؛ لإقامة الوزن[٦].

(١) مختار التذكرة: ٤٥٩ .
(٢) بلا نسبة في: الكتاب : ١/ ١٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٨٦ .
(٣) مختار التذكرة: ٤٨٥.
(٤) ديوان جرير: ٣/ ٥٨٠ ، وينظر: شرح أبيات المغني : ٦/ ٢١٢ ، وتمام البيت:
ذاكَ الذي وأبيك تَعْرِفُ مالِكٌ والحقّ يَدْمَغُ تُرَّهَات الباطل .
(٥) مختار التذكرة: ٣٢٦ .
(٦) يُنظرُ: الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٣١-١٣٢ .

وكما ذكرنا إن علماء اللغة قد وضعوا حدًا زمنيًا للسماع وللاستشهاد بالشعر ، فكان إبراهيم بن هرمة (ت١٦٠هـ) آخر الشعراء الذين يحتج بهم[١]، ومع ذلك وجدنا في مختار التذكرة استشهادًا لأبيات بعد عصر الاحتجاج وقد يكون سبب الاستشهاد بهذه الأبيات ليبن من خلاله :

أ- يُؤتى به للاستئناس في معنى ، كما في الحديث عن معناها (طار) لغير ذي الجناحَ ((قال العجّاج[٢] :

[طِرْنا] الى كُلّ طُوَالٍ أهْوَجَا

و قالَ النابغة [٣]:

تُطيرُ فُضَاضًا بينَها كُلَّ قَوْنَسٍ وتَتْبَعُها مِنْهُم فَرَاشُ الحَوَاجِبِ

... وهو كثيرٌ مما جاء فيه لَفْظُ (طار) لغير ذي الجناحَ فإذا، كان ذلك حسُنت الآيةُ وهي قوله سبحانهُ: ﴿ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾[٤] ، وعُلِم بذلك أنه لم يَجئ توكيدًا غير محتاجٍ إليه ؛ ألا ترى أن ما قدَّمناه قد جاء الطَّيَرانُ لغير ذي الجناح ، وهذا واضح))[٥].

---

(١) يُنظر: طبقات الشعراء لابن المعتز: ٢٠ .
(٢) ديوان العجاج: ٧١/٢ ، وينظر: الخصائص: ٢/ ٢٧٠ ، وتمام البيت في ديوانه:

طِرْنا إلى كُلّ طُوَالٍ أهْوَجَا ساطٍ يَمُدُّ الرَّسنَ المُحَمْلَجَا

والأهوج: الذي يمضي على وجهه ويركب رأسه ، المُحَملَج : الشديد الطَّيِّ والفَتْلِ .
(٣) ديوان النابغة الذبياني: ٤٤ ، وينظر: الخصائص: ٢/ ٢٧٠ ، الفضفاض: القطع المتفرقة ، والقونس: أعلى الناصية ، الفراش: عظام رقراق تلي الخياشم ، أي يضربون البيض بالسيوف فتتكسر أعاليها وتتطاير .
(٤) الأنعام: ٣٨ .
(٥) مختار التذكرة: ٤٩٤- ٤٩٦ .

ب- ويأتي في رأي صرفي كما في قول الأصمعي: ((مُهْرُقَان : (مُفْعُلان) من (أرَاقَ)، وهذا فاسدٌ .

أو في رأي نحوي كما في قول أبي الشيص (ت١٩٦هـ) :

عُوِّضتُ مِنْ بُرْدِ الشَّباب مُلاءةً خَلَقًا وبئسَ مَعُوْضَةُ المُعْتاضِ (١)

فذُكر بأنه ((لو قال مكان (عُوِّضت): (رُدِّيتُ) لكان أحسنَ وأصنعَ مِن وجهَين ؛أمّا احدهما : فَلِيَقِلَّ تردُّد (عُوضت) و (معُوضة) و (مُعتاض) ، فاثنان منه كافيان؛ لأنَّ هذا التجنيس – وان كان يُستحَب – فإلى غاية ، وليس يَحسُن أن يَكثُر جدًّا .

وأمّا الآخَر وهو الأصنعُ: فانه يكون معناه: رُدِّيتُ عِوَضًا أو بَدَلًا مِن بُردِ الشباب مُلاءةً خَلَقًا ، ولا تكون (مِن) هنا مِثلَها في قولك: أُعطيتُ مِن الدراهم كذا وكذا ، ومِن الدنانير عشرين أو ثلاثين ، ولو كان كذا لكان خطأ ؛ لأنَّ (بُرد الشباب) جديدٌ لا خَلَق ، ولكن يكون (مِن) فيه مِثْلها في قول الله سبحانه : ﴿ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾(٢) أي : مكانكم وبدلًا منكم ؛ كقوله أيضًا: ﴿ قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَٰنِ ﴾(٣)

أي : مكانه وبدلًا منه))(٤)

(١) ديوان أبي الشيص: ٧٧ .
(٢) الزخرف: ٦٠ .
(٣) الأنبياء: ٤٢ .
(٤) مختار التذكرة: ٤٨٧- ٤٨٨ .

٢- النثر:

وهو رافد آخر استقى منه علماء العربية وحفلت به كتبهم ومصنفاتهم ، والمقصود بالنثر، هو ما جاء في كلام العرب من نادرة أو مَثَل أو نحوهما ، وله مكانة الشعر نفسها في الاستشهاد و الشروط[(١)] ، وقد تمثل الاستشهاد بالنثر في مختار التذكرة بما يأتي :

أ- الأمثال:

وهي من الشواهد التي حفلت بها كتب النحاة واللغويين ، فهي أقوال تُرتَجل في حوادث معينة ، فتعلق في ذهن السامع وتردد في حادثة مشابهة[(٢)] ، وللمثل أهمية عند النحاة العرب لأنها ((قصارى فصاحة العرب العرباء ، و جوامع كِلمها ونوادر حكمها وبيضة منطقها و زبدة حوارها ، وبلاغتها التي أعربت بها عن القّرائح السليمة والركن البديع الى ذرابة اللسان وغرابة اللسن ، حيث أوجزت اللفظ فأشبعت المعنى ، وقصرت العبارة فأطالت المغزى ...))[(٣)] ، ومما ورد في مختار التذكرة : ((وَمِن الأمثال : (كان حمارًا ذكرًا فأَستأتَنَ)))[(٤)] ، والأتان : هي الحمار ، ويُضربِ للرجل يَهون بعد العز[(٥)] ، وكذلك فقد أستَشهد بالأمثال في موضوع نحوي عند الحديث عن الباء التي تأتي بمعنى اللام وذُكِر مثالًا: (بقُربهِ الله وثوابه) فالباء هنا بمعنى اللام ، ولا تكون اللام بمعنى الباء في (بما لا أُخَشَّى بالذئبِ)[(٦)].

(١) يُنظرُ: البحث اللغوي عند العرب: ٥٠ .
(٢) يُنظرُ: مجمع الأمثال: ٧/١ .
(٣) المستقصى في أمثال العرب: ١/ ب .
(٤) مختار التذكرة:٠ ٤٨ .
(٥) يُنظرُ: جمهرة الأمثال: ٣٤٨/١ ، مجمع الأمثال : ٣/ ٣ .
(٦) يُنظرُ: مختار التذكرة: ٥٠١ ، المستقصى في أمثال العرب : ٢/ ١٩٢ ، مجمع الأمثال: ٩٢/٣

ب- الكلام المروي عن الرواة :

وهو ما ذُكر في مختار التذكرة عن لسان الرواة والراوي هو الذي تؤخذ اللغة منه سماعًا ويكون ثقةً ، صادقًا و أمينًا و عادلًا[١]، وقد ورد في مختار التذكرة نقلًا لرواة كثيرين منهم عيسى بن يزيد بن دأب الليثي (ت١٧١هـ) وأبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت٢١٥هـ) وعبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦ هـ)[٢] ، ومما ورد في الأخذ عن الرواة في مختار التذكرة: ((قال[٣]: وسمعتُ أبا الدُّقيش يقول :

لَيلةَ لا رِيحٌ ولا تُرابُ
إلاّ غُرَاباً في استِهِ تَوْرَابُ

يريد التراب))[٤]، وأبو الدُّقيش القناني الغنوي من القدماء أعراب البصرة الرواة[٥] .

ت- الكلام المنسوب إلى العرب :

وهذا هو النمط الثالث من أنماط النثر التي وردت في مختار التذكرة وهو ما ذُكر من آراء العرب وأقوالهم ومثال ذلك: ((مِن العرب والنحويين مَن يقول: ثالث اثنين ورابعُ ثلاثةٍ ؛ أي: هُو صيَّر إلى الأربعة، وهذا كلامٌ يقل في كلام العرب ، إنما كلامُهم الكثير: ثالثُ ثلاثةٍ ورابعُ أربعةٍ ، وفي كتاب الله نظيرٌ لقولهم: ﴿ ثَانِيَ

(١) يُنظرُ: المزهر ١/ ١١٦ .
(٢) يُنظرُ: مختار التذكرة : ٣٤٧ ، ٥، ٤ .
(٣) ويقصد به النَّضْرُ بن شُمَيْل (ت ٢٠٣هـ) ، كما بين محقق مختار التذكرة .
(٤) مختار التذكرة: ٤٦٩ .
(٥) يُنظرُ: الأعراب الرواة: ١٨٧.

اثْنَيْنِ﴾[1]))[2] ، فقد وجد في هذا النص ما يبين كلامًا للعرب والنحويين ومنهم سيبويه (ت ١٨٠هـ) بقوله: ((هذا خامِسُ أَربعة ، وذلك أنَّك تريد أن تقول: هذا الذي خَمسَ الأربعة ... وقلما تريد العربُ هذا وهو قياسٌ))[3] ، وكما ذكره ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) في رأي الخليل[4] وأبو حاتم (ت٢٥٥هـ) في كتابه المذكر والمؤنث[5] ، فضلاً عن بيان رأي العرب والنحاة ألا أَنَّه ذُكِرَ توضيحًا لما يكثر في كلامهم وهو قول ((إنما كلامهم الكثير: ثالث ثلاثةٍ ...)) وهذا دليل على كثرة اهتمام الكتاب بأقوال العرب وبيان القليل من كثيرهِ ، ومما ورد أيضًا:((وقد تأَوَّل بعضُ الناس: ﴿ تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[6]...))[7] فهنا لم يقل (بعض العرب) وإنما قال (بعض الناس) .

وفي معاني بعض الكلمات مما سَمع عن العرب: ((قال بعضُ العرب: (إِبلٌ طِلاحِيَّة) ؛ أي: تأكلُ الطَّلْحَ ، وقال يونس: يقال أيضًا: (طُلاحَّية)))[8] ، وقوله: ((و مثل ذلك قول العرب: (تضحكُ لَمْحَ البَرق) ؛ ف(لَمْحَ) يَنتصب على غير (تضحك) ، كأنه قال : تَلمحُ لَمْحَ البرق ، ولكنه حَذَفَ الفعلَ ؛ لأَنَّ المصدر يَقوم مقامه))[9] ، أي ان العرب حذفت الفعل عندما ناب المصدر عنه .

---

(١) التوبة: ٤٠ .
(٢) مختار التذكرة: ٢٠ ــ ٢١ .
(٣) الكتاب: ٣/ ٥٥٩ .
(٤) يُنظرُ: الألفاظ: ٤٣٦ .
(٥) يُنظرُ: المذكر والمؤنث: ٦٠ .
(٦) النساء: ١ .
(٧) مختار التذكرة: ٢٨ .
(٨)المصدر نفسه: ٤٧٤ .
(٩) المصدر نفسه: ١٠٢ .

القياس

القياس هو أحد أصول النحو الأساسية ، فهو يعتمد على دقة الملاحظة للظاهرة اللغوية بعد استقرائها بكل تفاصيلها ودقائقها واستنباط أحكامها والقياس يعتمد عليه في كل العلوم النظرية والتطبيقية ؛ لأنه أدعى إلى الاختصار فهو يقيس الفرع على الأصل ويأخذ بحكمه أي تأخذ الظاهرة المقيسة ، فالقياس لغةً ((قاس الشيء يقيسهُ قيسًا وقياسًا، واقتاسه حكم المقيس عليه وقيّسُه اذا قَدره على مثالهِ))[1] .

أما في الاصطلاح فقد حدّه الرمانيّ (ت٣٨٤هـ) بأنه: ((الجمع بين أوّل وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول))[2] ، وحدّه ابن الأنباري بقوله : ((حمل فرع على أصل بعلةَ ، وإجراء حكم الأصل على الفرع))[3] .

وأركان القياس أربعة ، المقيس عليه هو (الأصل) وهو كلام العرب من شعر ونثر والذي يسمى بالشاهد ، والمقيس وهو (الفرع) وهو ما قيس على كلام العرب و(الحكم) وهو ما يظهر نتيجةً للقياس ، و(العلة الجامعة) التي من أجلها اخذ المقيس حكم المقيس عليه[4].

فالقياس هو الطريق الذي يسلكه الباحث لاستنباط حكم لغوي او نحوي ، فهو حمل مجهول على معلوم وحمل ما لم يسمع على ما سُمِعَ[5] .

وتكمن أهمية القياس في اللغة العربية والحاجة إليه كما قال الشيخ محمد الخضر(ت١٣٧٧هـ) في حديثه عن الحاجة إلى القياس في اللغة: ((ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظًا يختص به لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات

(١) لسان العرب: مادة (قيس)
(٢)كتاب الحدود للرماني في النحو: ٣٧ .
(٣) لمع الأدلة: ٩٣ .
(٤) يُنظرُ: لمع الأدلة: ٩٣، ابن جني النحوي: ١٥٠ .
(٥) يُنظرُ: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠ .

الضخمة عن تدوينها ، ويتعذر على البشر حفظ ما يكفي على اختلاف فنونها ، وتباين وجوهها .

فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة المنشور العرب ومنظومها))(١) ، فعلماء العربية لم يسمعوا كل كلام العرب وإنما قاسوا على كلام العرب ؛ ولذلك كان للقياس مكانة كبيرة عند النحويين ، وقد منع النحاة إنكار القياس في النحو ؛ لأن النحو كله قياس ولهذا قيل في النحو بأنه: ((علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو))(٢) .

وكان النحاة على تفاوت في تعاملهم مع القياس ، فمنهم من كان يعمل به ، ومنهم من كان يتحرج منه فلا يقيس إلا على الغالب والكثير(٣) .

وليس كل مسموعٍ يقاس عليه فقد ذكر السيوطي شروطًا للمسموع الذي يقاس عليه وهي: ((ما ثَبَتَ في كلام مَنْ يُوثَق بفصاحته ؛ فشَمَلَ كلامَ الله تعالى ، وهو القرآنُ ، وكلام نبيّه (ﷺ) وكلامَ العرب قبل بعثتِه ، وفي زمنه ، وبعده ، إلى أن فَسَدَت الألسنةُ بكثرةِ المولَّدين))(٤) ، ولذلك كانت البصرة اصحّ قياسًا من الكوفة ؛ لأن المدرسة الكوفية توسعت في الرواية والقياس ، أما المدرسة البصرية فكانت تتشددُ في الأخذ ولم تقس على الشاذ النادر(٥).

وكان أبو علي الفارسي من النحاة الذين أولوا القياس أهمية كبيرة حتى أُثر عنه: ((أُخطيء في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أُخطيء في واحدة من القياس))(٦) ، وسار

(١) دراسات في العربية وتاريخها: ٢٥ .
(٢) لمع الأدلة: ٩٥ .
(٣) يُنظرُ: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢١ ـ ٢٢ .
(٤) الاقتراح: ٢٤ .
(٥) يُنظرُ: المدارس النحوية شوقي ضيف: ١٦٣ .
(٦) الخصائص: ٢/٨٨ .

التلميذ على نهج شيخه فذكر ابن جني بأن: ((مسألة واحدة في القياس ، أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس))[١] ، وليس هناك شاهدٌ أدل على اعتماد النحاة الأوائل على القياس اعتمادًا كبيرًا من قول أبي البركات الانباري ، قال: ((إذا بَطُلَ ان يكون النحو روايةً ونقلًا وَجَبَ أن يكون قياسًا وعقلًا))[٢] .

أولاً: الألفاظ التي استعملت للتعبير عن القياس :

ضم مختار التذكرة ألفاظًا أُستخدِمَت في التعبير عن القياس فضلًا عن لفظة القياس ، وهي (الحمل) ، و (الأصل) و (الإجراء) وهي ألفاظ مرادفة في معناها للفظة القياس ، و مثال لفظة الحمل هو: ((قال سيبويه عن الخليل في (تَوْلَج: هو (فَوْعَل) من (ولج) فحمله على هذا ، وجَعَلَ التاءَ بدلًا من [الواو] ؛ لكثرة هذا البدل واستفاضته في الفاء خاصة ، واطِّراده في باب الافتعال ، وسَعَته في غير الافتعال))[٣]

و(الأصل) منه ما ورد في ((و أصل الصفات للنكرات ؛ لان المعارف الوصف بها عارضٌ فيها ؛ إذ كان حقّ المعرفةِ أن تُغْني معرفتُه عن صفتهُ))[٤] .

أما الإجراء فمثالهُ ما ذُكِرَ في الحديث عن مجيء الإضافة لفظًا مجيءَ ما ينتَصبُ ما بعدهُ مِن الإضافة ، قوله:

((ولا مُستنكرٍ أنْ تُعَقَّرَا[٥]

(١)الخصائص: ٨٨/٢ .
(٢) العلة النحوية: ٧٥ .
(٣) مختار التذكرة: ٣ .
(٤) المصدر نفسه: ٤٠٠ .
(٥) ديوان النابغة الجعدي: ٧٠ ، ويُنظرُ : الكتاب : ١/ ٦٤ ، وتمام البيت :
وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنْكَرًا أنْ تُعَقَّرَا

في موضعِ (عَقْرِها) ، فأجرَى (العقر) حيث كان مضافًا إلى مؤنث مجرَى ما يكون مؤنثًا: كـ (ذهبَتْ بعضُ أصابعهِ) و ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾[1]))[2] .

وابن السراج (ت٣١٦هـ) قسم الكلام على مطرد وشاذ ، والشاذ عنده ثلاثة أقسام ، أما ابن جني فقسمه على أربعة: القسم الأول وهو المطرد في القياس والاستعمال وهو ما يوافق القسم الأول عند ابن السراج وهو المطرد ، و الأقسام الثلاثة الأخرى توافق الأقسام الثلاثة للشاذ عند ابن السراج ، أي المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال وهو يوافق القسم الثاني من الشاذ عند ابن السراج ، و المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس وهو يوافق القسم الأول من الشاذ عند ابن السراج ، والشاذ في الاستعمال والقياس وهو يوافق القسم الثالث من الشاذ عند ابن السراج [3] .

ومن النصوص التي وردت في مختار التذكرة وتوضح تقسيم ابن جني ، ما ورد في:

((فلسْتُ على ما كانَ مِنِّي بِراكِبٍ   حرامًا سِواها ما حَيِيتُ يد الدهرِ

... (ما حييتُ) المرادُ به الكثرة ، فإذا كان المرادُ بكلّ واحدٍ منهما الكثرةَ شاع عنهم وضع البعض موضع الكل كان هذا أيضاً جائزاً ، وقد شاع أيضاً عنهم واطَّرد في استعمالِهم: ((لا أُكلِّمك ما حَيِيتُ))[4] .

وهذا النص فيه إشارة إلى المطرد في القياس والاستعمال ، وفي المطرد في الاستعمال والشاذ في القياس ما ذُكر في الحديث عن الشبه بين (جديدة) و (ما قائمًا زيدٌ): ((كما قال: ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾[5] ، واطَّرَدَ ذلك في الاستعمال اطِّرادَ ترك نصْبِ خَبَرِ (ما) متقدِّمًا ، و إن كان القياسُ على ما ذكرنا يوجبُه ، فصار ردُّ الهاء

---

(١) يوسف: ١٠ .
(٢) مختار التذكرة: ٣٤٥ .
(٣) يُنظر: القياس في اللغة العربية: ٢٧ .
(٤) مختار التذكرة: ٢٨٦ ـ ٢٨٧ .
(٥) الممتحنة: ١ .

فيه بَعْد استعمالِ الكلمة وليست فيها بمنزلة نصْبِ الخبر مقدَّمًا ، وإِن كان ضربٌ من القياس يوجبه ؛ كما يوجب دخول الهاء في (جَديد) و (خَرِيق) ، فقد اجتمعا في الشذوذ عن الاستعمال ، وإِن كان هنا قياسٌ يوجبُهما))[١] .

أما النوع الآخر وهو المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال كما في الحديث عن دخول التاء في (جديد) حيث قال: ((وهذا مِن الشاذِّ عن الاستعمال ، وان لم يكن شاذًا عن القياس ؛ لان القياس كان أن تدخله التاءُ))[٢] .

أما عن النوع الرابع وهو الشاذ في القياس والشاذ في الاستعمال فذُكر في مختار التذكرة: وأمّا قول ابن مُقْبل :

((وأني لأستْحيِيْ وفي الحقِّ مُسْتَحًى[٣]

فإن ذلك شاذٌّ في القياس ، ولا يَبعُد أيضًا أن يكون شاذًا عن الاستعمال))[٤] .

ثانيًا:مراتب القياس

١-القياس المطرد:

الاطراد لغةً: التتابع و الاستمرار واطرّد الشيء: تبع بعضهُ بعضًا ، واطردَ الأمر أي استقامَ ، واطّرد الجدول: إذا تتابع ماؤه[٥].

---

(١)مختار التذكرة: ٤٦٣ .
(٢) المصدر نفسه: ٤٢٩ .
(٣) ديوان ابن مقبل:١١١، وينظر: اللسان مادة (سمع) ،وتمام البيت:
وأني لأستْحيِيْ وفي الحقِّ مُسْتَحًى اذا جاء باغي العُرف أن أتَعَّذرا.
(٤) مختار التذكرة: ٤٣٢ .
(٥) يُنظرُ: لسان العرب: مادة (طرد) .

أما في الاصطلاح فهو ((عموم القاعدة الضّابطة ، في أيّة مسألة من مسائل النحو))[1]، وذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أن معنى (القياس المطّرد) عند سيبويه (ت١٨٠هـ) ، هو: ((ما اجتمعوا عليه ، وليس أقوى من اجتماع العرب على أُسلوب معيّن من التعبير ، في اعتباره أصلًا يقاس عليه غيره ممّا أشبهه))[2] ، ومن أمثلة القياس المطرد : ((فمن قال : كُفُؤٌ مثل عُنُق ، فتخفيفُه: ﴿ كُفُوًا ﴾[3] كـ (جُونَ) ، وقياسُ مَن قال : الكَمَاة و المَرَاة أن يقول: ((كُفًا أَحَدٌ)) فيكون لفظُها كلفظِ مَن خفَّف على القياس الكثير ؛ لأنه يَقلِبها ألِفًا ، فَيصير كـ (عصا) و(رَحى)))[4] .

وكذلك ما ذُكر في: ((وليس كذلك (إنَّ) ألا ترى اطّرادها في نحو: إنَّ زيدًا أخوك ، وانَّ جعفرًا قائمٌ ، وإنَّ أخاك محمدٌ ، قلمّا اطَّرَدت (إنَّ) ولم يَضِق موضِعُها ، ولم يقتصر على موضع واحدٍ – كما وقع الاقتصار بالباءِ على (حسبُك) أو على ما لا بال به معها – اعتُدَّت (إنَّ) وزال بها عَمَلُ اسمِها فيما بَعْدَه الرفعَ على حدِّ ما كان يَعمَلُه وهو مبتدأ ، فصار العملُ في خبرِ (إنَّ) ؛ لـ (إنَّ) نفسِها . وهذا فرقٌ واضح))[5]

٢-القياس الشّاذّ :

(الشّذوذ) لغةً: جاء في لسان العرب: (شذَّ عنه ، يشذُّ ، شذوذاً) انفرد عن الجمهور ، وندر ، فهو شاذ[6] ، فالشذوذ هو الانفراد والنُّدرة .

(١) القياس في النحو العربي (أطروحة): ٣٢ .
(٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٥٩ .
(٣) الإخلاص: ٤.
(٤) مختار التذكرة: ٢٧٧ .
(٥) المصدر نفسه: ١٧٧ .
(٦) لسان العرب: مادة (شذذ) .

أما في الاصطلاح فعرّفه ابن جنّي بأنه: ((ما فارق ما عليه بقيه بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره))[١] ، وقيل الشاذ هو الذي خرج عن الضّوابط النحوية والصرفية[٢] ، أي هو ((الخارج عن القاعدة))[٣] .

ومثال الشاذ في مختار التذكرة ، ما ذُكِر في الحديث عن (لات): ((فإن قلت: فالنفي قد غيرَّ المعنى قيل: النفيُ لا مُعتبَر به في هذا الباب ، وإنما يَتغير المعنى بأن يَدخل معنى فِعْل ، والنفيُ لا يَحدث معه هذا ؛ ألا ترى أنه لا يُنتصَب عنه ، وهذا شاذٌّ نادرٌ لا نَعلم له نظيرًا))[٤] .

٣-**القياس المتروك:**

(التّركُ) لغةً: يُقَالُ (تركتُ) الشّيْءَ تَرْكَا): وَدَعْتُهُ و خَلّيْتُهُ[٥] .

أما في الاصطلاح فَلَم يُحَدّد وإنما أّشار النحويين إليه من خلال الأمثلة ، و أرادوا به: ((الأصل الذي كان ينبغي أَنْ يكون في الكلام))[٦] ومثال القياس المتروك في مختار التذكرة: ((و قال أبو الحسن: لو قلت: يا أيهًّا الجاهلُ ذا التنزِّي ، لجَاز في القياس إلاّ أنَّ العربَ لا تتكلمُ به))[٧].

(١) الخصائص: ١/ ٩٧ .
(٢) يُنظرُ: الشاهد وأصول النحّو في كتاب سيبويه: ٢٣٩ .
(٣) ظاهرة الشذّوذ في النحو العربي: ٣١ .
(٤) مختار التذكرة: ٤٣٧ .
(٥) ينظر: لسان العرب مادة (ترك) .
(٦) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: ٣٧ .
(٧) مختار التذكرة: ١٨٣ .

التوطئة:

الاسم، لغةً: ((الاسمُ: أصلٌ تأسيسِهِ السمو ، و أَلفُ الاسم زائدةٌ ، ونقصانهُ الواو))[١].

و((سَما الشيءُ يسمو سموا: ارتفعَ ، و سَما إليه بصري ، أي ارتفع بصرك إليه))[٢] .

وَ مِن هنا تتحدد مكانة الاسم مِن حيث الدلالةُ على ارتفاع المنزلةِ و التقدم على غيرها مِن أقسام الكلامِ المعروفة في اللغةِ العربيةِ ، ولا حاجَة بِنا إلى الخوضِ في أصلِ اشتقاقِ هذهِ المفردةِ ؛ خاصة و أنّ أبا البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) قَدْ فصل القول فيها[٣] .

و أمّا اصطلاحًا ؛ فإن سيبويهِ (ت١٨٠هـ) لم يحدهُ بل اكتفى بالتمثيلِ لهُ ؛ قال: ((فالكلمُ اسمٌ وفعلٌ ، وحرف جاء لمعنى ليس باسمٍ ، ولا فعل ، فالاسمُ: رجلٌ و فرسٌ، و حَائطٌ))[٤] .

و ذكر المبرد (ت٢٨٥هـ) أن الكلامَ كُله اسمٌ و فعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى ، و أنه لا يخلو مِن هذه الثلاثة سواءً أكان عربيًا أو أعجميًا[٥] ، و أن الاسمَ مَا كان واقعًا على معنًى نحو رجلٍ ، و فرسٍ ، و زيدٍ ، وعمرو ، وَ ما أشبه ذلك ، و أن أشهرَ علامةٍ يتميز بها الاسم عندهُ هي دخولُ حرف الجر عليهِ ، و إلّا فهو ليس باسمٍ ، كَما صَرّحَ بأن الاسمَ هو مَا صلحَ أن يكونَ فاعلًا ، أي يؤدي وظيفة الفاعلية[٦] .

(١) العين: ٧/ ٣١٨ (سمو)
(٢) المصدر نفسهُ والجزء والصفحة نفسها.
(٣) يُنظرُ: الإنصاف: ١/ ٦ (م١)
(٤) الكتاب: ١/ ١٢.
(٥) يُنظرُ: المقتضب: ٣/١.
(٦) يُنظر المصدر نفسهُ: ١/ ١٠.

و ذكر ابن السراج (ت٣١٦هـ) أن الكلام يتألف مِن ثلاثةِ أشياءَ: اسمٌ ، و فِعْلٌ، و حرفٌ[١] ؛ وقَد راعى في هذا التقسيم المعنى الوظيفي ، و هو دلالة الاسم على مسمًّى مجردٍ عن الزمن ، و لم يُراعِ في حدهِ الجانب الشكلي وهو جانب المبنى[٢] .

والاسم عند الزجاجي (ت٣٣٧هـ) مَا جاز أنْ يكون فاعلًا أو مفعولًا ، أو دخل عليهِ حرفٌ مِن حروف الخفضِ ، ومَيّز الاسمَ بانفرادهِ بقبول الجرِ و التنوينِ ، و دخول الألف و اللام عليهِ و صلاحيتهِ أنْ يكون موصوفًا و مصغرًا و منادى[٣] .

أما أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) فَقَد مَيّز بين الاسمِ و الفعل مِن خلال الأسلوب؛ فقال: ((الشاهدُ على أنَّ اختلافَ العباراتِ و الأسماء أن الاسمَ كلمةٌ تدلُ على معنى دلالة الإشارة ، و إذا أُشير إلى الشيءِ مرةً واحدةً فالإشارة إليهِ ثانية و ثالثة غير مفيدةٍ))[٤] .

أما المحدثون فلم يحددوا مفهوم الاسم بل إنَّنا نجد أن منهم مَنْ بيّن أن التفريق بين أقسام الكلامِ المختلفة يجب ألا يكونَ مِن حيث المباني فقط ، و إنْ تعددت ، أو المعاني فقط ، إذْ لا بُدَّ أن يتضافر اعتبارُ المبنى و اعتبار المعنى في التفريقِ بين قسمٍ بعينِهِ و بين بقيةِ الأقسامِ[٥] .

و ذكر أن هذا التقسيم يجب أن يكونَ على النحو الآتي[٦]:

أولًا: الاسم .

ثانيًا: الصفة .

ثالثًا: الفعل .

رابعًا: الضمير .

(١) يُنظرُ: الأصول في النحو: ٦/١.
(٢) يُنظرُ: أقسام الكلام العربي مِن حيث الشكلُ و الوظيفة: ٣١.
(٣) يُنظرُ: أقسام الكلام العربي: ٣٢-٣٣.
(٤) الفروق اللغوية: ٣٣.
(٥) يُنظرُ: اللغة العربية معناها ومبناها: ٨٨.
(٦) يُنظرُ: المصدر نفسه: ٩٠.



خامسًا: الخوالف .

سادسًا: الظروف .

سابعًا: الأداة .

وَ منهم مَن قَسَّمَ الكلامَ في العربيةِ على النحوِ الآتي ، دون أن يقدم تحديدًا للاسمِ أيضًا(١):

الاسم

الصفة (اسم الفاعل ، و اسم المفعول ، و صيغ المبالغة ... الخ)

الفعل.

الضمير.

الخالفة نحو: اسم الفعل ، و اسم الصوتِ ، و صيغة التعجب و خالفة المدح و الذم، أي نِعْمَ و بِئْسَ .

وَمِن المحدثين مَنْ تبنَّى حَد الزمخشري (ت٥٣٨هـ) للاسم الذي يَنص فيهِ على أن ((الاسم المسمّى علامة يُعرف بها ، و يتميز بها عن غيرهِ))(٢) .

مبينًا في الوقتِ نفسِهِ أن ثمةَ مرتكزاتٍ أساسية ارتأى مناقشتها بغية التمييز أو التفريق بين الاسم و الفعل و هي(٣):

الخفة و الثِقل، التنوين، المصدر و الفعل ، والإسنادُ.

(١) يُنظرُ: أقسام الكلام العربي من حيث الشكلِ و الوظيفة: ١٦٩.
(٢) الكشاف: ١/ ٤٣٠ ، و يُنظرُ: الأصل و الفرع في النحو العربي مِن سيبويهِ إلى ابنِ هشامٍ دراسة نحوية: ١٧- ١٨.
(٣) يُنظرُ: الأصل و الفرع في النحو العربي: ١٨.

أولا: المبتدأ والخبر والنواسخ

أ-رافع المبتدأ والخبر:

المبتدأ: هو الاسم المجَرَّدُ مِن العوامل اللفظيةِ غير الزائدة ، مُخْبِرًا عنهُ ، أو وصفًا رافعًا لما يُستغنى بهِ ، والخبر: هو الجزء المُتمّ الفائدة والمبتدأ والخبر مرفوعان أبدًا[١].

وقد قرر سيبويهِ أن المبتدأ والمبني عليهِ أي الخبر كلاهما رفعٌ ، قال:((فالمبتدأ كُلُّ اسمٍ ابتديءَ ليبنى عليهِ كلامٌ . والمبتدأ و المبني عليهِ رفعٌ ، فالابتداءُ لا يكون إلا بمبني عليهِ فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليهِ فهو مسندٌ ومُسندٌ إليه ... فأما الذي يُبنى عليهِ شيءٌ هو هو فإن المبنيَّ عليهِ يرتفعُ بهِ كما ارتفع هو بالابتداءِ ، وذلك قولك عبد الله منطلقٌ ، ارتفع عبد اللهِ لأنهُ ذُكِرَ ليُبنى عليهِ المنطلقُ وارتفع المنطلق ، لأنَّ على المبتدأ بمنزلتِهِ))[٢] .

وَذهب المبرِّد إلى أن المبتدأ يرتفعُ بتعريتِهِ عن العوامل اللفظية ؛ قال: ((فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ، ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العواملِ غيره ، وهو أولُ الكلامِ))[٣] .

وَخالفَ الزجاج مذهب سيبويهِ مبينًا أنَّ رافع المبتدأ هو ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار وهو مَا نقلهُ ابن يعيش عنهُ ؛ فقال: ((وكان أبو إسحاق يجعلُ العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني الإخبار عنهُ ، قال لأن الاسم لما كان لابُدَّ لهُ مِن حديثٍ يُحدَّث به عنهُ صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ))[٤] .

---

(١) يُنظر: الأصول في النحو: ٥٨/١، وشرح قطر الندى: ١١٣.
(٢) الكتاب: ١٢٦/٢-١٢٧، ويُنظرُ: شرح الأشموني: ٩٠/١.
(٣) المقتضب: ١٢٦/٤.
(٤) شرح المفصّل: ٨٥/١.

أما ابن السراج فقد تابع المبرّد ، فذهب إلى أن المبتدأ يُرفع بالابتداء ، والابتداء أولًا مقتضبًا ثانيًا ؛ قال: ((المبتدأ ما جَرَّدتهُ مِن عوامل الأسماءِ ومن الأفعالِ و الحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدئًا بهِ دون الفعل ويكون ثانيه خبرَه ولا يستغني واحدٌ منهما عن صاحِبِهِ))[١] .

أما ابن الوَرَّاق فقد أبطَل مَا ذهبَ إليه الزجاج ؛ لأنهُ لو كان الأمر كما رتبه أبو اسحاق لما جاز أن ينتصبَ الاسمُ بدخولِ عاملٍ عليه ؛ لأن دخولَ العامل لا يُغيّر معنى الحديث عن الاسم ، فلو كان ذلك المعنى عَاملا لما جازَ أن يدخلَ عاملٌ وهو باقٍ[٢].

أما ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) فقد بَيَّنَ أن التعري هو العلةُ الرافعة للمبتدأ ؛ لذا قال: ((لأنَّ التعري ثبت الرفعَ لهُ بشرطِ أن يكونَ الاسمُ المعرَّى قد رُكِّبَ مِن وجهٍ ما ، وذلك أنّ سيبويهِ حكى أنَّهم يقولونَ: واحدٌ، واثنان، وثلاثة ، وأربعة، إذا عَدّوا ولم يقصدوا الإخبارَ بأسماءِ العدد ولا عنها ، وذلك مع التركيب بالعطفِ ، فإنْ لم تعطف بعضها على بعضٍ كانت موقوفةً ، فقلت: واحدٌ ، إثنان ، ثلاثة ، أربعة ، وكذلك المبتدأ ارتفعَ لتعرّيهِ مع تركيبهِ بالإخبار عنهُ ، إذنْ قد ثبت أنّ التعرّي رافع))[٣] .

أما مذهبُ الكوفيينَ ومنهم الفَرّاء فأنَّ المبتدأ والخبرَ مترافعانِ ، أي أن المبتدأ رفعَ الخبر والخبر رفعَ المبتدأ ، إذ لا بُدَّ للمبتدأ من خبرٍ، والخبر لا بُدّ لهُ من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما عن الآخر، ولا يتمُّ الكلامُ إلّا بهما ، لأن كُلًا منهما طالبٌ للآخرِ، ومحتاج إليه وصارَ به عمدة[٤] .

---

(١) الأصولُ في النحو: ٥٨/١، وشرح جمل الزجاجي: ٣٥٧/١.
(٢) يُنظرُ: العللُ في النحو: ١٣٦، وشرح المفصّل: ٥٨/١.
(٣) شرح جمل الزجاجي: ١٧٥/١.
(٤) يُنظرُ: معاني القرآن :١٣/١، والإنصاف(م٥): ٤٤/١-٤٥ ، وشرح المفصل: ٢٨٤/١ ، وائتلاف النصرة:٣٠ .

وذُكِرَ في مختار التذكرةِ فيما نُقِلَ عن الأخفش : ((تقولُ: زيدٌ منطلقٌ ، ترفعُ (زيدًا) بالابتداءِ ، وترفعُ منطلقٌ بـ (زيد)))[١] .

وَأضافَ في موضع آخر: ((إذا قُلتَ: كان زيدٌ منطلقًا ، أزالت (كان) عمل الابتداءِ وأحدثت لِنفسِها عملًا ، فأزالت عن (منطلق) عَمَلَ (زيد) وأحدثت لنفسِها عملًا... يقولُ: لَمّا بَطَلَ عملُ الابتداءِ عن (زيد) فرفعتهُ أبطلت عمل زيدٍ عن منطلق فنصبته))[٢].

أما رافعُ الخبر فاختلفَ فيهِ النحويون فذهب البصريون إلى أن رافع الخبرِ هو الابتداءُ ، وقد نسب السيوطيُّ هذا الرأي إلى الأخفش الأوسط ، وابن السراج ، والرماني (ت٣٨٤هـ)[٣].

ويرى المبردُ أن الرافعَ للخبر هو الابتداء والمبتدأ معًا ، و ((الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر))[٤] .

وقد وافق أبو عليٍّ الفارسي المبرد في مذهبه هذا[٥] . أما أبو البركات الأنباري فقد نسبَ هذا الرأيَ إلى سيبويهِ ؛ قال: ((وذهبَ سيبويهِ وجماعةٌ معهُ إلى أنَّ العاملَ في الخبرِ هو الابتداء والمبتدأ جميعًا))[٦] .

وَذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّ المبتدأ هو الرافع للخبر والخبرُ يرفع المبتدأ فهما يترافعان[٧] ، وقد ضَعَّفَ هَذا الرأي أبو البركات الأنباري مِن وجهينِ ((أحدهما: أنَّ ما ذكرتموهُ يؤدي إلى مُحال ، وذلك لأن العاملَ سبيلهُ أن يقدّر قبل المعمولِ ، وإذا قلنا: إنهما يترافعانِ وجبَ أنْ يكونَ كل واحدٍ منهما قبل الآخر، وذلك محالٌ ، والوجه

(١) مختار التذكرة: ١٢٣.
(٢) المصدر نفسه: ١٣٧-١٣٨ .
(٣) يُنظرُ: همع الهوامع شرح جمع الجوامع: ٩/٢، الخصائص: ٣٨٥/٢.
(٤) المقتضب: ١٢٦/٤.
(٥) يُنظرُ: العَضُديات: ٢٩.
(٦) أسرارُ العربية: ٧٦.
(٧) يُنظرُ: معاني القرآن: ١٣/١، وشرح المفصل: ٨٤/١.

الثاني: أن العاملَ في الشيء مَادام موجودًا لا يدخل عليهِ عامل غيره ؛ لأن عاملاً لا يدخلُ على عَاملٍ ، فلما جازَ أن يُقالَ: كان زيدٌ أخاك وإنَّ زيدًا أخوك ، وظننتُ زيدًا أخاك ، بَطَل أن يكونَ أحدهما عَاملًا في الآخر))[١] .

واختارَ آبنُ مَالك (ت٦٧٢هـ) والمرادي (ت٧٤٩هـ) مذهبَ سيبويهِ[٢] .

وَقد بَيَّنَ ابنُ عقيلٍ أن الخلافَ في هذهِ المسألةِ لا طائل منهُ ، وأن مذهب سيبويه هو أعدلُ المذاهب[٣] .

وقد واجَهَ قولُ الكوفيين كثيرًا مِن الاعتراضاتِ منها ما ذكرهُ الأنباري ، والبطليوسي (ت٥٢١هـ) مِن أن حقَّ العامل ألّا يتقدم على المعمولِ ، وإذا قلنا إنهما يترافعان أدّى ذلك إلى أنْ يكون كلٌّ واحدٍ منهما قبل الآخر، وذلك محالٌ[٤] ، ومنها مَا ذَكرهُ ابن عصفورٍ من أن الخبرَ قد يرفعُ فاعلاً ، نحو زيدٌ قائمٌ أبوهُ على أن يُجعلَ الأبُ فاعلًا لـ (قائمٌ) ولو جُعِلَ مع ذلك عَاملًا في المبتدأ لأدى إلى إعمال عاملٍ واحدٍ في معمولينِ رفعًا ، وذلك لا نظيرَ لهُ في كلامِهِم[٥]

وَاختار ابن جني كما بينا سابقًا ما ذهب إليه البصريون من أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وإن الخبر مرفوع بالمبتدأ[٦].

(١) الإنصاف: ٤٨.
(٢) يُنظرُ: شرح الكافية الشافية: ٣٣٤/١ ، وتوضيح المقاصد: ٢٧٣/١.
(٣) يُنظرُ:شرح ابن عقيل: ٢٠١/١.
(٤) يُنظرُ: الحلل في إصلاح الخلل: ١٤٩، و الإنصاف (م٥): ٤٩/١.
(٥) يُنظرُ: شرح جمل الزجاجي: ١٧٥/١.
(٦) يُنظرُ مختار التذكرة: ١٢٣ ، ١٣٧- ١٣٨.

ب- تقديم الخبر على المبتدأ:

إنَّ ((الأصلَ تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، لأنهُ وصفٌ في المعنى للمبتدأ ، فحقهُ أنْ يتأخر عنهُ وضعًا ، كما هو متأخر عنهُ طبعًا ، وقد يعدلُ عن الأصلِ ، فيقدّم الخبر، كقولهم: (تميميٌّ أنا) و (مشنوء مَنْ يشنؤك)))(١) .

وَقد اختلف النحويونَ في جَوازِ تقديمِ الخبر على المبتدأِ ، فذهبَ البصريونَ إلى أنهُ يجوزُ تقديم خبر المبتدأ عليهِ ، سواءً كان مفردًا ، كقولنا: قائمٌ زيدٌ ، أو جملة كقولنا: أبُوهُ قائمٌ زيدٌ(٢).

وَقد احتجَّ البصريونَ لمذهبهم بأن الدليلَ على هذا أنهُ مستعملٌ في كلامِ العربِ كثيرًا ، وفي أشعارِهم ، نحو قولهم: في بيتِهِ يؤتى الحكم ، والتقديرُ: الحكمُ يؤتى في بيتِهِ ، وقولهم: في أكفانه لُفَّ الميتُ و التقدير: الميتُ لُفَّ في أكفانِهِ ، وقولهم: مشنوءٌ مَنْ يشنؤك والتقديرُ: مَنْ يشنؤكَ مَشنوءٌ))(٣).

وَقدِ احتج البصريون بقولِ الشاعر(٤):

بَنُوْنَا بَنُو أبنائِنا، وبَنَاتُنا   بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ

فالشاهدُ في قولِهِ: ((بنونا بنو أبنائنا ، فقد تقدمَ الخبر بنونا على المبتدأ ، بنو أبنائِنا)).

وكان سيبويهِ قد صَرّح قائلًا: ((وزعم الخليلُ أنهُ يستقبح أن يقولَ: قائمٌ زيدٌ ؛ وذلك إذا لم تجعل قائمًا مقدما مبنيًا على المبتدأ ، كما تؤخر وتُقدّم، فتقولُ: ضَربَ زيدًا عمرو، و (عمرو) على ضرب مرتفعٌ ، وكان الحدُّ أن يكون مقدمًا، ويكون

---

(١) شرح ابن الناظم: ١١٤، ويُنظرُ: أوضح المسالك إلى ألفية ابنِ مالك:١٠٦ ، وشرح الأشموني:٩٨/١.
(٢) يُنظرُ: الإنصاف (م٥): ٦٥/١.
(٣) يُنظرُ: شرح المفصل: ٩٢/١، و ائتلاف النصرة: ٣٣.
(٤) للفرزدق في شرح ديوانه : ٢١٧/١، وهو من شواهد الإنصاف: ٦٦/١.

(زيدٌ) مؤخرًا ، وكذلك هذا الحد أن يكون الابتداء فيه مقدمًا ، وهذا عربيٌّ جيد، وذاك قولك: تميميٌّ أنا ، و مشنوء من يشنؤك ، ورجلٌ عبد اللهِ وخزٌ صُفَّتُكَ))[1].

وَقال المبرّدُ: ((وتقولُ: منطلقٌ زيدٌ ، فيجوز إذا أردت بـ (منطلق) التأخير ، لأن زيدًا هو المبتدأ))[2].

وَقَد نُسِبَ إلى الكوفيين أنهُ لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليهِ ، سواءً أكان مفردًا أم جملةً[3] ، واحتجوا بأن الدليلَ على ذلك أن الخبرَ اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ بمعنى أنهُ يُؤدي إلى تقديم الاسمِ على ظاهرهِ ، كقولنا: زيدٌ قائمٌ فكان في (قائم) ضمير (زيد) والدليل على ذلك أنهُ يظهرُ في التثنية والجمع نحو: قائمان الزيدان ، وقائمون الزيدون ، فلو كان خالياً من الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها ، وكذلك في خبر الجملةِ ، كقولنا: أبوهُ قائمٌ زيدٌ ، فكانت الهاءُ في (أبوهُ) ضمير (زيد) فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهرهِ ، وهذا لا يجوز إذْ لا خلاف في أن ضميرَ الاسم أن يكون بعد ظاهرهِ[4].

وَقد جَوَّزَ الفَرّاء تقديم الخبرِ على المبتدأ في معرضِ تعليقهِ على قولِهِ تعالى: ﴿**وَقَالَ ارْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ اللّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾[5] فقال: ((إن شِئْتَ جعلتَ

(١) الكتاب: ١٢٧/٢.
(٢) المقتضب: ١٢٧/٤.
(٣) يُنظرُ: الإنصاف (م٥): ٦٥/١، وشرح المفصل: ٩٢/١، وشرح ابن عقيل: ٢٢٨/١، وائتلاف النصرة: ٣٣.
(٤) يُنظرُ: الإنصاف (م٥): ٦٥/١، وشرح المفصل: ٩٢/١، وشرح ابن عقيل: ٢٢٨/١، وائتلاف النصرة: ٣٣.
(٥) هود: ٤١.

مجراها ومرساها في موضع رفع بالباء ، كما تقولُ: إجراؤها وإرساؤها بسم اللهِ وبأمر اللهِ ، وإن شئت جعلت: بسم اللهِ ابتداءً مكتفيًا بنفسِهِ))[1] .

أن تقديمَ الخبر على المبتدأ جائزٌ إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، فمجراها ومرساها مرفوعٌ بالباءِ ، إذْ إنّ الجار والمجرور متعلق بمحذوفٍ تقديرهُ مستقرٌ أو (كائن) مجراها ومرساها ، وهي في محل رفع خبر مقدمٌ ، وهذا بالنسبة إلى الخبرِ المفردِ أما بالنسبة إلى الخبر الجملة فلا يجيزهُ الكوفيون لما فيهِ من عودِ الضمير على متأخرٍ، أو لالتباسهِ بالفعلِ والفاعل فالكوفيون يمنعونَ الإضمارَ قبل الذكر[2] .

وَقد ردَّ أبو البركات الأنباري مذهبَ الكوفيين وإن كان مقدمًا في اللفظ إلا أنه متأخرٌ في التقدير ، فلا يُلزم بهذا التقديم في منع الإضمار، ولذلك جازَ أن تقولَ: ((ضربَ غلامَهُ زيدٌ)) بجعلِ غلامهُ مفعولًا و(زيد) فاعلاً ؛ لأن (غلامهُ) وإن كان متقدمًا عليهِ في اللفظِ ، إلا أنهُ في تقدير التأخير، لم يمنع ذلك مِن تقديم الضمير، وكما في قولِهِ تعالى:

﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾[3] ، فالهاءُ عائدةٌ إلى موسى وإن كانَ متأخراً في اللفظ لأنَّ موسى في تقديرِ التقديم والضمير في تقدير التأخير[4]. و ((الضميرُ متى تقدّمَ تقديرًا لا لفظًا أو تقدّمَ لفظًا لا تقديرًا ، فإنه يجوزُ بخلاف ما إذا تقدَّمَ عليهِ لفظًا وتقديرًا))[5] .

---

(١) معاني القرآن: ١٤/٢.
(٢) يُنظرُ: مسائل الأنصاف بين النسبة والتأصيل (بحث) : ٢٥١.
(٣) طه: ٦٧
(٤) يُنظرُ: الإنصاف (م٥):٦٨/١، وأسرار العربية: ٧٢.
(٥) الإنصاف (م٥): ٧٠/١ ، ويُنظر ائتلاف النصرة:٣٤ .

وَتابع ابنُ يعيش أبا البركات الأنباري في تأييدِهِ مذهب البصريينَ[١] ، وذهبَ ابنُ عقيلٍ إلى جواز التقديمِ فذكر أنْ لا مانعَ مِن ذلك[٢] ، وكذلك أيَّدَ عبد اللطيف الشرجي مذهب البصريين[٣].

كما بين المحدثون أنَّ تقديم الخبر على المبتدأ في العربية يؤدي إلى أنْ ((يَنحصرَ فكر المخاطب بخبرٍ واحدٍ من دون أن يتشتت في توقعات متعددةٍ ، وعنايةَ المخاطب بالخبر جعلت المتكلم يقدمهُ على المبتدأ ليصرف ذهن المخاطب إليه وليلفت انتباهَهُ مِن أولِ وهلةٍ قبل أن يسنده إلى مسندٍ معينٍ))[٤].

واختارَ صاحبُ مختار التذكرةِ جواز التقديم ؛ قال محتجاً بقول النابغةِ[٥]:

سَأبلُغُ عُذْراً أو نجاحاً مِن امرئٍ   إلى ربِّهِ رَبّ البَرِيَّةِ راكعُ

((قال: (ربُّ البرية) يَعني الممدوح ؛ تقديرهُ: رَبُّ البريةِ راكعٌ إلى ربهِ ، فقَدَّمَ مَا اتصلَ بخبرِ المبتدأ على المبتدأ فهذا يَدل على جوازِ تقديم خبرِ المبتدأ عليهِ . ومِثلهُ

كِلا يَوْمَيْ طُوالة[٦]))[٧].

وَهذا يعني أنهُ متابع للبصريين في رأيهِ هذا.

---

(١) يُنظرُ: شرح المفصّل: ٩٢/١.
(٢) يُنظرُ: شرح ابن عقيل:٢٢٩/١.
(٣) يُنظرُ: ائتلاف النصرة: ٣٣-٣٤.
(٤) مراعاة المخاطب في النحو العربي : ١٨٠.
(٥) ديوانه: ٢٣٧ ، ويُنظرُ: الإنصاف: ٦٥.
(٦) وهو للشماخ في ديوانه: ٣١٩ ، والاغفال: ٧٩/١ ، وتمام البيت:
كِلَا يَوْمَي طُوَالة وَصْلُ أَرْوَى   ظَنُونٌ آنَ مُطَّرحُ الظَّنُونِ
(٧) التذكرة: ١٥٥.

ت- حكمُ الاسمِ الواقع بَعْدَ مُذْ و مُنْذُ:

إنَّ لِمُذْ ومُنْذُ ثلاثة أحوال: الأول: أن يليَها اسمٌ مفردٌ مرفوع ، نحو: ما رأيتهُ مُذْ يومُ الجمعةِ ، أو مُنْذُ يومانِ وفي ذلك ثلاثةُ مذاهب:

الأول: أنهما مبتدآنِ ((والمرفوع خبرٌ، وإليهِ ذهب المُبرِّدُ وكثيرٌ من البصريين.

الثاني: أنهما ظرفانِ في موضع الخبرِ، والمرفوعُ هو المبتدأ ، والتقديرُ: بيني وبين لقائِه يومان ، وإليه ذهبَ الأخفش وطائفةٌ مِن البصريينَ.

الثَّالث: أن المرفوعَ بعدهما فاعلٌ بفعلٍ مقدر، أيْ: مُنْذُ مضى يوم الجمعة أو يومانِ وهما ظرفانِ مضافانِ إلى الجملةِ وإليهِ ذهب محققو أهل الكوفة))[١].

أما البَصريونَ فذهبوا إلى أنَّ (مُنْذُ ومُذْ) اسمان مبتدآنِ وما بعدهما خبر لهما[٢] ، ونُسِبَ هذا المذهبُ إلى المبردِ وابنِ السَرّاج وأبي علي الفارسي[٣] ، كقولنا: ما رأيتُهُ مُذْ يومِ الخميس ومُنْذُ يومان ، ويكونان حرفي جَرّ، كقولنا: ما رأيْتُهُ مُذْ يومِ الجمعةِ أو مُنْذُ اللَّيلةِ ؛ لأنهما مقدّرانِ بالأمرِ[٤].

قال المبرِّدُ: ((أمّا (مُذْ) فيقعُ الاسم بعدها مرفوعًا على معنى ، ومخفوضاً على معنى ، فإذا رُفِعَت فهي اسم مبتدأ ومَا بعدها خبرهُ ، غير أنها لا تقعُ إلا في الابتداءِ لقلةِ تمكنها وأنها لا معنى لها في غيرهِ ، وذلك قولك: لمْ آتِهِ مُذْ يومانِ وأنا أعرفهُ مُذْ ثلاثون سنةً ، وكلمتك مُذْ خمسةُ أيام ، والمعنى- إذا قُلتَ: لم آتِهِ مُذْ يومانِ.

أنك قُلت: لم أره ثم خَبَّرَت بالمقدار فَكُل موضعٍ يرتفع فيهِ ما بعدهُ فهذا معناه))[٥].

---

(١) توضيح المقاصد: ٢١٢/٢، ويُنظرُ: أوضح المسالك: ٣٦٩، وشرح الأشموني: ٢٩٦/٢.
(٢) يُنظرُ: الإنصاف (٥٦): ٣٨٢/١، وائتلاف النُّصرة: ١٤٦.
(٣) يُنظرُ: الجَنى الداني في حروف المعاني: ٥٠٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٣٥/١.
(٤) يُنظرُ: ائتلافُ النصرة: ١٤٦.
(٥) المقتضب: ٣٠/٣.

وَأضافَ أيضًا: ((وأما الموضعُ الذي ينخفضُ مَا بعدها وأن تقعَ في معنى (في) ونحوها ، فيَكونَ حرف خفضٍ ، وذلك قولك ، أنت عندي مُذ اليوم ، ومُذْ الليلةِ، وأنا أراك مُذُ اليوم يا فتى ، لأن المعنى في اليوم وفي الليلةِ ، وليس المعنى أنّ بيني وبين رؤيتك مسافةً... فأما (مُنْذُ) فمعناها جررت بها أو رفعت – واحدٌ، وبابها الجر؛ لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة (من) في سائر الأسماءِ تقولُ لم أركَ مُنْذُ يوم الجمعةِ ، أي: هذا ابتداء الغاية، كما تقولُ: من عبد الله إلى زيدٍ ، ومِن الكوفةِ سِرت ، فإن رفعت فعلى أنك جعلت (مُنْذُ) اسمًا وذهبت إلى أنها (مُذْ) في الحقيقةِ ، وذلك قليلٌ ؛ لأنها في الأزمنة بمنزلةِ (من) في الأيام))[1].

وأصحابُ هذا المذهب يحتجونَ لمذهبهم بأنَّ ((مُذْ)) و((مُنْذُ)) معناهما الأمدُ ، ففي قولنا: ما رأيتهُ مُذْ يومان ، ومُنْذُ ليلتان ، فإن التقديرَ فيهِ: أمد انقطاع الرؤية يومان ، أو ليلتانِ ، والأمدُ في موضع رفع بالابتداءِ ، فكذلك مَا قام مقامهُ ، وإذا كانا مرفوعينَ بالابتداءِ وجب أن يكونَ ما بعدهما خبرًا لهما[2].

أما الأخفشُ الأوسطُ (ت٢١٥هـ) ، والزجاج (ت٣١١هـ) ، والزجاجي (ت٣٣٧هـ) فذهبوا إلى أنهما ظرفان منصوبانِ على الظرفيةِ ، وهما في موضع الخبر، والمرفوع بعدهما بتَقدير فعل محذوفٍ أي فاعل بفعل مقدر وهما ظرفان مضافان إلى جملةٍ حُذف فعلها وبقي فاعلها ، والتقديرُ في قولنا: ما رأيتُهُ مُذْ يومان أو مُنْذُ يومانِ ، مُذْ كان يومان[3].

وَذهبَ الكسائي والكوفيونَ إلى أنَّ ((مُذْ وَمُنْذُ)) يكونُ الاسمُ المرفوعُ بعدهما بتقدير فعل محذوفٍ ، أي: فاعل بفعل مقدّر، وهما ظرفان مضافان إلى جملةٍ حُذفَ فعلها وبقي فاعلها ، والتقديرُ في قولنا:

---

(١) المقتضب:٣ /٣٠-٣١.
(٢) يُنظرُ: الإنصاف (٥٦): ٣٩١/١، وشرح المفصل: ٩٤/٤.
(٣) يُنظرُ: شرح الرضي: ٢١٠/٣، و مُغني اللبيب: ٣٣٥/١.

مَا رأيتهُ مُذْ يومانِ أو منذ يومانِ مُذْ كان يومان[1] .

بينما نُسِبَ إلى الفرّاء وبعض الكوفيين أنَّ (مُذْ ومُنْذُ) يكون الاسم المرفوع بعدهما خبرًا لمبتدأ محذوفٍ والتقديرُ في قولنا: ما رأيتهُ مِن الزمان الذي هو يومَان[2].

وقد احتجَّ الكوفيونَ لمذهبهم بأنَّ (مُذْ ، مُنْذُ) مركبتانِ من (مِنْ ، ذو) الطائية التي بمعنى (الذي) قال الشاعر[3]:

قُولا لهذا المرءِ ذو جاء ساعيًا هَلُمَّ فإنّ المشرفيَّ الفرائضُ

فأرادَ الشاعرُ: الذي جاءَ ساعيًا.

واحتجوا أيضًا بأن الدليلَ على أنَّ الاسمَ بَعْدَ مُذْ و مُنْذُ مرفوع بتقدير فعل محذوف أنّهما مركبتان مِن (مِنْ وإِذْ) فَحُذِفَتِ الهمزةُ ووصلت (مِنْ) بالذال وضُمَّتِ الميم ، والدليلُ على ذلك أنّ مِن العرب مَنْ يقولُ: (مِنْذُ) بكسر الميم ، فكسرُ الميم يدلُّ على أنها مركبةٌ مِن (مِنْ وإذْ) وَ إذا ثَبَتَ أنها كذلك كان الرفعُ بعدهما بتقدير فعل ؛ لأن الفعل يحسنُ بعد (إذْ) ، والتقديرُ: ما رأيتُه مُذْ مضى يومانِ ومُنْذُ مضى ليلتانِ[4].

وَقد رَدّ أبو البركاتِ الأنباري رأي الكوفيينَ في قولهم أنهما مركبتانِ مِن (مِن و ذو) بمعنى الذي فقالَ: إنَّ (ذو) التي بمعنى (الذي) التي تستعملها طيّيء خاصة ، ومُنْذُ يومانِ بالرفعِ مستعمل في جميع لغاتِ العرب ، فكيف استعملتِ العرب (ذو) بمعنى الذي مع (مِنْ) على زعمكم دون سائر المواضع ؟

---

(١) يُنظرُ: شرح جمل الزجاجي: ٦٠/٢.
(٢) يُنظرُ: الإنصاف (٥٦) :٣٨٢/١، وشرح المفصّل :٩٥/٤، وشرح الرضي: ٢١٠/٣.
(٣) يُنسب لِقوّال الطائي، من شواهد الإنصاف: ٣٨٣/١، وخزانة الأدب: ٥١٤/٢.
(٤) يُنظرُ: الإنصاف (٥٦): ٣٨٢/١، وائتلاف النُصرة: ١٤٦.

وأما قولُهم إنَّ مِن العرب مَنْ يقولُ في (مِنْذُ) بكسرِ الميم ، فقال: إن هذهِ اللغةِ شاذةٌ نادرةٌ لا يعرج عليها ؛ وليس فيها حجةٌ على أنها مركبةٌ مِن (مِنْ وإذْ)؛ لأن اللُغة الفصيحة جاءت بالضم.

أما قولُهُم إنَّ الرفعَ بعدهما يكون بتقدير فعلٍ ، والتقديرُ: مُذْ مضى يومانِ ، ومُنْذُ مضى ليلتانِ ، فقالَ: هذا باطلٌ لأن الحرفين إذا رُكّبا بَطَلَ عملُ كل واحدٍ منهما مفردًا ، وحدث حكمٌ آخرُ[1] .

وقد اختار السهيليُّ (ت٥٨١هـ) مذهب الكوفيين[2] ، بينما أَيَّدَ عبد اللطيف الشرجي والسيّوطيّ مذهب البصريين[3] .

أما ابن مَالك فاختارَ مذهبَ الكوفيينَ والسهيلي محتجًا لذلك بقولِهِ: ((وإنما اخترتهُ لأن فيهِ إجراء مُذْ ومُنْذُ في الاسميةِ على طريقةٍ واحدةٍ مع صحةِ المعنى ، فهو أولى مِنَ اختلافِ الاستعمالِ وفيهِ تخلصٌ من ابتداءِ بنكرةٍ بلا مسوغٍ إنْ ادُّعي التنكيرُ، ومِن تعريفِ غير معتادٍ إن ادُّعي التعريف ، وفيهِ أيضًا تخلّص مِن جعل جملتين في حكم جملةٍ واحدةٍ من غير رابطٍ ظاهر أو مقدّرٍ))[4].

وَقد اعترضَ ابن عصفورٍ على هذا الرأي بقولِهِ: ((إنها لو كان الاسم بعدها على إضمار الفِعْل لكانت مِن الحروف الطالبة للفعلِ كقد و السين ، وسوف ، وكل مَا كان طالباً مِن الحروف للفعل لم يجز أن يَلِيَهُ الاسم إلّا في ضرورة الشعر. وهذا فصيح فدلّ على أنَّ ليس بعدها فعل مضمر وأيضاً فإن الفعل لا يُضمر إلّا أنْ يكونَ أمرًا ، أو نهياً أو ما جرى مجراهما))[1].

---

(١) يُنظرُ: الإنصاف (٥٦): ٣٩٢/١.
(٢) يُنظرُ: الجنى الداني: ٥٠٢، ومغني اللبيب: ٣٣٥/١.
(٣) يُنظرُ: ائتلاف النُّصرة: ١٤٦.
(٤) شرح التسهيل: ٢١٧/٢.
(١) شرح الجمل للزجاجي: ٥٣/٢.

وَقد ذُكِرَ في مختار التذكرةِ مذهبُ البصريين والكوفيينَ و ذلك أنَّ ((أهل الحجاز يَجرُّونَ بها كل شيء مِن المعرفةِ و النكرة . وأما (مُذْ) فهي لغة لتميم وغيرهم ، ومَا بعدها رَفْعٌ ، يقولونَ: لم أره مُذْ يومانِ ؛ أي بيني وبينَ لقائِهِ يومانِ ، و (مُذْ) اسمٌ مبتدأٌ وما بعده خبرُه))[٢] .

وَهذا يعني أن صاحب مختار التذكرةِ يوافق المبرد وكثيرًا مِن البصريين في رأيهِ هذا كما بَيّنا آنفًا.

ث- حذف خبر إنَّ وأخواتها للعلمِ بهِ:

إنَّ وأخواتها من الأحرف المشبهة بالفعل فهي تدخلُ على المبتدأ والخبر فتعمل فيهما عكس عمل ((كان و أخواتها)) حيث تنصب المبتدأ اسمًا لها وترفعُ الخبر خبرًا لها[٣] ، وهي ستةَ أحرفٍ : إنَّ ، و أنَّ ، ولكنَّ ، وكأنَّ ، وليتَ ، ولَعلَّ ((وعَدَها سيبويه خمسةً فأسقط أنَّ المفتوحة ، لأنَّ أصلها إنَّ المكسورة))[٤].

وَقد ذكرَ النحويونَ أقوالًا متعددةً في تحديد أوجهِ الشبه بين هذهِ الأحرف والأفْعَال ، فقد ذهب الزَّجّاجي إلى أن علةَ عمل هذه الأحرف هي شبهها بالأفعال مِن جِهةِ أنها تطلب اسمينِ كما يطلبها الفعل المتعدي ، وأنها يتصل بها المضمر المنصوب ، فتقولُ: (إنّي ، وإنّكَ وإنَّهُ) ، كما يتصل بالفعل المتعدي نحو: ضَرَبَني، وضَرَبَكَ ، وضَرَبَهُ[٥].

(٢) مختار التذكرة: ١٩.
(٣) يُنظرُ: شرح الكافية الشافية: ٤٧١/١، وشرح الأشموني: ٢٩٤/١.
(٤) شرح ابن عقيل: ٣٤٦/١، ويُنظرُ: الكتاب: ١٤١/٢.
(٥) يُنظرُ: الجمل (للزجاجي): ٦٥.

وّذهب ابنُ بابشاذ (ت٤٦٩هـ) إلى أن هذهِ الأحرف شابهت الأفعالَ ؛ لأنها تلحقها نون الوقايةِ كما تلحق الأفعالَ، فتقولُ: إنّني، وكأنّني، ولكنّني ، كما تقولُ: ضَرَبَني ونصرني ، فعَمِلت لمشابهتها الأفعال مِن هذهِ الجهة[(١)].

وأضافَ الأعلم الشَنْتَمَري (ت٤٧٦هـ) وأبو البركات الأنباري ثلاثة أوجهٍ مِن حيث المشابهةُ هي[(٢)]:

الأولُ: أنها على ثلاثةِ أحرفٍ كما أن الفعل على ثلاثةِ أحرف.

الثاني: أنَّ أواخرها مبني على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتحِ.

الثالث: أنها هذهِ الأحرف فيها معاني الأفعال، فمعنى إنَّ وأنَّ حقَّقْتُ ، ومعنى كأنَّ: شَبَّهتُ ومعنى لكنَّ: استدركْتُ ، ومعنى ليت تمنيتُ ومعنى لعلَّ ترجَّيتُ ، فعملت إن وأخواتها لمشابهتها الأفعال مِن هذهِ الأوجهِ.

واختلفَ النحاةُ على مذاهب هي:

المذهب الأول: مذهب سيبويهِ الذي رأى فيهِ أن خبر إنَّ يُمكن حذفهُ إذا كان اسمها نكرةً أو معرفة ، قال: ((هذا بابُ مَا يحسن السكوتُ في هذهِ الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقرًا لها وموضعًا لو أظهرتهُ وليس هذا المَضمرُ بنفسِ المظهر وذلك: إنَّ مالًا وإنَّ ولدًا ، وإن عدداً أي أن لَهُم مالًا، فالذي أضمرت لَهُمْ ، ويقولُ الرجلُ للرجل ، هل لكم أحدٌ إنَّ الناسَ [ألبٌ] عليكم ، فيقولُ: إنَّ زيدًا ، وإن عمرًا ، أي إنَّ لنا))[(٣)].

وَتابَعَهُ في مذهبهِ هذا البصريونَ فقد بَيّن الأخفش الأوسط في تفسير قولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾[(١)] أنه ((قد يجوز أن يكونَ على

---

(١) يُنظرُ: شرح المقدمة المحسبة: ٢١٧/١.
(٢) يُنظرُ: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١١٣/٢، وأسرار العربية: ١٤٨.
(٣) الكتاب: ١٤١/٢.
(١) فُصلت: ٤١.

الأخبار التي في القرآنِ ، يُستغنى بها كما استغنت أشياءُ عن الخبرِ إذْ طال الكلامُ ، وعُرِفَ المعنى))[2] ، وقد وافقهُم ابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وابن جني والزمخشري[3] ، وابن عصفور ؛ الذي ذكر أن الأكثر هو حذف الخبر إذا كان الاسم نكرةً[4].

وَقد استدلَّ البصريون على مذهبِهِم بورود حذف خبر (إنَّ) بما جاءَ في الحديث النبوي الشريف: ((إن المهاجرينَ قالوا: يا رسولَ اللهِ ، وإنَّ الأنصارَ قد فَضَلُونا ، إنهم آوَوْنا ، وفعلوا بِنا وفَعَلوا ، فقال: ألستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا: بلى ، قال فإن ذلك)) . قولهُ (فإن ذلك) معناهُ: فإنَّ ذلك مكافأةٌ منكم لهم ، أي معرفتكم بصنيعهم وإحسانهم مكافأةٌ لهم))[5].

المذهب الثاني: هو مذهبُ الكوفيينَ ، الذين رأوا عدم جوازِ حذف خبر إنَّ وأخواتها إلا إذا كان اسمُ إنَّ و أخواتها نكرةً[6] ، وقد تبعهم الصيمريُّ (من علماء القرن الرابع) الذي قرر قائلًا: ((واعلم أنهُ يجوز حذف خبر إنَّ إذا دخلت على الأجناس المذكورة إذا كان في الحال دليلٌ على المحذوفِ ، وذلك عند الاختصار كقولكَ: إنَّ مَالًا ، وأنَّ خيلًا ، وإنَّ رجالًا ، أي إن لنا مَالًا ، وإنَّ لنا خيلًا ، وإنَّ لنا رجالًا ، ولا يحسنُ هذا مع المعارف))[7].

وَقد احتجوا لصحةِ مذهبهم بقولِهِ (ﷺ): ((إلا أنَّ المسيح الدجال أعورُ العينِ اليمنى كأنَّ عَينَهُ طافيةٌ))[8] ، وقالَ السهيلي عن قولِهِ (كأنَّ عِنبةً طافية)إنه : على حذفِ خبر كأنَّ ، كلام فصيح ، وإنما يجوز في إنَّ و كأنَّ وأخواتها أن تحذفَ

---

(٢) معاني القرآن للأخفش ٤٦٧/٢ (فائز فارس):٥٠٨/٢.
(٣) يُنظرُ: الأصول: ٢٤٧/١-٢٤٨ ، الخصائص: ٣٧٤/٢ ، وشرح المفصل: ٢٥٩/١.
(٤) يُنظرُ: شرح جمل الزجاجي: ٤٤٣/١.
(٥) أمالي ابن الشجري :٦٣/٢-٦٤.
(٦) يُنظرُ: الخصائص: ٣٧٤/٢.
(٧) التبصرة والتذكرة: ٢١١/١.
(٨) شرح صحيح البخاري: ١٠٤/١.

الخبرَ إذا أوقعتها على النكرات ، فإن أوقعتها على المعارفِ لم يجز حذف الخبرِ))[١].

المذهب الثالثُ: هو مذهب الفَرّاء الذي انفردَ به ؛ إذ ذهب إلى تجويز حذف خبر(إنَّ) وأخواتها في المعرفةِ والنكرةِ ولكن بشرطِ تكرار (إنَّ) ليُعلمَ أنّ أحدهما مخالفٌ للآخر عنْدَ مَنْ يظنَّهُ غير مخالفٍ[٢] ، وقد احتج لذلك بقولِهِ: ((وحُكيَ أن أَعرابيًا قِيل لهُ: (الزّبانةُ الفأرةُ) قال: (إنَّ الزبانةَ وإنَّ الفأرةَ) ومعناهُ أن هذهِ مخالفة لهذهِ والخلاف الذي بين الاسمين يدلُّ على الخبر))[٣].

ويبدو أن ابنَ جني قد اختار مذهب سيبويهِ والبصريين في جواز حذف خبر إنَّ؛ حين ذكر بيت النمرُ بن تولب[٤]:

ولو أنَّ مِن حتفِه ناجيًا   لكان هو الصَّدَعَ الأعْصَمَا

فقال: ((الخبر محذوفٌ ؛ أي: في الوجودِ أو في العالمِ ، ومثلهُ[٥]:

إنَّ مَحَلًا وإنّ مُرْتَحَلًا))[٦].

---

(١) أمالي السهيلي: ١١٥.

(٢) يُنظرُ: شرح المفصّل: ٢٦٠/١، معاني القرآن ١٩/٣.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) يُنظرُ: شعراء إسلاميون ٣٨٠، ومعجم ما استعجم : ١٤٧، وخزانة الأدب: ١٠٧/١١، وأنشدهُ أبو علي الفارسي في كتابه الحلبيات في حديثِه عن الفصل بين إنَّ واسمها بالظرف، يُنظرُ: المسائل الحلبياتُ: ٢٥٩.

(٥) وهو للأعشى، ديوانه: ١٧٠، ومِن شواهد الكتاب: ٢/ ١٤١، والمقتضب: ١٣٠/٤، والأصول: ٢٤٧/١، والخصائص: ٣٧٥/٢ ، وتمام البيت :

إنَّ محلًا وإنّ مرتحلًا   وإنَّ في السفر إذ مضى مهلا

(٦) مختار التذكرة: ٢٦١.

وَقد ذكر أبو علي الفارسي الشاهد الثاني دليلًا على جواز حذف خبر إنَّ ، والتقديرُ إنَّ محلًا في العالم ، وإن مرتحلًا في العالم[1].

و نرى أن المذهب البصري هو الأقرب إلى الصحةِ لانسجامِهِ مع الواقع اللغوي الذي دَلّت عليهِ شواهد مِن القرآن الكريمِ والشعر العربي.

ثانيًا: الفاعل

أ-علةُ رفع الفاعل:

لقد ثبت لدى النحويين أن الفاعل مرفوعٌ أبدًا وقَدْ تعددت الأقوال في رفعِه ؛ فقد بَيَّن سيبويهِ أن الفاعلَ ارتفعَ بفعلِهِ ، لأن الفعلَ شُغِل بهِ ولم يشغلْ بغيرِهِ، فقد قال سيبويهِ: ((هذا بابِ الفاعل الذي يتعداهُ فعلهُ إلى مفعول ، وذلك قولك: ضَرب عبدُ اللهِ زيدًا)) فـ (عبدُ اللهِ) ارتفعَ هاهنا كما ارتفعَ في ذهب وشَغلْتَ (ضرب) بهِ كما شغلْتَ به (ذَهّبَ) وانتصبَ زيدٌ ، لأنهُ مفعولٌ تَعدّى إليه فعلُ الفاعل))[2]

وَهذا يعني أن الفاعلَ ارتفعَ بفعلِهِ لأننا شغلنا الفعلَ بهِ ولم نشغلْهُ بغيرِهِ ، فعبد اللهِ هنا فاعل ارتفعَ بـ (ضرب) المتعدي كما ارتفع الفاعل في (ذهب) اللازم ؛ لأننا شغلنا الفعل بهِ وفرّغناهُ له ، وانتصب المفعول بهِ لأنهُ تعدى إليه الفعل فنصبهُ.

رأى المبردُ أن علة رفع الفاعل تكمنُ في أنّهُ هو والفعلُ جملة يحسن السكوتُ عليها وتجبُ بها الفائدةُ للمخاطبِ ، فالفاعل وفعلهُ بمنزلةِ المبتدأ وخبرِهِ ، قال: ((وإنما كان الفاعلُ رفعاً لأنهُ هو والفعلُ جملة يحسن عليها السكوت ، وتجب بها الفائدة للمخاطب))[3].

---

(١) يُنظرُ: الإغفال: ٤١١/٢.
(٢) الكتاب: ٣٤/١.
(٣) المقتضب: ٨/١.

وَقد وافقَهُ ابن السّراج فرأى أن الفاعل هو الجزء الذي يؤدي مع ما يُسند إليه فائدة ويحسن السكوت عليه ويوّصل فكرةً إلى المخاطب تكون حركة الرفع علامةً لهُ وهو مما سُمّي بالعمدةِ وهي تسمية تأخذ بفكرةِ التغليب ، لأنّ المسندَ إليه قد لا يكون فاعلًا(١).

وأضاف ابنُ الأنباري (ت٣٢٨هـ) أن الفاعل يُشبه المبتدأ والمبتدأ مرفوعٌ فكذلك مِا أشبههُ(٢).

أمّا السيرافي فقد ذكرَ أنَّ الفاعلَ لمّا كانَ واحدًا والمفعول جماعة لأنّ الفعل قد يتعدّى إلى مفعولٍ ومفعولين وثلاثة فكثر المفعولون ولذا أُختير لهم أخف الحركات ، وجُعل للفاعلِ إذ كان واحدًا أثقلها حتى يقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر ما يستخفون(٣).

وذكرُ ابنُ الورّاق (ت٣٨١هـ) أن الفاعلَ لما كانَ في الترتيب أسبقَ مِن المفعولِ وجب أن يُعطى حركةَ أول الحرف مخرجًا ، وحركة أول الحرف مخرجًا هي الضمّةُ(٤).

أما ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) فبيّنَ أن الفاعل رُفِعَ ليُفرَّقَ بَيْنَهُ وبين المفعول بهِ؛ فقال: ((وإنما رُفعَ الفاعلُ ونُصِب المفعول تفرقةً بينهما . فإن قِيل: فهلّا كان الأمر بالعكس ؟

فالجواب: إن الفعل لما كان تطلب جملةً مِن المفعولينِ أقلها خمسة ، وهي المفعول المطلق ، والمفعول معهُ ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول لأجله ... ولا يطلب من الفاعلين إلاّ واحداً نُصِبتْ طلبًا للتخفيف ، ولم يُرْفعْ ولم يُخفضْ ، لئلا يتوالى بهِ الثقل. فلما استحق المفعولُ النصبَ لم يبقَ للفاعلِ إلا الرفع ، أو الخفض

(١) يُنظرُ: الأصول في النحو: ٧٤/١-٧٥.
(٢) أسرار العربية: ٩٢.
(٣) يُنظرُ: شرح كتاب سيبويه: ٢٦٠/١.
(٤) يُنظرُ: العلل في النحو: ١٤١.

فكانَ الرفع بهِ أولى من الخفض ، حيثُ كان الرفعُ أولًا ، والخفض نائبًا عنهُ ؛ لأن الضمةَ مِن الواو بدليل أنَّ الحركة بعض الحرفِ ألا ترى أنك إذا أشبعتها صارت حرفًا ، والواو مِن حروفِ مُقدّم الفم ؛ لأنّها مِن الشفتينِ ، و الكسرة مِن الياء ، والياء مِن وسط اللسان ، والفاعل أولى من حيث مرتبته أنْ يقدّم المفعول ، فأعطي الأول للأول مناسبة))[١] .

وَهذا يعني أنهُ عَلّل لرفع الفاعلِ بعلّتين[٢]: إحداهما أنه رُفع مِن أجل التفرقة بينهُ وبين المفعول ، ذلك أن الفاعل واحدٌ والمفعولات كثيرة والرفعُ ثقيل والنصبُ خفيفٌ ، فأعطيَ الثقيلُ للقليل والخفيف للكثير ((ليكونَ ثقلُ الرفع موازيًا لقلةِ الفاعل، وخفة الفَتح موازيةً لكثرةِ المفعولين))[٣].

والأخرى: أن الرفع أولى بالفاعلِ من غيره لأن الرفع أولٌ إذْ إنه يكون بالضمة والضمة من الواو ومخرج الواو من مُقدم الفمِ ، ثُمَّ إنَّ مرتبةِ الفاعل سابقةٌ لمرتبةِ المفعول ، فأُعطي الأولُ للأولِ للمناسبةِ التي بينهما.

وَمِن المحدثين من بيّنَ أن النحويين أحسوا أن الفعلَ العامل عندهم الرفع في الفاعل لا يدلُ على فاعل معين ، أي يشير إلى الذي قام بالفعل نفسه ، لان هذا يجعل الفاعل مطلقًا والفاعل المطلق لا يُقدم فائدة للمخاطب ؛ لان لفظَ الفعل دلَّ على معنى الفعل ، وإنما احتيج إلى أن يكون الفاعل معينًا وليس مطلقًا حتى يستفيده السامع[٤].

أما ابن جني فذكرَ أنهُ سأل أبو علي ابن درستويهِ (ت ٣٤٧هـ) عن الفاعلِ ((لِمَ صَار مَرفوعًا ؟ و المفعول لِمَ صار منصوبًا ؟ فقال الفاعلُ أقوى مِن المفعول ، فاختير لهُ أقوى الحركاتِ ؛ لأنَّ الضمة مِن الواوِ والفتحة من الألف ، والواو أقوى

---

(١) شرح جمل الزجاجي : ٥٤/١.
(٢) يُنظرُ: المصدر نفسه والجزء والصفحة نفسها.
(٣) يُنظرُ: أسرار العربية: ٩١.
(٤) يُنظرُ: مراعاة المخاطب في النحو العربي : ١٩٦.

فجُعِلَت للأقوى ، والأضعف للأضعف؛ فقالَ لهُ الترجمان: الواو أخفَّ مِن الألف فقال: ليس كذلك ، ألا ترى أنّا نقولُ: أوْ ، أو نقول: آ ، فتَرَى (أو) أطول مِن (آ) فقال أبو علي: لأنك تقولُ: أو ، وتقول: آ. فقال: هو يَسرقُ (أو). قال كما تسرقُ أنت (آ). قال: فنُقيم إنسانًا عند الاسطوانةِ ويقولُ: أو و آ ونُحَكِّمَهُ. وهذا آخر مَا عندي))[1] .

يتبين من هذا النص جملة أمور هي:

أولًا: لَمْ يبين أبو علي الفارسي رأيهُ بصراحةٍ في العلةِ الموجبة لرفع الفاعل مع تلميذهِ ابن جني.

ثانيًا: وافق ابنُ عصفور السيرافيَّ ، وابن الوراق مِن أنَّ الفاعل لما كان في الترتيب أسبق مِن المفعول وجب أنْ يُعطى حركة أول الحرف مخرجًا وهي الضمة[2].

ثالثًا: تَنَبَّهَ كلٌّ مِن أبي على الفارسي ، وابن درستويهِ إلى التعليل الصوتي لرفع الفاعلِ ، خاصة أنهما خالفا سيبويهِ وغيره من النحاة الذين ذهبوا إلى أنَّ الفاعلَ ارتفعَ بالفعل ؛ لأننا شغلنا الفعل بهِ ولم نشغلهُ بغيرهِ.

ب- حذفُ الفاعل:

منعَ النحاةُ البَصريونَ حذف الفاعل مِن الكلامِ لذلك فهم يقدرونهُ بضمير عند حذفِهِ أو مَا ينوب عنهُ وذلك لكونهِ عمدة فلا ((يجوز حذفهُ لأن الفِعْلَ وفاعلَهُ كجزأي كلمةٍ لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر))[3] .

(١) مختار التذكرة: ١٦٩.
(٢) يُنظرُ: شرح كتاب سيبويهِ: ٢٦٠/١، والعلل في النحو: ١٤١.
(٣) شرح الأشموني: ٤٤٦/٢.

وَقد بَيَّنَ سيبويهِ أن الفِعْلَ ((قد يكونُ بغيرِ مفعول ولا يكونُ الفعلُ بغير فاعل))[١].

وفَصَّلَ المبرَّدُ ذلك بقولِهِ: ((ولابُدَّ لكل فعل مِن فاعل ، لأنهُ لا يكون فعل ، ولا فاعل ، فقد صار الفعل ، والفاعل بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ إذ كان لا يستغني كل واحدٍ منهما عن صاحبهِ ، كالابتداءِ والخبر))[٢].

وَقد نُسِبَ إلى ابنِ مَالكٍ ، والسيوطي تجويزهما حذف الفاعل[٣].

وقد ذكر السيوطي أن السهيلي وابن مضاءٍ قد وافقا الكسائي[٤] ، مع أنهُ أي الكسائي جَوّزَ حذف الفاعل مِن الفعل الأول في باب التنازعِ وذلك في قولهِ (قام وقعد زيدٌ) ، مثلما نقلهُ عنهُ ابن مضاءٍ القرطبي[٥].

وجواز حذف الفاعل عند ابن جني لا بأس بهِ في الشعرِ عندما يكون المعنى صحيحًا مستقيماً وقد نقل عن الفراء ، وهشام بن معاوية الضرير أنهما يجيزانِ حذف الفاعل ، وذكر أيضًا أن أبا عليّ الفارسي كان يغلظُ في هذا ، ويكبرهُ و يتناكرهُ ويقولُ إنَّ الفاعل لا يُحذف ، ثمَّ إنه فيما بعد لانَ للأمْرِ وخفضَ مِن جناحِ تناكرهِ[٦].

وهذا ما بَدَا واضحًا في قولِهِ في مختار التذكرةِ بقولهِ: ((فالحذفُ لا يجوز لأن الفاعل لا يُحذف ، ولكن أضمر الفاعل في الفعل ، لأن الذكر قد جرى وحذف الباء، مثل: كفى اللهُ وكفى باللهِ))[٧].

---

(١) الكتاب: ٤٠/١.
(٢) المقتضب: ٥٠/٤ ، ويُنظرُ: شرح المفَصّل: ٥٧/١.
(٣) يُنظرُ: شرح الكافيه الشافية: ٦٠٠/٢ ، وهمع الهوامع: ٢٥٥/٢.
(٤) يُنظرُ: همع الهوامع: ٢٥٥/٢.
(٥) يُنظرُ: الردُّ على النحاة: ١٠٧- ١٠٨ .
(٦) الخصائص: ٤٣٥/١-٤٣٧.
(٧) مختار التذكرة: ١٤٦.

ولكن ابن جني منع حذف الفاعل في موضع آخر يقول: ((ولو ذهبت تحذف الفاعل ، وتقيم مَقامهُ غير اسم لبقيت الجملةُ بلا اسمٍ وهذا لفظٌ يناقضُ ما عقدت عليهِ الجمل تركيبها ؛ فلذلك رُفِضَ ذلك فلم يوجد في الكلام)) [1].

وقد ذُكِرَ في مختار التذكِرةِ النسبة في جوازِ حذفِ الفاعل إلى الكسائي ؛ فقِيل: (((اهتزَّت رُدينيةٌ) ، إنْ كان فيه ضميرٌ دعا ذاك إلى حذفِ الفاعل ، وذا لا يَجوزُ، فيجبُ أن لا يكون فيهِ ضميرٌ ، وارتفعتِ الصفةُ بأنها فاعل لا بأنها صفةٌ لفاعل ؛ ويُقوي أن الموصوف هنا غير مرادٍ دخولُ حرف الجر عليهِ في نحو: مررتُ بضاربٍ و برُدَيْنيٍّ.

وَفي قياس قول الكسائي إنه يجوزُ أن يكون فيهِ ضميرٌ ؛ لأنهُ يُجيز أن يَحذِف الفاعلَ))[2].

ت- فاعل نِعْمَ وَبِئْسَ (اسمُ جنسٍ مضمر على شريطة التفسير):

((نِعْمَ وَبِئْسَ فعلانِ مَاضيا اللفظِ لا يتصرفانِ ، والمقصود بهما إنشاءُ المَدح والذم ، والدليل على فعليتهما جواز دخول (تاء) التأنيث الساكنة عليهما عند جميع العرب ، واتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغةِ قوم: حكى الكسائي عنهم ؛ الزيدان نِعْمَا رَجلينِ ، والزيدونَ نعموا رجالًا ، وذهبَ الفَرَّاءُ وأكثر الكوفيين: إلى أنَّهما اسمانِ))[3].

(١) سر صناعة الإعراب: ٢٨٨/١.
(٢) مختار التذكرة: ٣٦٦، ويُنظرُ: المسائل البصريات: ٥٢٧، و٥٣٨ ، وشرح الرضي: ٢٠٥/١.
(٣) شرح الفية ابن مالم لابن الناظم: ٤٦٧، ويُنظرُ: أوضح المسالك: ٣/ ٢٣٢ ، وشرح الأشموني: ٣٧٠/٢.

وَقد اختلفَ النحويونَ في نِعْمَ وبِئْسَ أهما فعلانِ أمْ اسمان ؟ فذهب البصريونَ وشيخ الكوفيين الكسائي إلى أنهما فعلانِ مَاضيانِ لا يتصرفان ، واستدلوا على مَا ذهبوا إليه بالحججِ الآتية:

الأولى: أن الضمير يتصل بهما على حدّ اتصالِهِ بالأفعالِ ، لأنهُ جاء عن العربِ قولهم: نَعْمَا رَجلينِ ، ونَعِمُوا رجالًا ، حكى ذلك الكسائي ، ومع ذلك رفعا المظهر نحو: (نِعْمَ الرجل زيدٌ) ورفعا المضمرَ، نحو: نِعْمَ رجلًا زيدٌ.

والثانية: أن (نِعْمَ وبِئْسَ) مبنيان على الفتحِ ، كالأفعالِ الماضية ، ولو كانا اسمينِ لما بُنيا على الفتح مِن غير علة.

والثالثة: أنّ (تاء) التأنيث الساكنة التي لم يقلبها أحدٌ مِن العرب هاءً في الوقفِ تتصل بهما ، كما قلبوها في نحو: رحمة وشجرة ، كَما تتصلُ بالأفعالِ ، كقولنا: ((نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ)) ، وبئَستِ الجارية هِنْدٌ ؛ لأن هذهِ التاءَ تختصُّ بالفعل الماضي(١).

وقال ابنُ السرّاجُ: ((ويوضح لك أنَّ (نِعْمَ وبِئْسَ) فعلانِ ، أنك تقولُ: نِعْمَ الرجلُ، كما تقولُ: قامَ الرجل ونَعِمَتِ المرأةُ ، كمَا تقولُ: قامتِ المرأةُ))(٢) .

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ (نِعْمَ وبِئْسَ) اسمان مبتدآنِ(٣) . واستدلوا على ذلك بحججٍ .

الأولى: دخول حرف الجر عليهما ، وحروف الجر تختصُّ بالأسماءِ ؛ لأن العرب تقولُ: ((ما زيدٌ بِنعم الرجل ، وقولهم: نِعْمَ السَّيرُ على بئس العير)) ، وحكي عن بعض العربِ أنَّ أعرابياً بُشِّرَ بمولودةٍ ، فقِيلَ لهُ: نِعْمَ المَولودةُ مولودتُكَ ، فقال: واللهِ مَا هي بِنِعْمَ المولودةُ: نُصرتها بُكاءٌ ، وبَرها سرقة))(٤) .

---

(١) يُنظرُ: أسرار العربية: ٩٦، وشرح جمل الزجاجي: ٥٩/١.
(٢) الأصول: ١١٤/١.
(٣) يُنظرُ: الإنصاف (م١٤): ٩٧/١، وائتلاف النصرة: ١١٥ .
(٤) يُنظرُ: شرح جمل الزجاجي: ٥٩٨/١، وائتلاف النصرة: ١١٦ .

قال الشاعرُ[1]:

أَلَسْتُ بنِعمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ   أخا قِلّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِما

الثانية: الدليلُ على أنهما ليسا بفعلين أنهُ لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال فلا يحسن أن نقول: نِعْمَ الرجلُ أمس ، أو بِئْسَ الرجلُ غداً ، فلما لم يَحسِن اقتران الزمان بهما ، دلَّ على أنهما اسمان[2].

الثالثة: أنّ نعْمَ وَبِئْسَ غير متصرفين ، ولو كانا فعلين لكانا متصرفين ، لأنّ التصرف مِن خصائص الأفعال[3].

الرابعة: دخول حرف النداء عليها ، إذ إنَّ العرب تقول: يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصير، قالوا: ولا يجوز أن يقال إن المنادى محذوف ؛ لأن المنادى يقدر محذوفاً إذا ولي حرف النداء فعل أمر أو ما جرى مجراهُ ، كقراءة الكسائي ، وأبي جعفر المدني والحسن البصري: ((ألا يا اسجدوا اللهِ)) أراد: يا هؤلاءِ اسجدوا[4].

وكما في قولِ الشاعر[5]:

آلا يا اسلمي يا دارَ ميَّ على البَلَى   ولازال مُنْهَلاً بجرعَائك القَطْرُ

(١) حسان بن ثابت، ديوانهُ: ٢١٨، وهو مِن شواهدِ أسرار العربية: ٩٧، وشرح المفصل: ١٢٧/٧.

(٢) يُنظرُ: الإنصاف (م١٤): ١٠٣/١، وائتلاف النصرة: ١١٥.

(٣) يُنظرُ: الإنصاف: ١٠٤/١، وشرح المفصّل: ١٢٧/٧.

(٤) يُنظرُ:المصادر نفسها. والصفحات نفسها.

(٥) ديوان غيلان بن عقبة ذي الرمة: ٢٩٠، وهو من شواهد الإنصاف: ١٠٠/١، ومنهج السالك: ١٤/١، وائتلاف النصرة: ١١٨.

الخامسة: أنهُ جاء عن العرب أنهم قالوا: نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ ، وليس في أمثلةِ الأفعالِ شيءٌ على وزنِ (فعيل)[1].

واعترض الكوفيون على البصريين بأن دخول (تاء) التأنيث الساكنة اتصلت بالحرفِ ، نحو قولهم: (رُبَّت ، وثمت)، قال البصريونَ: إن التاءَ التي اتصلت بـ (رُبَّ) و (ثم) وإنْ كانت للتأنيثِ إلا أنها تختلفُ عن التاء التي تتصل بـ (نِعْمَ وبِئْسَ) بدليل أن التاء في نعْمَت المرأة و بَئْسَتِ الجارية ، لحقت الفعلَ لتأنيث الاسم الذي أُسند إليه الفِعلُ ، كما لحقت في قولهم: قَامتِ المرأة والتاء في ربَّتَ و (ثُمَّتَ) إنما لحقت لتأنيث الحرف ، لا لشيء آخر ، كقولنا: رُبَّت رجلٍ أكرمتُ ، وكما نقولُ: رَبت امرأة أكرمتُ ، ولو كانت كالتاءِ في نَعِمَت و بَئِست لما جازَ أنْ تثبت مع المذكر، كما لا يجوز أن تثبت مع المذكر، كقولنا: نعمت الرجلُ ، وبئست الرجل ، فلما جازَ ثبوتُ (التاء) في رُبَّت مع المذكر دل على الفرقِ بين (التاءينِ) هذا من وجهٍ ، ومن وجهٍ آخر أن هذه التاء التي تلحقُ الحرفين متحركة والتي تلحقُ الفعلَ ساكنة.

وَرَدّوا أيضًا قولهم في دخولِ حرف الجر عليهما ، إذ إنَّ دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيهِ حجة ؛ لأن الحكايةَ فيه مقدرة ، وحرف الجر يدخلُ مع تقدير الحكايةِ ، فقولُ الإعرابي تقديرهُ: واللهِ مَا هي بمولودةٍ مقولٍ فيها نِعْمَ المولودة ، والتقدير في قولهم: نِعْمَ السيرُ على عير، مقولٍ فيه بِئْسَ العير[2] ، قال الشاعرُ[3] :

واللهِ مَا لَيْلَى بِنامَ صاحِبهُ   ولا مُخالِطِ الليانِ جَانِبهُ

(١) يُنظرُ: الإنصاف: ١٠٧/١.
(٢) يُنظرُ: الإنصاف (م١٤): ١٣٣/١ ، وشرح قطر الندى: ٢٨.
(٣) قائلهُ مجهول، وهو مِن شواهد الإنصاف: ١:١١٢، وشرح الرضي: ٢٤٦/٤، وشرح الأشموني: ٣٧١/٢.

فأدخلُ الباء على نامَ والتقديرُ: مَا ليلى بليلٍ مقولٍ فيه نام صاحبه.

وَرُدَّ قولهم بأن المنادى إنما يُقدِّر محذوفًا إذا ولي حرفَ النداء فِعلُ أمرٍ، قِيل: إنهُ لا فرقَ بين الفعل الأمري والخبري في عدم دخول حرف النداء عليه ، إلّا أنْ يُقدّرَ اسم بين حرف النداءِ والفعل ، والذي يدلُّ على أنّهُ لا فرق بينهما وقوع الجملة الخبرية أو الجملة الأمرية بعد حرف النداءِ بتقدير منادى محذوف ، قال الشاعرُ[1]:

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ والصالحينَ على سِمْعَانَ من جارِ

حيثُ أرادَ الشاعرُ: يا هؤلاءِ لعنة اللهِ ، فلعنة: مبتدأ خبرهُ الجملة الجار والمجرور على سمعان ، فوقوع الجملةِ مِن مبتدأ وخبر بعد حرف النداءِ.

وقولهم إنَّ العربَ تقولُ: يا نعم المولى ، ويا نِعْمَ النصيرُ قِيلَ: إنَّ المقصودَ بالنداءِ محذوف للعلم بهِ ، إذ التقديرُ: يا اللهَ نعْمَ المولى ونِعْمَ النصيرُ أنت[2].

أما مذهبُ الفراء فالظاهرُ أنهُ يوافق مذهب البصريين والكسائي ، ولا يختلف معهم في كونهما فعلين لا اسمين ، ويتضح مذهبهُ من خلال الأدلة التي سَاقها وهي:

أولًا: أنهُ قاسَ بهما الفعلُ (ساءَ) حينما قال في قولِهِ تبارك وتعالى: ﴿ **فَسَاء قِرِينًا**﴾[3]: فهو بمنزلةِ قولك: نِعْمَ رجلًا ، وبِئْسَ رجلًا ، وكذلك:

---

(١) البيت لسالم بن مسافع، وهو مِن شواهد الكتاب: ٢/ ٢١٩، والإنصاف: ١١٨/١.
(٢) يُنظرُ: الإنصاف: ١١٧/١-١١٨، وائتلاف النصرة: ١١٧.
(٣) النساء: ٣٨.

﴿ **سَاءَتْ مَصِيرًا** ﴾[١] ، وقال أيضًا: ((ولو قيلَ: وساءَ مصيرًا ، و﴿ **وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا**﴾[٢]، لكان صوابًا ، كما تقولُ: بئسَ المنزلُ النار، ونِعْمَ المنزلُ الجنة))[٣].

ثانيًا: أن الفرّاء ، جَوّز إلحاق ، تاء التأنيث الساكنة بـ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) مع المؤنث في قولِهِ: نَعِمَتِ المنزلُ دارك.

ثالثًا: أنهُ جَوّزَ إلحاق الضمائر بهما ، وهذا دليلٌ واضح على فعليتهما ، لإسنادهما إلى الفاعلية في الضمائر في قولِهِ: ((ويجوز أن تذكر الرجلين ، فتقولُ: بِئْسا رجلين ونَعِمُوا قومًا))[٤] .

رابعًا: جعلهما عَاملين كالأفعال ، وعملهما لا يقتصرُ على نوعٍ واحدٍ ، بل يعملانِ النصب والرفع ، فقال: ((وبناء: نِعْمَ و بِئْسَ ، أن ينصبا ما وليهما مِن النكرات وأنْ يرفعا ما وَليهما من معرفة غير مؤقتةٍ وما أُضيفَ إلى تلك المعرفة ، وما أضيفَ إلى نكرة كان فيهِ الرفع والنصب))[٥] .

خامسًا: عَلّلَ الفراءُ جمودهما بخروجهما عن معناهما الأصلي ؛ فقال: ((وإنما وَحَّدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماءِ ، لأن ((بِئْسَ ونِعْمَ)) دلالةً على مدح أو ذمٍ ، لم يرد منهما مذهب الفعل ، مثل قاما وقعدا ، فهذا في بِئْسَ ونِعْمَ مطردٌ كثيرٌ))[٦] .

أما ابنُ الناظم فَأيَّدَ مذهبَ البصريينَ أيضًا ؛ قالَ: ولا حجة فيما أوردهُ (يقصد الكوفيين) [٧].

---

(١) السورة نفسها: ٩٧.
(٢) الكهف: ٣١.
(٣) معاني القرآن: ٢٦٧/١.
(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(٥) معاني القرآن: ٢٦٧/١.
(٦) المصدر نفسهُ والجزء والصفحة نفسها.
(٧) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ٤٦٧.

وَوجه الدكتور مهدي المخزومي رحمهُ الله نقدهُ لكلا الفريقين ؛ فقال: ((وكلا الفريقينِ كان قد تشبثَ في تأييدِ مذهبهِ باعتبارات لفظية لا تنهضُ دليلًا على صحتهِ، فقد تمسك البصريونَ في ذهابهم إلى فاعليتها بدخولِ تاء التأنيث الساكنة ، وسكتوا عن الإشارة إلى عدم قبولهما علامات الأفعال الأخرى ، وتمسك الكوفيونَ في ذهابِهِم إلى أسميتهما بدخول أداة الخفض عليهما ، وسكتوا عن الإشارة إلى عدم قبولهما علامات الأسماء الأخرى ، وذلك لأنهم جميعًا كانوا لا يعبأون بفعل الاستعمالِ وتأثيرهُ فيما يكثر دورانهُ ، ولا أقولُ إنهم كانوا يجهلونَ ذلك ، فلدى شيوخهم مِن أئمة النحو ، وفي مقدمتهم الخليلُ والفرّاء مِن الأقوالِ والتَفسيرات اللغوية ما لا يدع مجالاً للشك في أن هؤلاءِ الروادَ الأوائل كانوا يضعونَ الاستعمال في مقدمة الاعتبارات التي يستندون إليها في تفسير الظواهرِ اللغوية ولكن المتأخرينَ منهم وقد انحرفوا بالنحوِ إلى غير منهجهِ كانوا لا يعبأون بغير الاعتباراتِ العقلية يحكمونها في تفسير تلك الظواهر))[١].

وقَد أيّد أبو البركات الأنباري مذهب البصريين[٢] ؛ وتابعهُ في ذلك ابنُ يعيش أيضًا[٣] ، وجزمَ ابن مَالكٍ بفعلية نِعْمَ و بِئْسَ ؛

فقال[٤]:

نِعْمَ وبِئْسَ رافعين اسمينِ فعلانِ غير مُتصرفينِ

أما في مختار التذكرةِ ؛ فَقال ابن جني: ((فأما (نِعْمَ) و(بِئْسَ) وإن كانا جملتينِ فإنهما لا يُوصَل ولا يوصفَ بهما ولا يعودُ منهما ضميرٌ على الموصول والموصوف ؛ لأنه لا يعودُ منهما ضميرٌ مختصٌ ، فلو قلت: مررتُ برجلٍ نِعْمَ الرجلُ ، أو نِعْمَ رجلًا لم يستقمْ.

(١) في النَّحو العربي نقد و توجيه: ٢١٢-٢١٣.
(٢) يُنظرُ: أسرار العربية: ٩٨.
(٣) يُنظرُ: شرح المفصل: ١٢٧/٧.
(٤) شرح ابن عقيل: ١٦٠/٣.

فإن قلت: مررتُ برجلٍ هو نِعْمَ رجُلًا ، جازَ، وكذلك إن قَدَّرتَ (هو) ولم تُظهرهُ. ويدلُّ على أنَّ (نِعْمَ) فعلٌ مجيئه على أمثلةِ الأفعال الماضية ودخول تاءِ التأنيث عليهِ في قولهم: نِعْمَت المرأةُ ، وقول ذي الرّمة[1]:

(نِعْمَتْ زورقُ البلدِ)

وَمَنْ زعم أنهُ اسمٌ لدخول حرفِ الجرِّ عليهِ في قولهِ[٦ ٢]:

ألستَ بِنِعْمَ الجارُ يُؤلفُ بَيتَه   أخا قِلّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِما

فلا حجةَ فيه ؛ لأنهُ يُقدَّرُ فيه الحكاية ، و يلزمهُ على هذا أن يكونَ (نام) اسمًا لقولِهِ[3]:

واللهِ مَا زيدُ بِنَامَ صاحبُهْ

ولا مُخالطِ اللّيانِ جانبُهْ)) [4]

فموقفُ صَاحب التذكرة واضحٌ فيهِ موافقتُه للبصريينَ.

(١) وهو لذي الرمة في ديوانه :١٧٤، ومعاني الفراء: ٢٦٨/١ ، وتمام البيت:

أوحرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجَاءُ مُجفرةٌ   دعائمُ الزّور نعِمَتْ زورقُ البلدِ

و(الحرة: الناقة الكريمة ، والعيطل: الضوينة: الثبجاء)

(٢) لحسان بن ثابت سَبق تخرجهُ.

(٣) الرجز للقناني وهو في شرح أبيات سيبويه: ٧١/٢، وبلا نسبة في الكامل: ٤٩٧، والخصائص: ٣٦٨/٢ وشرح المفصل: ٦٢/٣.

(٤) مختار التذكرة: ٢١٣.

١– تقديم خبر ليس عليها:

إنّ (كان) وأخواتها تنقسمُ مِن حيث تقديمُ أخبارها على ثلاثةِ أقسامٍ هي[١].

القسم الأول: قسمٌ اتفق على جواز التقديم .

القسم الثاني: قسمٌ منع التقديم .

القسم الثالث: قسمٌ جوّز الأمرين .

وَمِن هذا القسم أي الثالث (ليس) ؛ فقد حصلَ خلافٌ في جواز تقديم خبرها عليها؛ فقد ذهبَ البصريون إلى جواز تقديم خبر(ليس) عليها واحتجوا على ذلك بقولِهِ تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾[٢] ، وأنه لو لم يجز تقديم خبر ليس عليها ما جازَ تقديم معمول خبرها عليها وهو(يوم يأتيهم) ؛ لأن المعمولَ لا يقعُ إلّا حيث يقعُ العامل ، ألا ترى أنهُ لم يجز أنْ تقولَ: (زيدًا أكرمتُ) إلّا بعد أنْ جازَ: (أكرمْتُ زيدًا)[٣] .

وَذهب السيرافي مذهب البصريين في جوازِ هذا التقديم مُعللًا ذلك بنقطتينِ[٤].

إحداهما: أن (ليس) فعلٌ بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها ، وعلى هذا فإنها تعملُ عمل الأفعال المتصرفة ، فجازَ تقديم الخبر عليها كسائر الأفعال وهذا ما أيدهُ أبو علي الفارسي ، وابن جني[٥].

والأخرى: أنهُ لا خلاف بين النحويين في جواز تقديم خبرها على اسمها نحو: ليس قائمًا زَيْدٌ ، وتقديم الخبر على الاسمِ ضربٌ مِن التصرفِ و ((بالوجهِ الذي تقدّمَ

(١) يُنظرُ: الحلل في إصلاح الخلل: ١٦١، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ٩٦.
(٢) هود: ٨.
(٣) يُنظرُ: الإنصاف: (م١٨): ١٥٢/١، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٢٤٤.
(٤) يُنظرُ: شرح كتاب سيبويهِ: ٤١٣/١.
(٥) يُنظرُ: الإيضاح العضدي: ١١٧، والخصائص: ٣٨٥/٢.

على الاسم تقدّمَ على الاسمِ يتقدم الخبرُ عليها، وهو أنَّ (ليس) وإن كانت غير متصرفةٍ في نفسِها- لها بعض التصرف))[(١)] .

وقد أيَّدَ ابن عصفور مذهب البصريين ؛ فقال: ((والذي يدلُّ على ذلك مِن السماع قولهُ تعالى:﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾[(٢)] ، ألا ترى أنَّ (يوم يأتيهم) منصوب بخبرِ ليس الذي هو مصروفًا ، وقد تقدّمَ عليهِ ، وتقديم المعمول يُؤذن بتقديمِ العامل يَوْمَ ((يُؤذن)) بتقديمِ مصروفًا فَثَبُتَ أنّ تقديمَ خبر ليس جائز))[(٣)].

أما أبو بكر الزُّبيدي (ت٨٠٢ ه) فقد رَدَّ مَا ذهبَ إليه البصريون بأن قولهُ تعالى:﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾[(٤)] بأنَّ يوم غير متعلقٍ بـ (مصروفًا) ولا أنهُ منصوب وإنما هو مرفوعٌ بالابتداءِ ، وإنّما بُنيَ على الفتحِ ؛ لإضافته إلى الفعلِ كما قرأ نافعُ والأعرج[(٥)] قولهُ تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[(٦)]؛ بنصب (يومَ) ((فإنَّ يومَ في موضع رفعٍ وبُني على الفتحِ ؛ لإضافتهِ إلى الفعل ، فكذلك هاهنا ، وإن سَلَّمنا أنهُ منصوب فإنهُ منصوب بفعلٍ مقدّرٍ دَلَّ عليه ((ليس مصروفا عنهم))، وتقديره يُلازمُهُم العذاب يَوْمَ يأتيهِم))[(٧)] .

أما الكوفيونَ فذهبوا إلى أن خبر ليس لا يجوز أنْ يتقدمَ عليها ، والعلة في ذلك أنّ (ليس) فعلٌ لفظي جامد قويّ الشبه بالحرف ، فلم يَقْوَ قوة أخواتِهِ وجازَ تقديم

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٦٧٨/٢.
(٢) هود: ٨.
(٣) شرح جمل الزجاجي: ١٩٦/١.
(٤) هود: ٨.
(٥) يُنظرُ: السبعة في القراءات: ٢٥٠/١.
(٦) المائدة: ١١٩.
(٧) ائتلاف النُّصرة: ١٢٣.

الخبر فيه على الاسم إذ كان فعلاً في الجملةِ ، فحالهُ متوسطة بين كان وما النافية[١].

و وافقهم على ذلك المبرّد ، والزجاج ، وابن السرّاج مِن البصريين[٢] ، وحجتهم في ذلك: ((أن (ليس) فعلٌ غيرَ متصرف فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أُجريت (كان) مجراهُ ، هذا إذا كانت (ليس) فعلًا وإنْ كَانت حرفًا فإنهُ يمتنعُ تقديم الخبرُ عليها ؛ لأنَّ معمول الحرفِ لا يُقدّم على الحرف في موضعٍ مِن المواضع))[٣].

وَقد ذكر الجرجاني أنّ (ليس) أخذت شبهًا مِن كان ؛ لأنها فعل كما أنّها فعلٌ ، وأخذت شبهاً مِن (ما) ؛ لأنها تنفي الحال كما أنّها تنفي الحال ، و (كان) يجوزُ تقديم خبرها عليها و(ما) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، فلما أخذت شبهًا من (كان) وشبهًا مِن (ما) صَار لها منزلةً بين المنزلتينِ فجاز تقديم خبرها على اسمها ؛ لأنها أقوى مِن (مَا) ولم يَجُزْ تقديم خبرها عليها ؛ لأنها أضعف من كان في التصرف[٤].

وأما في مختار التذكرةِ فقد ذكر ابن جني مذهبَ سيبويهِ وغيره في هذهِ المسألة الخلافية ؛ فقال: ((قال سيبويهِ: أزيدًا لستَ مثلهُ ؟ وهذا قولُ الخليلِ . قال: وتقولُ: مَا أحسن عبد اللهِ وزيدٌ قد رأيتُه ، فلم يُجِز في (زيد) النصبَ على الحمل على (أحسَنَ) كما يُجيز – إذا قال: زيدٌ ضربتُه وعمروٌ أكرمتُه – النصب مستحسِنًا لهُ لِتَشاكُلِ الجملتَين))[٥] .

ومن نصهِ نفهمُ ما يأتي:

---

(١) يُنظرُ: اللباب في عللِ البناء والإعراب: ١٦٩/١.
(٢) يُنظرُ: المقتضب: ١٠٠/٣، والأصول في النحو: ٩٠/١.
(٣) يُنظرُ: إئتلاف النُّصرة: ١٢٣.
(٤) يُنظرُ: المقتصد: ٤٠٨/١ ، وأسرار العربية: ١٤١.
(٥) مختار التذكرة: ٣٥٢-٣٥٣.

أولًا: إنهُ يشيرُ إلى مذهب سيبويهِ في تجويزهِ تقديم خبر ليس عليها[١] .
ثانيًا: أشارَ بقولِهِ (كما يُجيزُ) إلى أبي علي الفارسي الذي ذكرَ الرفع والنصب وربما أختار النصب[٢] .
ثالثًا: عَرض الآراء دون أن يبينَ الرأي الذي وافقهُ هو بنفسِهِ.

٢- حذف أحد مَفْعُولي (ظن) وأخواتها

تُعَدُّ (ظن وأخواتها) القسم الثاني مِن الأفعالِ الناسخة للابتداءِ ، فهي تدخلُ على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين ، يكونُ المبتدأ المفعول الأول ، ويكونُ الخبر المفعول الثاني ، نحو: ظننْتُ زيدًا ذاهبًا و(حَسِبْتُ عليًا أخاك)[٣].

وقد يُحذف أحد المفعولين مِن باب ظن وأخواتها وهذا الحَذفُ على نوعينِ ، الأول: حذف اختصارٍ أي بدليل ، و الآخر: حذف اقتصارٍ أي بلا دليل ؛ وقد أجازَ الجمهورُ حذف الاختصار[٤].

وأما الاقتصار على أحد المفعولينِ فلا يجوزُ باتفاق النحويين[٥] ؛ وقد عَللوا هذا المنع بعللٍ مختلفةٍ ؛ فقد قال سيبويهِ مُعللًا ذلك بقولِهِ: ((وإنما منعكَ أن تقتصرَ على أحد المفعولين هاهنا أنك إنما أردت أن تُبيِّنَ ما استقرَّ عندكَ مِن حَالِ المفعولِ الأول يقينًا كان أو شكًّا ، وذكرتَ الأولَ لتُعلِمَ الذي تُضيف إليه ما استقرَّ عندك))[٦] .

---

(١) يُنظرُ: الكتاب: ٩١/١.
(٢) يُنظرُ: التعليقة: ١٢٣/١، والمسائل العضديات: ٧٨.
(٣) يُنظرُ: الأصول في النحو: ١٨٠/١، وأسرار النحو: ٢٤٣.
(٤) يُنظرُ: توضيح المقاصد: ٥٦٧/١، وهمع الهوامع: ٥٥٠/١.
(٥) يُنظرُ: أوضح المسالك: ٦٢/٢، وشرح الأشموني: ٣٧٤/١، وهمع الهوامع: ٥٥٠/١.
(٦) الكتاب: ٤٠/١.

وَمعنى هذا أن العلة في أنّ أفعالَ القلوبِ إنما تدخلُ على مبتدأ وخبر ؛ ليتيقنَ اليقين في الخبرِ ، أو الشك والاعتمادُ بهذهِ الأفعال على المفعول الثاني وإنما كان كذلك لأنك إذا قُلت: زيدٌ منطلقٌ ، فإنما تُفيد المخاطبَ انطلاقَهُ الذي لم يكن يْعرفُه لا ذاته التي قد عرفها ، فكذلك إذا قلت: حَسِبْتُ زيدًا منطلقًا ، فالشَّكُ في انطلاقِهِ لا في ذاتِهِ ، ومع ذلك فلا بُدّ من ذكرِ الأول ليُعلم صاحب القصةَ المشكوك فيها أو المتيقنة فيئْتجْ عن ذلك امتناع الاقتصار على أحدِ المفعولين[1].

وقد اعتمد هذهِ العلةَ أبو علي الفارسي ، والوَرّاق ، والمرادي ، وَالسلسيلي (ت٧٧٠هـ)[2].

في حين بَيَّنَ المبردُ أن علةَ ذلك بقوله ((إنما امتنع ظننتُ زيدًا حتّى تذكرَ المفعول الثاني ؛ لأنها ليست أفعالًا وصلت منك إلى غيرك ، إنما هو ابتداءٌ وخبرٌ. فإذا قُلتَ: (ظننْتُ زيدًا منطلقًا) ، فإنما معناهُ (زيدٌ منطلقٌ في ظني) فكما لابُدَّ للابتداءِ مِن خبر كذلك لا بُدَّ مِن مفعولها الثاني ؛ لأنهُ خبرُ الابتداء))[3].

وَهذا يعني أن المفعول الثاني لابُدَّ مِن ذكرهِ ، لأنهُ خبر المبتدأ في الأصل ، وخبر الابتداءِ إنما هو الجزء الذي تحصلُ بهِ فائدة الكلام ؛ وقد اعتمدَ هذهِ العلةَ ابنُ السرّاج ، والجرجاني ، وابن مَالك ، والأزهري[4].

وقدِ اختار ابنُ عصفور علة المبرد في امتناعِ الاقتصار على أحد المفعولينِ في باب ظن وأخواتها ؛ فقالَ: ((فلا يجوز أن تقولَ: (ظننتُ زيدًا) وأنت تريدُ وقع مِني ظَنٌ بزيدٍ ، ولا ظننتهُ وسبب ذلك أنَّ هذهِ داخلةٌ على المبتدأ والخبر، فكما أنَّ المبتدأ

---

(١) يُنظرُ: النُّكت في تفسير كتاب سيبويهِ: ٢٥٧/١.
(٢) يُنظرُ: التعليقة: ٦٨/١، والعلل في النحو: ١٥٧، وشرح التسهيل: ٢٧٣/١، وشفاء العليل: ٣٨٩/١..
(٣) المقتضب: ٩٥/٣.
(٤) يُنظرُ: الأصول في النحو: ١٨١/١، والمقتصد: ٤٩٩/١ ، وشرح التسهيل: ٧٢/٢، وشرح التصريح: ٣٧٨/١.

لا بُدَّ لَهُ مِن خبر، والخبر لابُدَّ لهُ مِن مبتدأ في اللفظِ أو في التقديرِ، فكذلك لا يستغني أحد المفعولينِ عن الآخرِ؛ لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر))[١] .

وَبَيَّن الدكتور فاضل السامرائي أنَّ الاقتصار على أحد مفعولي (ظنَ) إنما هو أمر مُعلَّقٌ ومرتبطٌ بغرضِ المتكلمِ لا إلى ضابط نحوي أو تركيبي يُحتمُ على المتكلم نوعًا من الأسلوب في الحكم[٢].

وأمّا صَاحبُ مختار التذكرة فوافق سيبويهِ ؛ فقال: ((ومَا حكاهُ أبو عمر مِن أنَّ (ظننتُ) وبابَهُ يَقبحُ أن يُقتصرَ فيهِ على الفاعلِ وحدَهُ وأن لا يُعَدِّيه إلى مفعولَين فيهِ بعضُ التقوية لقولِ سيبويهِ: إنهُ لا يقتصرُ في هذا الباب على المفعول الأول))[٣].

وَخلاصة القول في هذهِ المسألةِ إنهُ لا يجوزُ أن يُقتصر على أحدِ المفعولينِ في باب ظَنَّ و أخواتها ، وذلك لأنَّ أصل هذينِ المفعولينِ المبتدأ والخبر، والمبتدأ والخبر متلازمانِ لا يَنبغي أنْ يُقتصرَ على أحدهما دون الآخرِ فكَذلك هذانِ المفعولانِ.

٣- نصب المفعول المطلق بفعلٍ دَلَّ عليهِ الكلامِ:

سَماهُ سيبويهِ (الحدث والحدثان) وسَمّاهُ أيضًا الفعل[٤] ، وقد عَللَ ابن يعيش ذلك: ((وذلك لأنها أحداث الأسماءِ التي تحدثها والمراد بالأسماءِ أصحاب الأسماء وهم الفاعلون ، ورُبَّما سَمَّاهُ الفعل مِن حيثُ كان حركة الفاعل))[٥].

(١) شرح جمل الزجاجي: ١٤٦/١.
(٢) يُنظرُ: معاني النحو: ٣٧/٢-٣٨.
(٣) مختار التذكرة: ٢٩٦.
(٤) يُنظرُ: الكتاب:٣٤/١.
(٥) شرح المفصّل: ١١٠/١.

وصرّح سيبويهِ بعلة نصبهِ ؛ ويُتفهم مِن سياقِ حديثِهِ عن نصب المصادر المؤكدة لنفسها ؛ قال: ((واعلم أن هذا البابَ أتاهُ النصب كمنصوب بما قبلهُ مِن المصادرِ في أنهُ ليس بصفةٍ ولا مِن اسمٍ قبلهُ ، وإنما ذكرتهُ لتؤكد بهِ ، ولم تحملهُ على مضمرٍ يكونُ ما بعدهُ رفعًا وهو مفعول بهِ))[1].

وَقالَ أبو بكرٍ السرّاج: ((وكل اسمٍ تذكرُه ليزيدَ في الفائدةِ بعدَ أن يَستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكُون ذلك الفعل حديثاً عنهُ ، فهو منصوب ونصبه لأن الكلامَ قد تَمَّ قبل مجيئِهِ وفيهِ دليل عليهِ))[2] .

وكذلك ابن الوَرّاق بيَّنَ أن علةَ نصب المفعول المُطلق هي لأنهُ مفعولٌ ؛ إذْ قال: ((اعلم أنَّ المصدرَ إنما ينتصبُ لأنهُ مفعول ؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ضَرَبْتُ ضَرْبًا ؛ فقيل لك: مَا فعلْتَ ؟ فقُلْتَ: أحدثتُ ضربًا ، فقد بانَ لكَ أن المصدر مفعول فلهذا انتصب))[3] .

وقد وقفَ ابنُ جني على علةِ نصب المفعولِ المطلقِ في حديثِهِ عن قولِ الشاعرَ[4]:

تَبَسَّمَ لمحَ البرقِ عن مُتوضَّحِ   كلونِ الأقاحي شافَ ألوانَها القطرُ

فقال: ((قولُ العرب (تَضحكُ لَمْحَ البَرق) فـ(لَمْحَ) يَنتصب على غير (تضحك)، كأنهُ قال: تَلمحُ لمحَ البرقِ ولكنهُ حَذَف الفعلَ ؛ لأن المصدر يَقوم مقامَهُ))[5].

---

(١) الكتاب: ٣٨٣/١.
(٢) الأصول في النحو: ٥٨/١.
(٣) عللُ النحو: ٢١٧.
(٤) لذي الرِّمة، ديوانهُ: ٥٨٠، وهو من شواهد الخزانة: ٢٣٨/٨، وتهذيب اللغة: ١٦/٢، والمحكم: ٢٦٦/١.
(٥) مختار التذكرة: ١٠٢، ويُنظرُ: الكتاب: ٣٥٥/١، والأصول: ٢٩٨/٢، وشرح السيرافي: ١٣١/٥، والمحتسب: ٢٦٢/٢-٣٣٣.

٤- عمل الفِعْل في المفعول معهُ بمعونة الحرفِ:

المفعول معهُ هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى (مع) ولا يكون إلا فعلًا لازمًا، نحو: ما صنعا و أباك ، وسِيرِي والطريقَ مسرعة[١] .

وعلة نصبِهِ عند سيبويهِ تكمنُ في ((أنهُ مفعول معهُ ، ومفعولٌ بهِ ، كما انتصب (نفسَهُ) في قولك: أمرًا ونفسهُ ، وذلك قولك: ما صنعتَ وأباك ، ولو تُركتِ الناقةُ وفصيلَها لرضعها. فالفصيل مفعول معهُ والأبُ كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تعملُ في الاسم مَا قبلها))[٢].

فالواو بمعنى (مع) لأن معنى (مع) للاجتماع والانضمام ، والواو تجمع مَا قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه فأقاموا الواو مقام (مع) لأنها أخفُّ لفظاً وتعطي معناها ، ولم تكن اسمًا يعملُ فيهِ الفعل كمَا عمل في (مع) النصب فانتقل العملُ إلى مَا بعد الواو كما انتقل العمل إلى ما بعد إلّا في الاستثناء لأنها حرف ، وعمل في (غير) الاستثنائية ؛ لأنها اسمٌ يعملُ فيهِ الفعلُ[٣].

هذا مذهب سيبويهِ في انتصاب المفعول معهُ وتابَعَهُ فيهِ جمهور البصريين[٤] ، إلا الأخفش الأوسط .

فإنهُ ذهبَ إلى أنهُ ينتصب انتصاب الظرفِ لأن الواوَ بمعنى (مع) فلما حُذِفَت (مع) وكانت منصوبة على الظرف ثم أقيمت الواو مقامها ، انتصب ما بعدها على الظرفِ[٥].

---

(١) يُنظرُ: الأصول في النحو: ٢٥٤/١، وشرح المفصل: ٤٨/٢.
(٢) الكتاب: ٢٩٧/١.
(٣) يُنظرُ: شرح المفصل: ٤٨/٢.
(٤) يُنظرُ: الأصول في النحو: ٢٥٤/١، و الإنصاف: ٢٤٨/١.
(٥) يُنظرُ: شرح المفصل: ٤٩/٢.

وقولهُ ضَعِيفٌ لأن قولهم: استوى الماء و الخشبةَ ، وسِرْتُ والنيلَ ، وكنتُ وزَيدًا كالأخوينِ ، ليست الأسماء فيها ظروفاً فلا تنتصبُ انتصابها[1].

وأما الزجاجُ فقد ذهبَ إلى أن المفعول معهُ ينتصبُ بإضمار فعلٍ كأنهُ قال: ما صنعتَ و لابست أباك ، لأن الفعل لا يعمل في مفعولٍ وبينهما الواو[2] ، وقد ضَعّفَ ابن يعيش قولَهُ هذا قائلًا: ((وأمَا ما ذهبَ إليه الزجاج من أنهُ منصوب بإضمار فعل ، فهو ضعيف لا يُحمَلُ عليهِ ما وُجِدَ عنهُ مندوحة ، وقولهُ لا يعملُ في مفعول وبينهما الواو، هو فاسدٌ لأن الفِعْلَ يَعملُ في المفعول على الوجهِ الذي يتعلق بهِ ، فإن كانَ يفتقرُ إلى توسط حرفٍ عمل مع وجودِهِ وإن كان لا يفتقرُ إلى ذلك مع عدمِهِ... والمفعول معهُ قد تعلق بالفعلِ مِن جهةِ المعنى بتوسط الواو فينبغي أن يعملَ مع وجودِها ، ألا ترى أنك تقولُ: ضربتُ زيدًا و عَمْرًا، فيعملُ الفعلُ في عمرو بتوسطِ الواوِ لما اقتضاهُ المعنى كذلك هاهنا[3])).

أما الكوفيونَ فَقد خالفوا جميعَ مَا ذهبَ إليه البصريونَ فقالوا: إنهُ منصوب على الخلاف لأننا إذا قلنا:

استوى الماءُ والخشبةُ لا يحسن تكرير الفعل فيُقال ، استوى الماءُ واستوت الخشبةُ ؛ لأن الخشبة لا تكونُ معوجّة فتستوي ، فلما خَالفهُ ولم يُشاركهُ في الفعلِ نصب على الخلاف[4] .

وَرُدَّ بأنه ضعيفٌ ؛ لأنهُ لو جازَ نصب الثاني لأنهُ مخالف للأول لجازَ نصب الأول أيضًا لأنهُ مخالفٌ للثاني ، لأنَّ الثاني إذا خالفَ الأول ، فقد خالف الأول الثاني فليس نصب هذا للمخالفةِ أولى مِن نصبِ الأول ، ثم هو باطلٌ بالعطفِ الذي

---

(١) يُنظرُ: شرح المفصل: ٤٦/٢.
(٢) يُنظرُ: النكت: ٢٢٢/١، والإنصاف: ٢٤٨/١، وشرح المفصل: ٤٩/٢.
(٣) شرح المفصل: ٤٩/٢.
(٤) يُنظرُ: الإنصاف: ١/ ٢٤٨، وشرح المفصل: ٤٩/٢.

يخالفُ فيهِ الثاني الأول ، نحوُ: قامَ زَيْدٌ لا عمرو، فلو كان ما ذكروهُ مِن المخالفةِ لازما لم يكن مَا بعد (لا) في العطف إلا منصوبًا[١].

وَقد رَجّحَ ابن يعيش مذهب سيبويهِ فقال: ((والصواب مَا ذهب إليه سيبويهِ مِن أن العامل الفعل الأول ، وإنْ لم يكن متعديًا فقد قُوي بالواو النائبة عن مع فتعدى كما تعدى الفعل المقوّى بحرفِ الجر نحو: مررتُ بزيدٍ ، إلا أن الواوَ لا تعمل لما ذكرناهُ مِن أنها في مذهب العطفِ ، وذلك لأنها في الأصلِ عاطفة والعاطفة فيها معنيانِ: العطف ، والجمع فلما وُضِعَت موضع (مع) خُلِعَت عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع فيها كما أنَّ فاءَ العطفِ فيها معنى العطف والإتباع فإذا وقعت في جواب الشرطِ خُلِعَ عنها دلالة العطف وبقي الإتباع))[٢].

وقد وافق صاحب مختار التذكرة مذهب البصريين ؛ فقال: ((جازَ (أصحابي إخوتُكَ إلاّ زيدًا) ؛ لأنك تُجَرِّدُ من هذهِ الجملة معنى الفعل فتَعمَل في المستثنى بحرف الاستثناءِ ؛ لأنَّ ما لا يَعمل بنفسِهِ قد يعملُ إذا أُعينَ بالحرفِ ؛ نحو: قامَ القومُ إلاّ زيدًا ؛ واستوى الماءُ والخشبةَ ، وهذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ))[٣].

٥- نصب المستثنى بمعنى يتوسط (إلا) لا بأَسْتثني:

الاستثناء: هو إخراج شيءٍ ممّا دخلَ فيه غيرهُ ، أو إدخال شيءٍ ممّا خرجَ منهُ غيرهُ[٤].

---

(١) يُنظرُ: شرح المفصل: ٤٩/٢.
(٢) شرح المفصّل: ٤٩/٢.
(٣) مختار التذكرة: ٤٢٢، ويُنظرُ الكتاب: ٢٩٨/١، والأصول: ٢١٠/١، والإيضاح العضدي: ٢١٥، والبصريات: ٢٣٠، وسِرُّ صناعةِ الإعرابِ: ١٢٦.
(٤) يُنظرُ: اللمحة في شرح الملحة: ٦٦/١.

وَيُعَدُّ الاستثناءُ أسلوبًا مِن أساليب العربيةِ ولهُ ثماني أدوات هي: (إلّا ، وغير، وسوى ، وعدا ، وخلا ، وحاشا ، وليس ، ولا يكونُ)[1].

وحُكم المستثنى بـ إلّا النصب إن وقعَ بعد تمامِ الكلامِ الموجب ، سواء أكانَ متصلًا أم منقطعًا، نحو قولِهِ تعالى:

﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾[2] ، ونحو قولنا: قامَ القومُ إلا زيدًا ، وقامَ القومُ إلا حمارًا[3].

وقدِ اختلفَ النُحاةُ في علةِ نصبهِ ؛ فقد بَيَّنَ سيبويهِ أن الناصب للمستثنى بإلّا: هو مَا قبلهُ مِن تمام الكلام وأنهُ خرجَ مما دخلَ فيهِ مَا قبلهُ ، قالَ: ((هذا بابٌ لا يكونُ المستثنى فيهِ إلّا نصبًا ، لأنهُ مخرجٌ ممّا أدْخَلْتَ فيهِ غيرهُ فَعَمِلَ فيه ما قبلهُ كما عمل العشرونَ في الدرهم حين قُلتَ: ((لَهُ عشرون درهمًا)) وهذا قولُ الخليلِ رحمهُ الله ، وذلك قولك: أتاني القومُ إلّا أباك... انتصب الأبُ إذا لم يكن داخلاً فيما دخلَ فيهِ ما قبلهُ ولم يكن صفةً وكان العاملُ فيهِ ما قبلهُ مِن الكلام))[4].

وَقد تبعهُ الأخفش الأوسط ، وابن يعيش[5].

أما الكسائي فبيّنَ أن المستثنى منتصبٌ لمخالفتِهِ الأول– المستثنى منهُ– فإذا قُلت: قام القوم إلّا زيدًا فإنَّ ما بعد إلّا منفي عنهُ القيام ومَا قبلها موجب لهُ القيام والتقديرُ؛ قام القومُ إلا أن زيدًا لم يَقُمْ[6].

وَقد أبطلَ ابن عصفور هذا الرأي بقولِهِ: ((وهذا باطلٌ ، لأن الخلافَ لو كان يوجب النصب لأوجبه في قولك: قام زيدٌ لا عمرٌو، لأن مَا بعد لا مخالفٌ لِمَا قبلها ،

(١) أوضح المسالك إلى ألفيةِ ابن مَالك: ٢١٠/٢.
(٢) البقرة: ٢٤٩.
(٣) يُنظرُ: اللمعُ في العربية: ٥٥، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٠٩.
(٤) الكتاب: ٣٣٠/٢-٣٣١.
(٥) يُنظرُ: معاني القرآن: ٦٤/١، وشرح المفصل: ٤٧/٢.
(٦) يُنظرُ: الإنصاف (٣٦): ٢٦١/١، وشرح المفصل: ٧٧/٢.

ولوَجبَ النصب في مثل: ما قامَ زيدٌ لكن عمرٌو؛ لأن مَا بعد لكن مخالف لِمَا قبلها وأمثال ذلك كثيرةٌ))[1] .

يقول الفراء: ((ونرى أن قول العرب (إلّا) إنما جمعوا بين (إنْ) التي تكون مجدًا، وضموا إليها (لا) فصارا جميعًا حرفًا واحدًا ، وخرجا من حدّ الجحد ، إذْ جمعتا فصار حرفًا واحدًا))[2].

((وواضح من هذا أن (إلّا) عند الفراء مركبة من (إنْ) النافية و (لا) ولكنهما بتركيبهما فقدا معناهما الأصيل وصار المعنى آخر)) [3].

ومصدر الوهم الذي وقع فيه أبو البركات هو الزجاجي والسيرافي وتبع أبا البركات في وهمه كل من : ((العكبري في اللباب وابن يعيش في شرح المفصّل والرضي في شرح الكافية وابن عصفور في أوضح المسالك وابم مالك في التسهيل[4].

وَقد ردهُ ابن عصفورٍ فقال: ((وهذا القول بَيِّنُ الفساد بأدنى تأمُّل ؛ إذ لو كان الأمر كذلك لوجب أن لا يجوزُ مثل: ما قام إلا زيدٌ ؛ لأن هذا الموضع لا تصلح فيهِ (لا) ولا (إنَّ) ، وأيضًا فإن الخبرَ الذي أدّعى حذفهُ لم يظهرْ في موضع وبالجملةِ فهذا المذهب دعوى لا دليل عليها))[5] .

فالمعنى في نحو قولنا: (قام القومُ إلّا زيدًا) هو: (استثني زيدًا) فإذا كان هذا المعنى يجب أن يكون منصوبًا فكذلك مَا قام مقامُهُ ، وقالوا: إن الدليلَ على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملًا في المستثنى النصب إنهُ فعل لازم ، والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوعِ مِن الأسماءِ ، واستدلوا أيضًا بأن الفعل ليس

---

(١) شرح جمل الزجاجي: ١٥٦/٢.
(٢) معاني القرآن: ٣٧٧/٢، ويُنظر: ١٦٦/١.
(٣) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص٢٤١.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٤٣-٢٤٤.
(٥) شرح جمل الزجاجي: ١٥٦/٢.

عاملًا بقولهم: القوم أخوتُك إلّا زيدًا: بنصب زيدًا ، وليس هنا ثمة فعلٍ متقدمٍ[1] ، وقد اختار ابنُ مَالك (ت٦٧٢هـ) هذا المذهب ونسبهُ إلى سيبويهِ والمبرد[2].

أما كلامِ المبرد فصريح في أن ناصبه فعل محذوف تقديره. (استثني) أو (أعني) وليس لـ (إلّا) أي عملٍ في المستثنى بدليلِ قولِهِ: ((وذلك لأنك لما قُلْتَ: جاءني القومُ ، وقع عند السامع أن زيدًا فيهم ، فلما قُلتَ ، إلا زيدًا- كانت (إلّا) بدلًا مِن قولك: أعني زيدًا ، واستثني فيمن جاءني زيدًا فكانت بدلًا مِن الفعل))[3].

وأضاف في موضع آخر في قولِهِ تعالى: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[4]: ((وَنصب هذا على معنى الفعل و(إلّا) دليلٌ على ذلك ، فإذا قُلتَ: جاءني القومُ ، لم يؤمن أن يقع عند السامعِ أن زيدًا أحدهم فإذا قال: إلا زيدًا ، فالمعنى: لا أعني فيهم زيدًا ، أو استثني مِمّن ذكرت زيدًا))[5] .

وَقد رَدَّ أبو البركات الأنباري هذا المذهب مِن أوجهٍ هي[6]:

الأول: قولهم إنَّ (إلّا) قامت مقام (استثني) أن هذا يؤدي إلى إعمالِ معاني الحروفِ، وهذا لا يجوز، كقولنا: مَا زيدٌ قائمًا ، فيكون صحيحًا ، ولو قُلت: مَا زيدًا قائمًا على معنى نفيتُ زيدًا قائمًا ، لكان فاسدًا فكذلك هاهنا.

الثاني: أنهُ لو كان العامل (إلّا) بمعنى (استثني) لوجب أن لا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلافَ في جواز الرفع والجر في النفي ، كقولنا: ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ ، و ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدٍ.

(١) يُنظرُ: الإنصاف (٣٦): ٢٦١/١.
(٢) يُنظرُ: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٠١.
(٣) المقتضب: ٣٩٠/٤.
(٤) البقرة: ٢٤٩.
(٥) الكاملُ في اللغة والأدب: ٨٩/٢.
(٦) يُنظرُ: الإنصاف (٣٦): ٢٦٢/١-٢٦٤.

الثالث: أنهُ يبطلُ بقولهم: قام القوم غير زيدٍ فإن (غير) منصوب وناصبه إما أن يكونَ (إلا) مقدرة قبل(غير) ، وأما أن يكون منصوبًا بالفعل الذي قبله وإما أن يكونَ منصوباً بنفسِهِ، وباطل أن يكون منصوباً بـ (إلّا) لأن تقدير ذلك يُفسد المعنى ؛ لأنهُ يصبحُ التقديرُ فيهِ: قام القومُ إلا غير زيد ، وباطل أن يكونَ منصوباً بنفسِهِ ، إذ يجب أن يَكونَ العامل هو الفعل المتقدم ، وأما حجتهم أنّ الذي يدلُّ على أن الفعل ليس عَاملًا قولهم: القوم إخوتك إلّا زيدًا فَرُدَّ عليهم أنّ الناصب لهُ ما في (إخوتك) مِن معنى الفعل ؛ لأنّ التقدير فيهِ: القوم يصادقونك إلَّا زيدًا فـ (إلَّا) قَوّت الفعل المقدّر فأوصلته إلى زيدٍ فنصبتهُ.

أما السيرافي وابن الباذش (ت٥٤٠هـ) فذهبا إلى أن المُستثنى منتصب بالفعل الذي قبل إلّا بواسطةِ (إلَّا) نحو: أتاني القومُ إلَّا عليًا ، والعلة في ذلك أن الفعلَ ينصب كل ما تعلق بهِ بعد ارتفاع الفاعل على اختلاف وجوه المنصوبات بهِ ، فمن ذلك المفعول الصحيح نحو: ضَرَبْتُ زيدًا ، والمصدر والظرفُ من الزمانِ والمكان والحال. ومِن الأفعال مَا تنصب مَا بعدها بتوسط حرف بينهما نحو: استوى الماءُ والخشبةَ ، فلما كان أتاني قد ارتفع بهِ فاعله وهو القومُ وكان مَا بعد (إلَّا) مُتعلّقاً بهِ انتصب[1].

وَهذا يعني أن الفِعل قَوِيَ بـ (إلَّا) فتعدى إلى المستثنى كما أنّ الواوَ قوّت الفعل حتّى نصب المفعول معهُ في نحوِ: استوى الماءُ والخشبةَ[2] ، وقد انتهجَ هذهِ العلة أبو علي الفارسي ، وابن بابشاذ ، والباقولي والأنباري[3] .

(١) يُنظرُ: شرح كتاب سيبويهِ: ٦٠/٣، وشرح التصريح: ٥٤١/١.
(٢) يُنظرُ: شرح المقدمة المحسبة: ٣٢٢/٢.
(٣) يُنظرُ: المسائل المنثورة: ٥٨/٢، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٢٢/٢، وشرح اللمع: ٤٨/١.

وَمِن المحدثين الدكتور مهدي المخزومي (ت١٤١٤هـ) الذي وافق الكسائي الذي رأى أن المستثنى بـ (إلَّا) منصوب بالمخالفةِ معللاً ذلك أن المخالفةَ فيهِ أوضح منها في سائر الموضوعات التي قال الكوفيونَ فيها بالنصب على الخلاف[١].

أما الدكتور إبراهيم أنيس (ت١٣٩٧) فقد وافق الزجاج وَبعض الكوفيين مِن أنَّ إلَّا عملت النصبَ بنفسها؛ فقالَ: ((وكأن المتكلمَ قد استدركَ في سرعةٍ ، ولما يكد ينتهي من جملتِهِ فألحقها بجملةٍ أخرى تبدأُ بأداةٍ مركبةٍ رغبةً منهُ في إخراج المستثنى مِن الحكم الذي نُسِبَ إلى المُستثنى منهُ))[٢].

وبيّن ابن جني أن عاملَ النصب في المستثنى هو الفعل بمعونة حرف الاستثناء لا الفعل المقدر استثني ، قال: ((جازَ (أصحابي إخوتُك إلا زيدًا) ، لأنك تُجَرِّد مِن هذه الجملة معنى الفعل فتعمل في المستثنى بحرفِ الاستثناءِ ؛ لأن ما لا يعملُ بنفسهِ قد يعمل إذا أُعين بالحرفِ ، نحو: قام القومُ إلا زيدًا ، واستوى الماءُ والخشبةَ ، وهذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ))[٣].

٦- بناءُ المنادى لوقوعِهِ موقع المبني:

إذا كان المنادى مفردًا معرفةً أو نكرةً مقصودة ، وهي النكرة المقبل عليها نحو: يا زيدُ ، و يا رجلُ ، فحكمهُ البناء على ما يُرفع بهِ فالعلم المفردُ يُبنى على الضم[٤] .

(١) يُنظرُ: مدرسة الكوفة: ٢٩٨.
(٢) مِن أسرار اللغةِ: ١٨٧.
(٣) مختار التذكرةِ: ٤٢٢ ، ويُنظرُ: المصدر نفسه: ٣٦٢.
(٤) يُنظرُ: الأصول في النحو: ١/ ٤٠١ ، وشرح المفصل: ١/ ١٢٨.

وبذلك خرج المنادى المفرد عن أصلهِ ؛ لأن الأصل فيه أن يكون منصوبًا ، فوجب أن يُسألَ عن علةِ بنائهِ أولًا ، وعن علة بنائهِ على الضم ثانيًا ، وقَد علل سيبويه بناء المنادى المفرد بقولِهِ: ((فأما المفردُ إذا كان المنادى ، فكل العرب ترفعه بغير تنوينٍ وذلك لأنهُ كثُر في كلامهم فحذفوه ، وجعلوهُ بمنزلةِ الأصوات ، نحو: حوب وما أشبهه))[١] .

أما علةُ بنائهِ على الضم فقد بَيَّنها الخليل رحمهُ الله بقولِهِ: ((ورفعوا المفرد كما رفعوا ((قبلُ و بعدُ)) وموضعهما واحد وذلك قولك: يا زيدُ و يا عمرو ، وتركوا التنوينَ في المفردِ كما تركوهُ في (قبلُ)))[٢] .

وَهذا يعني أن المنادى عند الخليل يُبنى على الضمِ ؛ لأنه أشبهَ الغاياتِ ؛ وبُني عند سيبويه الذي بيَّنَ قول الخليل في تشبيه المنادى بالغايات ؛ فقال :((فإنما جعل الخليل – رحمهُ الله – المنادى بمنزلةِ قبلُ و بعد وشبهه بهما مفردين إذا كان مفردًا فإذا طال و أُضيفَ شبهه بهما مضافينِ إذا كان مضافًا ؛ لأن المفرد في النداء في موضع نصب كما أن قبل و بعد قد يكونانِ في موضع نصب و جرٍّ ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل))[٣] .

فوجهُ الشبه بين المنادى المفرد وبين (قبلُ و بَعْدُ) يكمن في أن المنادى إذا أُضيفَ أو نُكِرَ أعرب ، و إذا أُفرِد بُني كما أن (قَبْلُ و بَعْدُ) يُعربانِ مضافينِ ومنكورينِ ويُبنيان في غير ذلك ، فكما بُني (قبلُ) و(بعدُ) على الضم بُني المنادى المفرد على الضم[٤] .

أما النحويونَ فقد وافقوا سيبويه في علتِهِ هذهِ ، إلّا أنهم أضافوا عللًا أُخر ؛ فقد بَيَّن أبو بكر السراج السبب في ذلك ؛ فقال: ((وأما السببُ الذي أوجب بناء الاسم

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٨٥.
(٢) المصدر نفسه: ٢/ ١٨٣.
(٣) المصدر نفسه: ٢/ ١٩٩.
(٤) يُنظرُ: شرح المفصل: ١/ ١٣٠ ، وشرح جمل الزَّجاجي: ٢/ ٨٧.

المفردِ فوقوعه موقع غير المتمكن ألا ترى أنهُ قد وقع موقع المضمرة والمكنيات ، والأسماءُ إنما جُعلت للغيبةِ لا تقولُ: قام زيدٌ وأنت تُحدِّث زيدًا عن نفسهِ ، إنما تقول: قمتَ يا هذا ، فلما وقع زيد و ما أشبهه بعد (يا) في النداء موقع أنت و الكاف ، و أنتم و هذا مبنياتٌ لمضارعتها الحروف ، بُنِي))[١] .

وأضاف السيرافي وجهًا آخر ، وهو أن المنادى إذا كانَ مضافًا إلى مناديه كان الاختيار حذف ياء الإضافة والاكتفاء بالكسرةِ منها ، وإذا كان مضافًا إلى غائب كان منصوبًا و كذلك إذا كان منكورًا. فلما كان الفتحُ والكسر لهُ في حالِ الإعراب جُعِل له في حال البناء مِن الحركاتِ ما لم تكن في غير حالِ بنائهِ[٢] .

وَهذا يعني أن المنادى يُبنى على الضم خشية اللبس بالمضاف إلى ياءِ المتكلم أو بما لا ينصرف بمعنى أن السيرافي اعتل بعلةِ أمنِ اللبسِ[٣] .

وَقد وافقَ أبو علي الفارسي وابن الوراق ، والأعلم الشنتمري وابن يعيش والرضي الاستراباذي مذهب سيبويهِ[٤] .

أما الكسائي ، فذهب إلى أن المنادى بُني على الضمِ لتجردهِ عن العوامل اللفظية والتجرد فيهِ ليس عامل الرفع ، كما قال بعضهم في المبتدأ ، بل المراد به أنهُ لم يكن فيهِ سبب البناءِ فيُبنى فلا بُدّ فيهِ مِن الإعراب ، فلو جررناهُ لشابهَ المضاف إلى ياء المتكلم المحذوف الياء ، ولو فتحناهُ لشابهَ غير المتصرف فرفعناهُ ولم ننونهُ ليكونَ فرقًا بينهُ و بين مَا رُفِعَ بعاملِ رفعٍ[٥] .

---

(١) الأصول في النحو: ٤٠٤-٤٠٥.
(٢) يُنظرُ: شرح كتاب سيبويه: ١/ ١٥٤.
(٣) يُنظرُ: المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٤) يُنظرُ: الإيضاح: ١٨٨ ، والعلل في النحو: ١٩٥-١٩٦ ، والنكت: ١/ ٣٧٣ ، وشرح المفصل: ١/ ١٢٩ ، وشرح الكافية: ١/ ٣١٥.

(٥) يُنظرُ: شرح الكافية (الرضي): ١/ ٣١٤.

أما الكوفيون مَا خلا الفراء فقد خالفوا البصريينَ فذهبوا إلى أن المنادى المفرد المعرفة معرب و ليس مبنيًا وذلك لتجرده مِن العواملِ اللفظيةِ وعلة ذلك قولهم: لأنهُ لم يكن فيهِ سبب البناء فبنى فلا بُد فيه مِن الإعراب ثم إنَّا لم نخفضهُ لئَلا يُشبه المضاف إلى ياء المتكلمِ ، ولم ننصبه لئلا يشبهُ مَا لا ينصرف ، فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين مَا هو مرفوع برافعٍ صحيحٍ فرقٌ[1] .

وَمن المحدثين الأُستاذ إبراهيم مصطفى رأى أنَّ المنادى المفرد المعرفة إنما بُني على الضمِ ؛ لأنه أُريد بهِ التعريف والقصد إلى مُعَيّن ؛ لأن التنوينَ يدلُ على التنكير فإذا بقي للاسمِ بعد حذف التنوين حكمه وهو النصب اشتبه بالمضاف إلى ياءِ المتكلمِ ؛ لأنها تُقلب في باب النداءِ ألفًا ، تقول: يا غُلامي و يا غلاما وقد تُحذَف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها فيُقال: يا غلامُ و يا غُلامَ ففرُّوا مِن النصب و الجر إلى الضم[2] .

وَقد بَيَّنَ الدكتور مهدي أن تعليلهُ هذا و إنْ ((اختلفَ عن تعليل الخليل أسلوبًا فلا يختلفُ عنهُ غايةً أو نتيجةً))[3] ؛ وذلك لأن الخليل كان قد انتهى كما بَيّنا آنفًا إلى أن المنادى يُنصب إذا طال بالإضافةِ أو التنوين فإذا كان مفردًا رُفعَ و كان قد حملَ المنادياتِ في نصبِها ورفعِها على (قبل) و(بعد)[4] .

وقال ابن جني في معرضِ وقوفِهِ عند قولِ أوس بن حجر[5]:

((أوسٌ : وَيْلٍ بِهم مَعْشَرًا

---

(١) يُنظرُ: الإنصاف (م٤٥): ١/ ٣٠١.
(٢) يُنظرُ: إحياء النحو: ٦١.
(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٠٨.
(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(٥) ديوانهُ: ٤٤ ، من شواهد إصلاح المنطق: ٣٣٩ ، والشعر (الفارسي): ٣٠٢ ، ومختار التذكرة: ١٤٦، وتمام البيت :
ويلمّهم معشرًا جُمًّا بيوتُهمُ   من الرماحِ وفي المعروفِ تنكيرُ

هذا عندي لم يَجعل الدعاءَ على لفظِ الخبر ؛ كما جاء: ﴿ لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌ ﴾[1]، و ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾[2] ، ولكن بَنَاه لِوقوعِه مَوقعَ الدعاءِ كـ(فداءٍ) لك ، وكبناءِ المنادَى، وكبناءِ ﴿ يُقِيمُواْ الصَّلَاةَ ﴾[3]))[4] .

٧- قيام المصدر مقام الفِعل كـ (سُقيًا) وغيرهِ:

يُنصبُ المصدر بالفِعْلِ وقَد يُحذف هذا الفعلُ إذا لم يكن المصدر مؤكدًا لَهُ[5] ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[6] ؛ فقد نُصِبَ ضَرْبَ بفعل محذوفٍ[7] ، وقد جعل المبردُ مِن ذلك أيضًا قولَهُ تعالى:﴿ إِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾[8] ، فـ (منًّا وفداءً) مصدران منصوبانِ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ:

فإمَّا ((تَمُنُّونَ مَنًّا وإما تُفدونَ فِداءً))[9] ، وهذا الحذف نوعانِ: واجبٌ وجائزٌ؛ فيُحذفُ عَامل المصدر وجوبًا في مواضعَ منها الدعاء ، فـ ((المصادرُ الموضوعة موضع الدعاء هي سَقْيًا، ورَعْيًا ، وجَدْعًا، وسُحْقًا، وبُعْدًا ، وأُفَّةً ، وتُفَّةً وَدَفْرًا ،

---

(١) البقرة: ٢٣٣.
(٢) الأنعام: ٥٤.
(٣) إبراهيم: ٣١.
(٤) مختار التذكرة: ١٤٦-١٤٧.
(٥) يُنظرُ: حاشية الخضري: ١٨٦/١، ومعاني النحو: ١٤٣/٢.
(٦) محمد: ٤.
(٧) يُنظرُ: معاني القرآن (الفراء): ٥٧/٣.
(٨) محمد: ٤.
(٩) يُنظرُ: المقتضب: ٢٦٧/٣.

وتَعْسًا، وبؤسًا ، وبَهْرًا وهي مِن الأسماءِ الموضوعةِ موضع فعل الدعاءِ وهي مؤنثَةٌ))[١] .

فهذهِ المصادرُ إنما انتصبت بفعل محذوف وجوبًا وأنها جيء بها بدلًا مِن لفظ الفعل ، فتقديرُ: سَقْيًا: سَقَاك اللهُ سَقْيًا ، وتقديرُ: رَعْيًا: رَعَاك اللهُ رَعْيًا ، وتقدير: خَيبةً خيبكَ اللهُ خَيْبَةً وهكذا فانتصَبَتْ هذهِ المصادرُ بإضمار هذهِ الأفعالِ وجُعِلَتْ بدلًا منها ؛ وهو مَا أشارَ إليه سيبويهِ مُبينًا عِلةَ إضمار الفعلِ في هذهِ المواطنِ ؛ فقال: ((وإنما اختُزِل الفعلُ ها هُنا ؛ لأنَّهم جعلوهُ بدلًا مِن اللفظِ بالفعلِ كما جُعِلَ الحذر بدلاً مِن احذَرْ وكذلك هذا ، كأنهُ بدلٌ مِن رَعَاك اللهُ ومن خَيَّبك اللهُ))[٢] .

فعلةُ إضمارِ الفِعْل هنا أن المصدر قد جُعِلَ بدلًا منهُ ، ومعنى هذا أنهم استغنوا بذكرِ المصدر عن إظهار الفِعل كما قالوا: ((الحذرَ الحذرَ)) أي: احذروا الحَذَرَ، ولم يذكروا: احذروا[٣] .

وهذا يعني أن إضمارَ الفعلِ هنا واجبٌ ، وقد ذهب أكثر النحويين مذهَب سيبويهِ[٤] .

أما الرضَي الاستراباذي فقد خالفَهُم فذهبَ إلى أن الفعل العَامل في المصدر جائز الإضمار وليس واجبًا ، نحو: سَقَاك اللهُ سَقيًا ، وحَمَدْتُ حَمْدًا، وشكرتُ شُكرًا ، فيجوز إضمار الفعل في هذهِ الأمثلةِ ويجوزُ إظهارهُ[٥] .

وذكر المحدثون أنّ هذهِ المصادر لم يذكرها المتكلم ليخبر عنها بشيءٍ كما يُخبر عن زيد وإنما هي تراكيب يعمد إليها المتكلم عندما يدعو لإنسان أو عليهِ ؛ وقد لجأ

---

(١) شرح جمل الزجاجي: ٢٥٠/٢.
(٢) الكتاب: ٣١٢/١.
(٣) يُنظرُ: شرح كتاب سيبويهِ: ٢٠٤/٢.
(٤) يُنظرٌ: المقتضب: ٢٦٧/٣، والمقتصد: ٢٥٠/١، وشرح ابنِ الناظم: ١٩٤، وشرح المفصّل: ٢٨٠/١.
(٥) يُنظرُ: شرح الرضي: ٣٠٥/١.

المتكلم إلى هذا التركيب إلى إيجاز العبارة ليكون القصدُ واضحًا مؤثرًا في مخاطبهِ[1].

وَفي مختار التذكرة ذَكَرَ ابنُ جني أن سَقْيًا قام مقام الفِعل فقال: ((لا يكونُ اللامُ في (سَقيًا لكَ) صفةً لـ(سقيًا) ؛ لأنهُ قد قام مَقامَ الفِعل ؛ كما لا تُوصَف الظروفُ إذا وقَعَت مَواقعَ الأفعال في الصِّلات))[2] .

(١) يُنظرُ: سياق الحال في كتاب سيبويه: ١٦٠.
(٢) مختار التذكرةِ: ٣٤٤.

أولا: الفصل بين المضاف والمُضاف إليهِ:

إنَّ مذهبَ كثير مِن النحويين أنهُ لا يجوز الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه بشيءٍ إلّا في الشعرِ، وَذهبَ ابنُ مالك إلى أنهُ يجوزُ في السعةِ الفصل بينهما[1] .

وَذهب البصريون إلى أنهُ لا يجوزُ الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه بالظرفِ وحرف الجر، وأجازوهُ للضرورةِ ؛ قال سيبويهِ: ((وذلك قولك: ((يا سَارقَ الليلةِ أهل الدار)) وتقول على هذا الحدّ: سرقْتُ الليلةُ أهلَ الدارِ، فتجري الليلةَ على الفعل في سعة الكلامِ ... فإن نَونّت فقلت: ((يا سارقًا الليلة أهل الدارِ، كان حدُّ الكلامِ أن يكونَ أهلُ الدار على سَارقٍ منصوبًا ويكون الليلةُ ظرفًا ؛ لأن هذا موضع انفصالٍ ، وإنْ شِئْتَ أجريتهُ على الفعل على سعةِ الكلام ، ولا يجوزُ: ((يا سارقَ الليلةَ أهلَ الدارِ)) إلّا في الشعر كراهيةٍ أن يفصلوا بين الجار والمجرور، فإذا كان منونًا فهو بمنزلةِ الفعل الناصب ، تكون الأسماء فيهِ منفصلة... ومما جاء في الشعر قَد فُصِلَ بينهُ وبين المجرور، قول عمرو بن قميئة[2]:

لَمّا رَأتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعبَرَت ... للهِ درُّ اليومَ مَنْ لامَها

وَقال أبو حَيَّةَ النُّميري[3]:

كمَا خُطَّ الكِتابُ بكفِّ يومًا ... يَهُودِيٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ

---

(١) يُنظرُ: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤١٤-٤١٦ ؛ وشرح الأشموني: ٣٢٦/٢-٣٢٧.
(٢) البيت من شواهد الكتاب: ١٧٨/١، والمقتضب: ٣٧٧/٤، والأصول: ٢٢٧/٢، وشرح الرضي: ٢٦٠/٢.
(٣) البيت من شواهد الكتاب: ١٧٩/٢، والمقتضب: ٤٧٧/٤، والأصول: ٢٢٧/٢، وشرح المفصّل: ١٠٣/١.

وَهذا لا يكونُ فيهِ إلّا هذا ؛ لأنهُ ليس في معنى فعل ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل))[١] .

أما المبرِّدُ فقالَ في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وغيرهِ ؛ ((وتقولُ: لا مسلمين هذين اليومينِ لك ، ولا مسلمين اليوم لك ؛ لأنهُ لا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه، إلا أن يضطرَّ الشاعر، فيُفصل بالظروفِ وَما أشبهها ؛ لأن الظروف لا يَفْصل بينَ العاملِ والمعمولِ فيه ؛ تقولُ: إنَّ في الدار زيدًا ، و إن اليوم زيدًا قائم ... ونظيرُ الظرف في ذلك المصدر، وما كان مثلهُ من حشو الكلامِ ، كقولِهِ[٢]:

أشَمُّ كأنّهُ رجلٌ عبوسٌ مُعاودُ جرأةً وقت الهوادي

أرادَ: معاود وقت الهوادي جرأةً))[٣].

وَقالَ ابن السراج إن المبردَ يُجوِّز الفصل بين (غير) ، نحو: أنا طعامك غيرُ آكلٍ ، وقال المبرد نقلًا عن ابن السراج: ((وكان شيخُنَا يقولُ: حملتهُ على (لا) إذا كانت لا تقعُ موقع غير، قال أبو بكر: والحق في ذا عندي أن يكونَ طعامُك منصوبًا بغير آكلٍ هذا ولكن تقدر ناصباً يفسرهُ هذا كأنك قلت: أنا لا آكلُ طعامكَ ، واستغنيتُ (بغير آكلٍ) ومثل هذا في العربية كثيرٌ مما يضمر إذا أتى بما يدل عليه))[٤].

وَذهب ابنُ السرّاج إلى أنهُ لا يجوز الفصل بين المضافِ والمضاف إليه فقال: (لا يجوز أن تقدم على المضافِ ولا ما اتصلَ بهِ ، ولا يجوز أن تقدمَ عليهِ نفسه ما اتصل بهِ فَتفصل بهِ بين المضاف والمضاف إليه إذا قلت: هذا يوم تضرب زيدًا، لم

---

(١) الكتاب: ١/١٧٥-١٧٩.
(٢) لم يُعرف قائلهُ ، وهو مِن شواهد المقتضب: ٣٧٧/٤.
(٣) المقتضب: ٣٧٦/٤-٣٧٧.
(٤) الأصول: ٢٢٧/٢-٢٢٨.

يجز أن تقولَ: هذا زيدًا يومُ تضربُ) ولا (هذا يومُ زيدًا تضربُ ، وكذلك: هذا يومُ ضربك زيدًا)، لا يجوز أن تُقدمَ (زيدًا) على (يوم) ولا على (ضربك)[1].

وَقد رَدَّ ابن السراج على المبردِ في تجويزهِ الفصل بـ (غير) وحملهُ على (لا) إذْ قال: ((والحق عندي أنْ يكون طعامُكَ منصوبًا بغير (آكلٍ) ولكن تقدّر ناصبًا يفسرهُ (هذا) ، كأنك قُلْتَ: أنا لا آكلُ طعامك ، واستغنيت (بغير آكلٍ) ومثل هذا في العربيّةِ كثير مما يُضمر إذا أتى بما يدلُّ عليه))[2].

أما أبو العباس ثعلب (ت٢٩١هـ) فكان قد ذهب إلى جواز الفصل بين المضافِ والمضاف إليه في ضرورةِ الشعر بِشبه الجملةِ و غيرها ؛ فقالَ: ((وأنشدَ بعضُهم: زجَّ الصّعاب أبي مزاده)) ، أرادَ زجَّ أبي مزادة الصعاب ، قال: لا يجوز إلّا في الشعر))[3] .

وقد نُسِب إلى الكوفيين جواز الفصل بين المضافِ والمضاف إليه بغير الظرفِ والجار والمجرور، ذلكَ لأن العرب قد استعملتهُ كثيراً في أشعارهم[4] .

كَما في قولِ الشاعر[5]:

فَزَجَجْتُها بِمَــــزَجَّةٍ   زجَّ القلوصَ أبي مَزَادهْ

والتقدير: زجَّ أبي مزادَهْ القلوصَ ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه ، حيث فُصِل بالمفعولِ (القلوص) بين المصدر المضاف (زجَّ) وفاعله المضاف إليه (أبي مزادةَ).

---

(١) الأصول: ٢٢٦/٢.
(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(٣) مجالس ثعلب: ١٢٥/٢-١٢٦.
(٤) يُنظرُ: الإنصاف: ٢٢٧/٢ ، وائتلاف النُّصرة: ٥٠٢.
(٥) لا يعرف قائلهُ مِن شواهد معاني القرآن الفراء: ٣٥٨/١ ، ومجالس ثعلب: ١٢٥/٢، والإنصاف: ٤٢٧/٢، وشرح المفصّل:١٩/٣

وقولُ الآخر[١]:

يُطِفْنَ بجوزيِّ المراتع لَم تَرَعَ   بواديهِ مِن قَرْعِ القِسِيَّ الكنائنِ

والتقديرُ: ((من قرع الكنائن القِسِي بنصب القسي وجر (الكنائن) فقد فُصل بين المصدر المضاف (قرع) وفاعله المضاف إليه الكنائن[٢] .

وَمع هذا فإن الكوفيينَ في كتبهم أنكروا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الجار والمجرور على مَا سمعوا مِن شعرٍ ومِن جهةٍ أخرى يُنكرونَ الفصل بغيرهما ضرورةً ؛ قال الفراء : ((ولكن إذا اعترضت صفة بين خافض وما خفض جاز إضافتهُ ؛ مثل قولك: (هذا ضاربُ في الدارِ أخيهِ) ولا يجوزُ إلا في الشعر))[٣] .

وأضاف قائلًا: ((وزعم الكسائي أنهم يُؤثرونَ النصب إذا حَالوا بين الفعل المضاف بصفةٍ فيقولون: ((هو ضَارب في غير شيء أخاهُ ((يتوهمون إذا حالوا بينهما أنَّهم نَونُوا وليس قولُ مِنْ قال: ﴿ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾[٤]، و﴿ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾[٥] ، بشيءٍ ، ونحويو أهل المدينةِ ينشدونَ قوله[٦]:

فَزَججتُها متمكِّنا   زَجَّ القلوصَ أبي مزاده

قال الفراء: باطلٌ والصواب: زجَّ القلوصِ أبو مَزَادَه))[٧].

(١) للطُّرماح بن حكيم، يُنظرُ: ديوانهُ ١٦٩، من شواهد الإنصاف: ٤٢٩/٢، وائتلاف النصرة:٥٢.
(٢) يُنظرُ: الإنصاف: ٤٢٩/٢ ، وائتلاف النصرة: ٥٢.
(٣) معاني القرآن: ٨١/٢.
(٤) إبراهيم: ٤٧.
(٥) الأنعام: ١٣٧.
(٦) لا يُعرف قائلهُ ، من شواهدِ معاني القرآن: ٣٥٨/١ ، ومجالس ثعلب: ١٢٥/٢ ، والإنصاف: ٢/ ٢٢٧.
(٧) معاني القرآن: ٨١/٢-٨٢.

ويبدو أن ابنَ جني قد أجازَ الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول و غيرِهِ ؛ ويتضحُ ذلك من قولِهِ: ((وقال: قال بعض العرب: إنهُ لصاحبُ خَصْمٍ فطنًا خصمًا. وقالَ قلتُ: إنهُ لراويةٌ لفلان ، فقال: إي واللهِ ولنفسِهِ شاعرًا، وقال: لشربةٌ مِن ألبانِ الإبلِ آبلُ ، أو حَلْبًا حارًّا أحبُّ إليّ من كذا وكذا))[١] .

ثانيًا: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامهُ:

قد يستغني المتكلم عن ذكر بعض أجزاء الكلام ؛ لأن العربية تميلُ إلى الإيجاز والاختصار ، فيعمد المتكلمُ إلى الاقتصاد في القولِ حين يجدُ أن الكلامَ وافٍ ومحقق للفائدة المرجوة ، ومن ذلك حذف المضاف وإقامة المضاف إليه في إعرابه ، نحو قولهِ تعالى: ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾[٢] ، وإنما أراد أهل القرية فعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل ، ونحو قولهِ تعالى: ﴿ **وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ** ﴾ [٣] أي حب العجل[٤].

والهدف من حذفِ المضاف هو الاختصارُ لعدم اللبس على المخاطب ، إذ قال سيبويه : ((ومما جاءَ على أتساعِ الكلامِ والاختصار قولهُ تعالى ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ** ﴾[٥] ، إنما يريد أهل القريةَ فأختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان هاهنا ومثلهُ:﴿ **بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ** ﴾ [٦] وإنما المعنى بل مكركم في الليلِ والنهارِ ؛ قال عز وجل :

---

(١) مختار التذكرة: ٤٨٣.
(٢) يوسف: ٨٢.
(٣) البقرة: ٩٣.
(٤) الكتاب: ٢١٢/١.
(٥) يوسف: ٨٢.
(٦) سبأ: ٣٣.

﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ [1] ، وإنما هو ولكن البر بر مَن آمن بالله واليوم الآخر ... ولكنه جاء على سعةِ الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى))

أما ابن جني فقد بيَّنَ أن الحذفَ يُفيد الاتساع خاصةً أنهُ قررَ قاعدة مفادها أن ((حذف الخبر أولى من حذف المبتدأ)) ؛ وذلك ((لأن حذف المضاف نوعٌ من الاتساع ، والاتساع بالأعجاز أولى منهُ بالصدور))[2] .

وَقد بيَّنَ أحكامه هذه من خلال نصوصٍ نثريةٍ وشعريةٍ اعتراها الحذف ، كما في قولهِ تعالى ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾[3].

وَهوَ ما قررهُ ابن يعيش الذي ذهب إلى القولِ : ((اعلم أن المضاف قد حُذف كثيرًا مِن الكلام وهو سائغ في سعةِ الكلامِ وحال الاختبار إذ لم يُشكِل ، وإنما سَوّغ ذلك الثقة بعلمِ المخاطب ، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقرينةِ حالٍ أو لفظٍ آخر، استغنى عن اللفظِ الموضوعِ بإزائه اقتصارًا)) [4].

أما الرضي فلا يجوز حذف المضاف وإقامة المضاف مقامه عنده ، إلاّ ما جاز فيهِ الإضمار ؛ قال: ((لا يجوز أن نقول: قامت هند وأنت تريدُ غلام هندٍ ؛ لأنه مشكل للمعنى ... وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامهُ وأعربوهُ بأعرابهِ ، والعلم فيهِ قوله تعالى: ﴿ واسأَلِ القريةَ ﴾ لأنه لا يُلبس أن المسؤول أهلها لا هي))[5].

ولذا استبعد ابن مضاءِ القرطبي قول ابن جني ((هذا جِحْرُ ضَبِّ خربٍ)) بأنهُ مِن هذا الباب ، لأنهُ مِن المواضع التي يحتاج في معرفةِ المحذوف مِنها إلى تأمل كثيرٍ وفكر طويل فلا يجوزُ حذفهُ ، لما فيهِ مِن اللبس على السامعين فحذف

(١) البقرة: ١٧٧.
(٢) الخصائص: ٣٦٢/٢.
(٣) البقرة: ١٧٧.
(٤) شرح المفصل: ٥٥٨/٣.
(٥) شرح المفصل: ٢٤/٣.

المضاف عنده لا يجوز إلّا في المواضع التي يسبق إلى فهم المخاطب المقصود مِن اللفظِ [1] ، كقولِهِ تعالى: ﴿واسألِ القريةَ﴾.

وقد وَرَدَ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه في قولِهِ تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾[2] فالمعنى قد يكونُ: ولكن البرَّ برُّ مَنْ آمنَ ، فحذف البرَّ الثاني ، وأقام (مَنْ) مقامهُ ونحو قولِهِ تعالى: ﴿ وأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ العِجْلَ ﴾[3] أرادَ: حُب العجل ، وهو مَا قالهُ سيبويهِ والفراء وقُطرب (ت٢٠٧هـ) ، والزجاج[4] .

وَمِن المحدثين مَن رأى أن الخفضَ على الجوارِ هو الأقرب إلى الصوابِ ، لأنهُ لا بُدَّ في بدل الاشتمال مِن ضمير يطابق المبدل منه في الإفرادِ والتذكيرُ وفروعهما، كقولنا: أعجبني الكتابُ مضمونهُ ، والقصيدة نسجُها ؛ ولذلك نجدُ أن النحاة قد ذهبوا إلى أن الضميرَ في الآية الآنفةِ مقدرٌ ، والمعنى (النارُ فيهِ) ، فحذف الجار والمجرور، والمجرور هو الضميرُ الرابط[5] .

ولا يخفى في الوقت نفسِهِ مَا في التقديرِ من تعقيدٍ للمعنى ومَا للتأثير الموسيقي الناتج من المناسبةِ بين المتجاورين في الحركة الإعرابية من وقع في النفس الإنسانية مِن جهةٍ أخرى[6] .

وَفي مختار التذكرةِ مَنَعَ ابن جني حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مَقامه في معرض وقوفِهِ عند قولِ الشاعر[7]:

بأوجدَ مني يوم فارقتُ مالكًا ... وقامَ بهِ الناعي الرفيعَ فاسْمَعَا

---

(١) يُنظرُ: الردُّ على النحاةِ: ٨٥.
(٢) البقرة: ١٧٧.
(٣) البقرة: ٩٣.
(٤) يُنظرُ: الكتاب ٢٧٣/١، ومعاني القرآن: ٦١/١ ، ومعاني القرآن وإعرابهُ: ١٥٦/١، وأمالي المرتضى: ٢٠٩/١.
(٥) يُنظرُ: النحو الوافي: ٤٧٩/٣.
(٦) يُنظرُ: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٤.
(٧) لمتمم بن نُويرة ، يُنظر: مختار التذكرة: ٤٥ ، وشواهد الإيضاح العضدي: ٤٧٧ ، وشرح أبيات المغني: ١٤/٦ ،

قال: ((ويجوز أن يكونَ على حذف المضاف ، أي: فما واجداتُ وَجْدِ أظار. ولا يكونُ على أن يجعل (وجْد) بمنزلةِ (رَكْب) و (سَفْر) ، لئلا يُضيفَ الشيءَ إلى نفسِهِ ، ولا يستقيم أن تحملهُ على أنهُ تَركَ المضافَ و أَخبَرَ عن المضاف إليه ؛ لأنهُ لا يجوزُ عندنا... لانه لا ضرورةَ هنا))[1].

وَهذا يعني أنهُ خَالف مذهب سيبويهِ ومن تبِعهُ مِن النحاة في تجويز هذا الحذفِ ؛ وقالَ ابن الشجري: ((إن حذفَ المضاف في كلام العربِ وأشعارها وفي الكتاب العزيز أكثر مِن أن يُحصى وأحسنَه مَا دَلَّ عليهِ معنى أو قرينةً أو نظير، أو قياس))[2] .

ونجد ابن جني في موضعٍ آخر يذهبُ إلى جوازِ حذف المضاف إذا لم يلبس ، قال: ((مما يَدلُّ على سَوْغِ حذْفِ المضاف إذا لم يُلْبِس قولُهم: (اجتمعَتْ أهلُ اليَمامة) ، فَتَرْكُ الاعتدادِ بـ(الأهل) يَشهد بما قلنا ، ألا تَرى إلى التأنيث في (اجتمعَتْ) لما كثُر (اجتمعت اليمامةُ) فأعادُوا (الأهل) لم يَحفِلوا به أُنْسًا بحذفِه فقدروا فيهِ إذْ))[3] .

ثالثًا: العطف على الضمير المجرور :

إذا كان الضميرُ مجرورًا ؛ فلا يجوزُ العطف عليهِ عندَ الأكثرينَ ؛ إلّا بإعادةِ الجار، كقولِهِ تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ﴾[4] وقولِهِ: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى

(١) مختار التذكرة: ٤٦.
(٢) آمالي ابن الشجري: ٧٩/١-٨٠.
(٣) مختار التذكرة:٣٦١ ، ويُنظرُ: الكتاب: ٥٣/١ ، والحجة: ٣٩٠/٤ ، وقد كررها ابن جني نفسُهُ في الخصائص: ٣٠٩/١.
(٤) الأنعام: ٦٤.

الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[١] ، وقولِهِ: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا ﴾[٢] ، وذهبَ يونس والفَرّاءُ إلى جوازِ العطف على الضمير المجرور مِن دون إعادةِ الجار وهو اختيارُ الشيخ))[٣].

وَذهب البصريونَ إلى أنهُ لا يجوز العطفُ على الضمير المجرور مِن غير إعادةِ الجار لهُ[٤] ، كقولنا: مررتُ بكَ وبزيدٍ ، فلا يجوز: مررتُ بكَ وزيدٍ واحتج البصريونَ بأن الضمير صَار عِوضًا مِن التنوين فلا يجوز العطف عليهِ ، وكما لا يجوز العطفُ على التنوين ، و ((الدليلُ على استوائها قولهم: يا غلامُ فيحذفون الضمير الذي هو الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشتبها لأنهما يجتمعانِ في أنهما على حرف واحدٍ وإنهما يكملان الاسم واحتجوا كذلك أن المعطوف والمعطوفَ عليهِ شريكان يصحُ في أحدهما مَا يصحُ في الآخر فلا يجوز أن يُقالَ: مررتُ بكَ وزيد))[٥] .

وَقد جَوّزَ البصريونَ إعادة الجار لضرورةِ الشِعرِ[٦] ، قال سيبويهِ: ((وقد يجوز في الشعرِ أنْ تُشرك بين الظاهرِ والمضمرِ على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر وجازَ قمت أنت وزَيْدٌ ولم يجز: مررتُ بكَ أنتَ وزيدٍ ؛ لأنَّ الفِعل يستغني بالفاعلِ ، والمضاف لا يستغني بالمضافِ إليهِ ، لأنهُ بمنزلةِ التنوينِ))[٧] .

واحتج بقولِ الشاعر[٨]:

فاليومَ قَرّبْتَ تَهْجُونا وتشتِمُنا … فاذهبْ فما بِكَ والأيام مِن عجبِ

(١) المؤمنون: ٢٣.
(٢) فصلت: ١١.
(٣) شرح ابن الناظم: ٥٤٤، ويُنظر: توضيح المقاصد وأوضح المسالك إلى ألفيةِ ابن مَالك: ٥٠٦، وشرح الأشموني: ٤٣٠/٢.
(٤) يُنظرُ: الإنصاف: ٤٦٣/٢ ، وشرح المفصّل: ٧٧/٣ ، وائتلاف النصرة: ٦٣.
(٥) شرح المفصّل: ٧٧/٣.
(٦) يُنظرُ: شرح الرضي: ٣٣٦/٢ ، وشرح المفصّل: ٧٨/٣.
(٧) الكتاب: ٣٨٢/٢.
(٨) لم ينسب لقائل معين ، مِن شواهد الكتاب: ٢٨٣/٢، وَ شرح المفصل: ٧٨/٣ ، وشرح الرضي: ٢/ ٣٣٦.

وَالشاهدُ فيهِ: عطف الأيام على الضمير المتصل الكاف المجرور بالياء مِن غير إعادةِ الجار والتقدير: فاذهبْ فما بِكَ و بالأيامِ ، وذلك في نظر البصريينَ ضرورة مِن ضرورات الشعرِ[١] .

أما أبو عليٍّ الفارسي فعدّهُ قبيحاً في أغلب كتبهِ[٢] .

أما الكوفيونَ فذهبوا إلى جواز العطف على الضمير المجرور مِن غير إعادةِ الجارِ[٣] ، وَقَد نُسِب هذا الرأيُ إلى يونس بن حبيب و الأخفش والفراء[٤] .

وَقدِ احتجوا بقولِهِ تعالى: ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾[٥] ، بجر الأرحام كما قرأ حمزة[٦] ، وقوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[٧] .

بعطف المسجد الحرام على (الهاء) في بهِ، وبكلامِ العرب المتمثل بقول الشاعر[٨]:

أكرُّ على الكيتبةِ لا أُبالي أَفِيهَا كان حَتْفِيَ أمْ سواها ؟

فعطفَ الشاعرُ (سواها) على الضَمير فيها والتقدير أم في سواها[٩] .

وبالرجوع إلى كتبِ الكوفيين وخاصة الفراء نجدهُ قد حذا حذو البصريين في منع هذا العطف فهو لا يجوزُ عندهُ إلا في ضرورةِ الشعرِ؛ فنراهُ يقولُ: ((حَدّثني شُريك بن عبد اللهِ بن الأعمش أنهُ خفض ((الأرحام)) قال وهو كقولهم: باللهِ والرحمِ

(١) يُنظرُ: الانتصاف من الإنصاف: ٤٦٤/٢.
(٢) يُنظرُ: البصريات: ٨٧٤ ، والحجة: ١٢١/٣.
(٣) يُنظرُ: الإنصاف: ٤٦٣/٢ ، وشرح الرضي: ٣٣٦/٢ ، وائتلاف النُصرة: ٦٢.
(٤) يُنظرُ: شرح ابن الناظم: ٥٤٤، و أوضح المسالك: ٥٠٦ ، وشرح الأشموني: ٢/ ٤٢٩.
(٥) النساء: ١.
(٦) يُنظرُ: السبعة في القراءات: ٢٢٦ .
(٧) البقرة: ٢١٧.
(٨) لمسكين الدارمي ، يُنظرُ: ديوانهُ ٥٣ ، ومن شواهد الإنصاف: ٤٦٥/٢ ، وشرح المفصّل: ٧٩/٣ ، وشرح الأشموني: ٤٣٠/٢.
(٩) يُنظرُ: الإنصاف: ٤٦٥/٢.

وفيه قُبحٌ ؛ لأن العرب لا تردُ مخفوضًا على مخفوضٍ وقد كُني عنهُ وقد يجوز هذا في الشِعرِ لضِيقِهِ))[١] .

بينما نجدُ ابن مَالك يقررُ أن إعادة الجارِ مع المعطوفِ جائزةً ؛ فَقَال: ((والجوازُ أصح مِن المنعِ لضعف احتجاج المانعين وصحةُ استعمالِهِ نثرًا ونظمًا))[٢].

أما ابن جني في التذكرة فقد وافق البصريينَ في هذا المنع ؛ قالَ: ((لا تكون الواو في (أخوك) ونحوِهِ إعرابًا ، لئلا يَبقى الاسمُ على حرفَين أحدهما حرفُ لِين أو على حرفٍ واحد ، نحو: ذو مَال وفُو زيد.

فإن قلت: فهو مضافٌ فقد أُمِنَ فيهِ الإجحافُ بهِ. قيل يجب أن يكون في الإضافة على حال الإفراد ، وأيضًا فإنَّ (ذو) لا يضاف إلاّ إلى المظهَر وهذا يَدعو إلى فَصْلِه لانقطاعِ النفْسِ وغيرِهِ من الفَصْل بينهما ؛ كالظرف والحال ونحو ذلك ، فيُفرَد على حرف ، ومن ثَمَّ جاز عَطفُ الظاهر المجرور على الظاهر المجرور ، ولم يَجُزْ عطفُ الظاهر على المضمر المجرور))[٣].

---

(١) معاني القرآن: ٢٥٢/١-٢٥٣.
(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٠٧.
(٣) مختار التذكرةِ: ٤٣١-٤٣٢.

التوطئة:

الفعلُ لغةً قال الخليل : ((فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا وفِعْلًا ، فالفعْلُ: المصدرُ ، والفِعْلُ: المصدرُ ، والفِعْلُ: الاسمُ))[1] .

وَقالَ ابن فارسٍ (ت٣٩٥هـ): ((فعل الفاء والعين واللام أصل صحيح يدلُّ على إحداث شيءٍ من عملٍ وغيرِهِ))[2].

وهو ((لفظٌ يُعَبّر بهِ عن جميع الأفعال (الأحداث) لاشتراكِ المتضاداتِ فيهِ ألا ترى أن القائل يقولُ (قام زيد).

فنقولُ: فعل ، وتقولُ (قعد) ، فتقول: فعل ومثلهُ (دحرجَ ودخلَ) إلى غير ذلك مِن مختلفاتِ الأفعالِ فصارت تسميةً جامعةً ، ولو جئت بغير هذهِ الأحرف أعني الفاءَ والعين واللام– عبارة عن الفعلين المتضادَين لاختل عليك هذا الأصل ولم يطرد ذلك القياس))[3].

وكان أبو البركات أول مَنْ وَضَّحَ سبب تسميته بالفعل ، عندما قال: ((سُمّيَ الفعلُ فعلًا لأنهُ يدلُّ على الفعل الحقيقي ، ألا ترى أنّكَ إذا قُلْتَ (ضرب) دل على نفس الضرب الذي هو الفعلِ في الحقيقة فلما دلّ سُمّيَ بهِ لأنهم يُسمُونَ الشيءَ بالشيءِ إذا كان منه بسبب وهو كثيرٌ في كلامهم))[4] .

أما الفعلُ اصطلاحًا فهو مِن المصطلحات التي وُجدت بوجود النحو العربي ، ويكاد يتفق النحاة العرب في تحديدِ مفهومِهِ ، وإن اختلفوا في طرق التعبير؛ فسيبويهِ، حددهُ قائلًا: ((وأما الفعلُ فأمثلة أُخذت مِن لفظِ أحداثِ الأسماء وبُنِيت لما مضى ، ولما

---

(١) مُعجم العين: مادة (فعل).
(٢) مقاييس اللغة : مادة (فعل).
(٣) كشف المشكل في النحو: ١٩٨.
(٤) أسرار العربية: ١١.

يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم يَنقطع ، ومَا هو كائن لم ينقطع... والأحداث نحو: الضرب والحمد والقتل))[١] .

وأضاف ابن السّراج قائلًا: ((الفعلُ مَا دلَّ على معنًى وزمان ، وذلك الزمان إما ماضٍ ، وإما حاضرٌ ، وإما مستقبل ، وقلنا: (وزمان) لتفرق بينه وبين الاسم الذي يدلُّ على معنى فقط))[٢] .

أما أبو علي الفارسيّ فقد قال: ((وأما الفعلُ فما كان مستندًا إلى شيءٍ ولم يُسند إليه شيءٌ))[٣] . وإنما عَدَلَ مِن عَدِل مِن الأخبار إلى الإسنادِ ؛ لأن ((مِن الأفعال مَا لا يصحُ إطلاق الأخبار عليه ، كفعلِ الأمر نحو: ليضرب ، إذ الخبر مَا دخلهُ الصدق والكذب ويصح أن يطلق عليهِ الإسناد))[٤] .

أما النحاة المتأخرونَ فعرفوا الفعلَ بعلاماتِهِ فابن مَالك (ت٦٧٢هـ) ؛ ذهب إلى القول: ((الفعلُ كلمةٌ تسند أبدًا قابلةً لعلامةٍ فرعية المسند إليهِ))[٥] .

وأضاف قائلًا في ألفيتهِ[٦]:

بِتا فَعَلَتْ وأتَت ويَا افْعَلِي ونون أَقْبَلَنَّ فِعْل ينجلي

وَقد عَقبَ ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) على قولِهِ هذا قائلًا: ((وإنما قال المصنف يا افعلي ولم يقل ياء الضمير لأن هذهِ تدخل فيها ياء المتكلم وهي لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو: أكرمني وفي الاسم نحو غلامي وفي الحرف نحو إني بخلاف ياء افعلي فإن المرادَ بها ياء الفاعلة على مَا تقدّمَ وهي لا تكون إلا في الفعلِ))[٧] .

---

(١) الكتاب : ١٢/١.
(٢) الأصول في النحو : ٤١/١.
(٣) الإيضاح العضدي : ٧/١.
(٤) المقتصد في شرح الإيضاح : ٧٦/١-٧٧.
(٥) شفاء العليل في إيضاح التسهيل : ٩٧/١.
(٦) ألفية ابن مَالك : ٩.
(٧) شرح ابن عقيل : ١/ ٢٣ .

أولا: علةُ رفع الفعل المضارع:

إنَّ الفعل المضارع معربٌ وتجري عليهِ علامات الإعرابِ كما تجري على الأسماءِ المعربة ، فـ ((الرفع والجرُّ والنصب والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماءِ المتمكنة ، والأفعالِ المضارعةِ لأسماءِ الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: ((الهمزة والتاء والياء والنون ، وذلك قولك: أفعلُ أنا ، وتفعلُ أنتَ أو هي ، ويفعل هو ، ونفعلُ نحن))[1] .

وَقد علل سيبويهِ علةَ إعراب الأفعال المضارعةِ فقال: ((وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: (إنَّ عبد اللهِ ليفعلُ) فيوافق قولك (لفاعلٌ) حتى كأنك قلت: إن زيدًا لفاعلٌ فيما تريدُ من المعنى وتلحقهُ هذهِ اللام كما لحِقت الاسمَ ، ولا تلحق فَعَلَ اللامُ ، وتقولُ: سيفعل ذلك وسَوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفينِ لمعنًى ، كما تلحق الألفُ واللامُ الأسماء للمعرفةِ))[2] .

وَ قولهُ هذا يُنبيء عن أن الفعل المضارع إنما يُشبهُ الاسم مِن وجهينِ هما[3]:

أحدهما: شبههُ بدخول لام الابتداءِ عليهِ وذلك نحو: إنَّ زيدًا ليقومُ ؛ فإنَّ هذهِ اللامَ يجوز أن تدخلَ على اسمِ الفاعلِ نحو: إن زيدًا لقائمٌ ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[4] ، ويمتنع دخول هذهِ اللام على الفعل الماضي.

والآخر: شبههُ بالتخصُّص ، وذلك أن الفعل المضارعَ يكون شائعًا فيتخصص نحو: يقوم فإنهُ يصلح للحالِ والاستقبالِ بعد أنْ كان شائعًا. وكذلك الاسم نحو: ((رجل))

---

(١) الكتاب: ١٣/١.
(٢) المصدر نفسهُ: والجزء والصفحة نفسها.
(٣) يُنظرُ: المقتضب: ١/٢ ، والأصول في النحو: ١٤٦/٢ ، وتوضيح المقاصد: ٣٠٢/١.
(٤) النحل: ١٢٤.

فإنه يصلح لجميع الرجال ، فإذا قلنا الرجل اختصَّ برجلٍ معينٍ بعد أن كان شائعًا فَأُعْرِبَ المضارع لشبهه بالاسم مِن هذهِ الجهةِ[١] .

وذكر السيرافي وجوهًا وعِللا أُخر منها ((أن تُوصف بهِ النكرات، نحو: مررتُ برجلٍ يقومُ كما يكون ذلك في الاسم ، نحو: (مررتُ برجلٍ قائم) ومنها المساواةِ في العدة والرتبة ، وأن ألفَ الوصل لا تدخل على المضارع كما دخلت على الماضي والأمر))[٢] .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ علةَ إعراب المضارع هي لأنه دخلتهُ المعاني المختلفة والأوقات الطويلة[٣] .

وَهذه العلةُ تنتقض بالحروفِ وبالفعل الماضي وذلك أن الحروفَ كذلك تدخلها المعاني المختلفةُ وهي مبنية جميعها. والفعل الماضي أطول زمنًا مِن المستقبل ، وهو مبني فكيف يُعرب الفعل المستقبل لدخول الأوقات الطويلة وهو دون الماضي في الطول؟[٤]

أما ابن الحاجب فعلّلَ لإعراب المضارع بعلةٍ تتعلق بمسألةِ العامل وذلك ((أن عامل الرفع في الفعل عامل معنوي نظير عَامل المبتدأ والخبر ، والعاملُ للنصبِ في الفعل أصلهُ أنْ... و (أنْ) الناصبة للفعل توافق أنَّ الناصبة للاسم لفظًا ومعنًى فلما اشتركا في عوامل الرفع والنصبَ شُرِّك بينهما))[٥] .

أما ابن مَالك فقدِ اتخذ منهجًا وسطًا لأنهُ جعل علّة إعراب الفعل المضارع مركبة مِن المذهب الكوفي والبصري ؛ حيث قال: ((كون الفعل المضارِع مأمورًا بهِ،

---

(١) تُنظرُ: المقتضب: ٣/١ ، والإيضاح العضدي: ٧٥ ، والمقتصد: ١١٧/١.
(٢) شرح السيرافي: ٢٨/١.
(٣) يُنظرُ: الإيضاح في علل النحو: ٨٠ ، والإنصاف: (م٧٣): ١١/٢.
(٤) يُنظرُ: شرح السيرافي: ١٩٠/٣.
(٥) الإيضاح في شرح المفصّل: ١٣/٢.

أو معطوفًا ، أو علةً، أو مستأنفًا، وهذا الضرب تتعاقب معانيهِ على صيغةٍ واحدةٍ فتفتقرُ إلى إعراب يُميز بعضها عن بعضٍ ، والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب فاشتركا في الإعراب))[١] .

وَمِن المحدثين الدكتور مالك المطلبي الذي وَجَّهَ نقدهُ لعلة البصريينَ في رفع الفعل المضارع مبينًا أنهُ تفسيرٌ يضطرنا إلى التمحُل والتعسف ؛ لأنه تحليلٌ اخضعَ تحليل التراكيب اللغوية إلى قرينةٍ لفظية واحدةٍ هي قرينة الحركة النحوية باعتبارها دالةٍ وحيدة على المعنى اللغوي ، بينما كان تفسير الكوفيين أكثر اقترابًا مِن فهم الظاهرة اللغوية ؛ لأنهم لم يأخذوا بمبدأ المشاكلةِ بين عنصرين متقابلين في المعنى والمبنى بل جعلوا العلة متمركزة في دخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة عليهِ[٢].

أما ابن جني فقد قال في مختار التذكرةِ: (((إنْ تأتي أنا كريم) لِمَ لا يَجوز؟ فقال: لأن الفعل هنا يقعُ مجزومًا ؛ فلو وقعَ هنا مرفوعًا ؛ لأنهُ إنما يرتفعُ هو لموقعِهِ موقع الاسمِ))[٣] .

وَهذا يؤكدُ أنهُ تابع سيبويهِ وجمهور النحاة البصريين في علةِ رفع المضارعِ ؛ ونرى أن مَا ذهبوا إليه أقرب إلى الصحةِ مِن المذهب الكوفي ؛ لأن علتهم وكما ذكرنا آنفًا انتفت بالحروفِ وبالفعلِ الماضي ؛ فالحروف تدخلها المعاني المختلفة وهي مبنية جميعًا ؛ والفعل الماضي أطول زمنًا مِن المستقبلِ وهو مبني فكيف يُعرّب لدخول الأوقات الطويلة عليهِ وهو دون الماضي في الطولِ[٤] .

---

(١) شرح التسهيل: ٣٤/١.
(٢) يُنظرُ: الزمن واللغة : ١٣٥ .
(٣) مختار التذكرة: ١٣٤.
(٤) يُنظرُ: شرح السيرافي: ١٩٠/٣.

ثانيًا: ارتفعَ الفِعلُ بعد (قد) و (السين):

اتفق النحاةُ على أنَّ (قَدْ) الحرفية مختصةٌ بالفِعْلِ المتصرف الخبري ، المثبت المجرد مِن جازمٍ وناصبٍ وحرف تنفيسٍ ، وهي معهُ تقوم مقام الجزء[١] .

واختلفت عباراتهم في معناها ؛ فقيل هي حرف توقع وقِيلَ: حرف تقريب[٢] .

وبَيَّنَ سيبويهِ أن (قد) جوابٌ لقولِهِ: لمّا يَفْعَلْ قال: ((وأما (قد) فجواب لقولِهِ: لَمّا يفعل ، فتقولُ: قد فَعَلَ. و زعم الخليلُ أن هذا الكلامَ لقوم ينتظرونَ الخبرَ و (ما) في (مَا) مغيرةً لها عن حالِ (لم) كما غُيرت (لو) إذا قُلتَ: (لوما) ونحوها. ألا ترى أنك تقولُ: (لَمّا) ولا تتبعها شيئًا ، ولا تقولُ ذلك في (لم) وتكون قد بمنزلةِ (رُبَّما) قال الهذلي[٣] :

قَدْ أتْرُكُ القِرْنَ مُصفرًا أناملُهُ   كأنَّ أثوابَهُ مُجَّت بِفِرصادِ

كأنهُ قال: رُبَّما))[٤] .

وَقد ذكر الزجاجي أنَّ معنى ((قد هو التأكيدُ ، وقِيل التقريب إذا دخل على الماضي ومعناهُ التحقيق مع المضارع))[٥] .

---

(١) يُنظرُ: رصف المباني: ٤٥٦ ، والجنى الداني :٢٥٤ ، ومغني اللبيب: ١٧١.
(٢) يُنظرُ: الجنى الداني: ٢٥٤ .
(٣) البيت لعبيد بن الأبرص ، يُنظرُ: ديوانهُ: ٧١ ، ويُنظرُ: المقتضب:٤٣/١ وشرح المفصل: ١٤٧/٨ ، وخزانة الأدب: ٥٠٢/٤.
(٤) الكتاب: ٢٢٣/٤-٢٢٤.
(٥) حروف المعاني: ١٣.

وقد ذُكِر أيضًا أنّ لها أربعة مواضع هي أن تكونَ جوابًا لتوقعِ، وبمعنى (رُبَّما) نحو: قد يكون كذا وكذا ، واسمًا بمعنى (حَسْب)[1] .

وَ(قد) عند المالقي حرف إخبارٍ تلزم الفِعْلُ ماضيًا أو مضارعًا ، فتكون مع الماضي حرف تحقيق نحو: قد قام زيدٌ. وتكون مع المضارع حرف توقع تارةً ، وهو الكثير فيها نحو: قد يقوم زيد في تقدير جوابِ مَنْ قالَ. يقوم زيدٌ أولا ، وقد تكون مع المضارعِ حرف تحقيق وهو قليل أو حرف تقليل وهو قليلٌ أيضًا ومعنى الإخبار في جميع ذلك فهو الخاص بها الذي تبقى بهِ[2] .

أما المرادي وابن هشام فذكرا لها خمسةَ معانٍ هي: التوقع، والتقريب، والتقليل، والتكثير، والتحقيق[3] .

أما السينُ فهي حرفٌ غير عاملٍ تدخلُ على الفعلِ المضارعِ ، فتخلصه للاستقبالِ بعد أنْ كان محتملًا الزمانينِ[4] ، كقولِهِ تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[5] .

وَقد أشارَ إليها سيبويهِ في (باب مجارى أواخر الكلم مِن العربيةِ). فقال: ((وتقولُ: سيفعلُ ذلك ، وسوف يفعلُ ذلك ؛ فتُلحقها هذين الحرفينِ لمعنىً. كما تُلحق الألفُ واللامُ الأسماء للمعرفةِ))[6] .

---

(١) يُنظرُ: الأُزهية في علم الحروف: ٢٢٠-٢٢١.
(٢) يُنظرُ: رصف المباني: ٤٥٥-٤٥٦.
(٣) يُنظرُ: الجنى الداني: ٢٥٦-٢٥٧ ، ومغني اللبيب: ١٧٢-١٧٤.
(٤) يُنظرُ: الكتاب: ٣٥/١ ، ومعاني الحروف: ٥٢ ، ورصف المباني:٤٥٩ ، والجنى الداني:٥٩ ، ومغني اللبيب: ١٣٩.
(٥) النبأ ٤.
(٦) الكتاب: ١٤/١.

وقالَ في ((باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعلُ ولا تُغير الفِعْل عن حَالهِ التي كان عليها قبل أن يكون قبلهُ شيء منها)) ؛ ((ومن تلك الحروف أيضًا (سوف يَفْعَلُ) ؛ لأنها بمنزلةِ السين التي في قولك: سيفعلُ ، وإنما تدخل هذهِ السين على الأفعالِ ، وإنما هي إثباتٌ لقولِهِ: لن يَفعلَ ، فأشْبَهتْها في ألّا يفصل بينها وبين الفعل))[١] .

أما الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي فذهبا الى أن (قد فعل) تدلُ على وقوعِ الحدثِ تمامًا قبل زمن التكلم قليلًا [٢] .

أما ابن جني في التذكرةِ فلم يتحدث عن الدلالةِ التي تستفادُ مِن دخولِ هذينِ الحرفين على الفعلِ المضارع بل علَّلَ ذلك بأنهما جاريان مجرى جزء مِن الفعلِ ؛ أي أنهما يجريان مجرى حرف المضارعةِ إذْ كانت غير عاملةٍ ؛ فصرَّح قائلًا: ((ارتَفَعَ الفعلُ بعد (قد) و (السين) – وإن لم تقعَ هناك موقعَ الاسم– لأنَّ (قَدْ) و (السين) و (سوف) جَرَت مَجرى جُزءٍ مِن الفعل.

فإن قُلت: فـ (لَمْ) و (لن) جَرَتا كذلك.

فلأنّ (لم) و (لن) عَاملانِ ، ومرتبةُ العامل أن يكونَ قبل المعمول ، وإذا كان قَبْله لم يَجُز أن يَجري مجرى جزءٍ منهُ ، وأيضًا فإنَّ (السين) و (قد) تَجري مجرى حرف المضارَعة ، إذ كانت غيرَ عاملة ، وليس كذلك (لم) و (لن) ؛ ولذلك دخلت عليه اللامُ في نحو ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾[٣]))[٤].

---

(١) الكتاب: ١١٥/٣.
(٢) يُنظرُ: في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٠٢ ، و الفعل زمانهُ وابنيتهُ : ٢٧ .
(٣) الضحى: ٥.
(٤) مختار التذكرةِ: ٢٠٠.

وَهذا يعني أنهُ انفرد عن النحاةِ ببيانهِ العلّةَ في ارتفاع الفعل المضارع بعد قد والسين وسوف بينما أكدَ غيرهُ المعاني التي تُستفادُ مِن دخولِ هذهِ الأحرف على الفعل المضارع كما مَرَّ آنفًا.

ثالثًا: نصب الفعل المضارع بعد الفاءِ على إضمار أنْ ومعانيهِ:

ينتصبُ الفعل المضارع بعد الفاءِ المسبوقةِ بنفي محضٍ أو طلب محضٍ بالفعلِ[١] ، وتسمى هذهِ الفاء بفاءِ السببيةِ[٢] ، وذلك لأن ما قبلها يكون سببًا لما بعدها ، وتسمّى أيضًا بفاءِ الجوابِ[٣] ؛ لأن مَا بعدها يكون جوابًا أو نتيجةً لما قبلها. قال تعالى:

﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[٤] ، فالكون معهم سببٌ للفوز العظيم والفوز نتيجةٌ للكون معهم[٥] .

وَقد علل سيبويهِ نصب الفعل المضارع بعد الفاء بقولِهِ: ((اعلم أن ما انتصب في بابِ الفاء ينتصبُ على إضمارِ ((أنْ))... تقول: لا تأتيني فتُحدِّثني لم تُرد أن تُدخِلَ الآخر فيما دخل فيهِ الأول ، فتقول: لا تأتيني ولا تُحدّثني ، ولكنك لما حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم كأنك قلت: ليس يكون منك إتيان فحديثٌ فلما أردت ذلك استحال أن تضُمَّ الفعل إلى الاسمِ فأضمروا ((أن)) لأن ((أنْ)) مع الفعل بمنزلةِ الاسم ، فَلَمَّا نَووا أن يكون الأول بمنزلةِ قولهم: لم يَكُنْ إتيان استحالوا أن يضموا الفعْل فلما أضمروا ((أنْ)) حسُنَ لأنهُ مع الفعل بمنزلةِ الاسم))[٦] .

---

(١) يُنظرُ: شرح ابن عقيل: ٤/١١.
(٢) يُنظرُ: أوضح المسالك إلى ألفيةِ ابنِ مالك: ٤/ ١٧٨.
(٣) يُنظرُ: الجنى الداني في حروف المعاني: ٦٦.
(٤) النساء: ٧٣.
(٥) يُنظرُ: الجنى الداني: ٦٦.
(٦) الكتاب: ٣/٢٨.

وَهذا هو مذهب البصريين ؛ معللين ذلك بأن الأصل في الفاءِ أن يكون للعطفِ والأصل في حروف العطفِ ألا تعملَ ؛ لأنها لا تختص إذْ إنَّها تدخلُ تارةً على الأفعالِ وتارةً على الأسماءِ. ولما قُصِد أن يكون الثاني في غيرِ حكم الأول وحُوِل المعنى إلى الاسمِ ، فاستحال أنْ يُضم الفعل إلى الاسمِ فوجب تقدير أن ؛ لأنها مع الفعل بمنزلةِ الاسم ، ولأنها هي الأصل في عوامل النصبِ في الفِعل[١] .

بَيْدَ أن البصريين لا ينفون كون الثاني مخالفًا للأولِ في المعنى لكنهم ينفونَ كون الناصب للمضارعِ هو الخلاف نفسهُ أو الفاء نفسها. وهذا ما أوضحهُ ابن السراج بقولِهِ: ((اعلم أنّ ما ينتصب في بابِ الفاء ينتصب على غير معنى واحدٍ وكل ذلك على إضمارِ ((أنْ)) إلا أن المعاني مختلفةٌ ، كما أن قولك: يعلمُ اللهُ يرتفعُ كما يرتفعُ ((يذهبُ زيدٌ ، ((وعَلِمَ اللهُ)) يُفتح كما يُفتح ذهبَ زيدٌ ، وفيها معنى اليمين))[٢] .

وقد تبعَ رأيهُ هذا أكثر النحاة ومنهم الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) ، والمبرد ، والفارسي وابن هشام الأنصاري (ت٦٧١هـ)[٣] .

أما الكوفيونَ فيرون أن الفعلَ المضارعَ منصوب بالخلافِ وعلتهم في ذلك أن الجواب مخالف لما قبله ؛ لأن ما قبلهُ أمرٌ أو نهي أو نفي ؛ فإذا قلتَ: إيتِنا فنُكرمَك)) لم يكن الجواب أمرًا ، وإذا قلت: لا تنقطعَ عنا فنجفُوَك لم يكن الجواب نهيًا ، وإذا قلت: ((ما تأتينا فتحدّثنَا)) لم يكن الجواب نفيًا ، فلما لم يكن الجواب شيئًا من هذهِ الأشياء كان مخالفًا لما قبلهُ وبمخالفتِهِ وجب نصبه[٤] .

---

(١) يُنظرُ: ائتلاف النُّصرة: ١٢٧.
(٢) الأصول في النحو: ١٨١/٢.
(٣) يُنظرُ: معاني القرآن: ٦٥/١-٦٦ ، والمقتضب: ١٣/٢-١٤ ، والمسائل المنثورة: ١٤٧/٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٦٨.
(٤) يُنظرُ: الإنصاف (م٧٦): ٨٩/٢.

ولذلك نجد الفراء يقولُ: ((عَطَفتْ مَا بعدها على غيرِ شكلِهِ كما قيل: ((لا تظلم فتندمَ)) ، ودخل النهي على الظلمِ ، ولم يدخل على الندمِ. قال فلما عطفت فعلًا على فعلٍ لا يُشاكله في معناه ، ولا يدخل عليهِ حرف النهي كما دخل على الذي قبله استحق النصب بالخلافِ))[١] .

وقد أبطلَ ابن عصفور مَا ذهب إليه الكوفيونَ ومنهم الفراء مِن قبل أنهُ لو كان الخلافُ ناصبًا لقُلت: ((ما أقامَ زيدٌ عمرًا)) فتنصب لمخالفة الثاني الأول ، وأيضًا فإنه ليس الثاني لمخالفة الأول بأولى مِن نصبِ الأول لمخالفة الثاني[٢] .

وقد أوضحَ الدكتور عبد المحسن كاظم آراء القدماء في الفاء الواقعة في جواب الطلب المحض ، وأن الفعل المضارع بعدها يكون منصوبًا ، وعامل النصب قدرهُ البصريون بـ (أن) المصدرية المحذوفة ، وقدرهُ الكوفيون بالصرفِ وليس بالفاء نفسها موافقًا إياهم في مذهبهم هذا لأنهم يسمون الواو والفاء أحرف الصرف أي العطف [٣].

أما ابن جني فقال في مختار التذكرة: ((وإذا قال: (ما تأتيني فتُحدِّثَني) فما بعد الفاء في تقدير اسمٍ قَدْ عُطِفَ على اسمٍ قد دَلَّ عليهِ (تأتيني) ؛ لأن الأفعال تَدلُّ على مصادرِها. وكذلك إذا قال : (لا تَفعلْ فَأَضْربَك) ، فالتأويل على ما قال سيبويه أنَّ المنصوب معطوفٌ على اسمٍ كأنه قال: ليس إتيانٌ فحديثٌ ، ولا يكن فِعلٌ فضَرْبٌ. وهذا تمثيل . وقد فسَّر هذا وقوَّاه ودَلَّ على أن الثانيَ المنصوبَ مِن الجملةِ الأولى ، وإن كانت الأولى سببًا لهُ

---

(١) يُنظرُ: قولهُ في الحلل في إصلاح الخلل مِن كتاب الجمل: ٢٥٥.
(٢) يُنظرُ: شرح الجمل الزجاجي: ٨٦/٢.
(٣) يُنظرُ: تعددُ المعنى الوظيفي للأدوات النحوية : ٣٨ .

قال: اعلم أنَّ ما يَنتصب على باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد ، وكُلُّ ذلك على إضمار (أنْ) ، إلاّ أنَّ المعاني مختلفة))[١].

وَنلاحظ أنهُ تابعَ سيبويهِ في علةِ نصبِ الفعل المضارع بعد فاء السببية ؛ خاصة أنَّ مذهبهُ هو المرجّح لدينا ؛ وذلك لأنهُ لو قُلنا ((زِرْني و فأُكرمَكَ)) فإن واو العطف قد دخلت على فاءِ العطفِ لأن الفاء قد ثبت لها العطف ولا يجوز دخول حرفٍ على مثلهِ ، وبما أن الفاء قَد ثبُت لها العطف وأن حروف العطفِ لا تعمل ؛ لذلك وجب أن يكون الفعل منصوبًا بـ ((أن)) مضمرة وجوبًا بعد هذهِ الفاء.

رابعًا: نصب الفعل المضارع بعد حتى:

ذهبَ البصريونَ إلى أن (حتّى) ناصبةٌ للفعل المضارعِ بتقدير (أنْ) المضمرة بعدها ؛ لأنها مِن عواملِ الأسماءِ ؛ وعواملِ الأسماء لا تعملُ في الأفعالِ ؛ بينما ذهب الكوفيونَ إلى أنها ناصبةٌ للفعل المضارع بنَفسها[٢] .

وَ حتّى الداخلة على الفعلِ المضارعِ لها معنيانِ:

الأول: أن تكونَ للغايةِ بمعنى (إلى أنْ) ، وعلامتها أنْ يحسن في موضعها (إلى أنْ)[٣] ، كقولِ الشاعرِ[٤] :

وَتُنْكِرُ يَوْمَ الرَّوعِ ألوانَ خَيْلِنا   مِنْ الطَّعْنِ حتّى تَحسب الجونَ أشقرا

---

(١) مختار التذكرة: ٤٠٣-٤٠٤.
(٢) يُنظرُ: حروف المعاني: ٦٤ ، و الأزهية: ٢٢٤ ، ورصف المباني ، والجنى الداني:٥٥٤ ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاةِ الكوفة والبصرة: ١٥٣-١٥٤.
(٣) يُنظرُ: الجنى الداني: ٥٥٤.
(٤) البيت للنابغة الجعدي ، ديوانهُ: ٧٠ ، ومن شواهدِ الأزهية: ٢٢٤ ، وجمهرة أشعار العرب: ٦٢٩.

و **الثاني:** أن تكون للتعليلِ بمعنى (كي)[1] ، وعلامتها أنْ يحسن في موضعِها (كي)، نحو: سِرْتُ حتّى ادخل المدينة .

وَأضاف المُرادي وابن هشام الأنصاري معنىً ثالثًا ؛ وهو أنْ تكونَ بمعنى (إلّا أنْ) فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع[2] ، كما في قولِ الشاعر[3] :

ليس العطاءُ مِن الفُضُول سَمَاحةً حَتّى تجودَ ، ومَا لديك قليلُ

وَقال المُرادي في تعليقِهِ على هذا المعنى: ((وقول سيبويهِ في قولِهم: ((واللهِ لا أفعلُ كذا إلا أنْ تفعلُ: والمعنى: حَتّى أنْ تفعلَ ، ليس نصًا على أن (حتّى) إذا انتصبَ مَا بعدها تكون بمعنى (إلّا أنْ) لأن ذلك تفسير معنى ، ولا حجة في البيتِ لإمكانِ جَعْلِها فيهِ بمعنى (إلى)))[4].

---

(١) يُنظرُ: الأزهية: ٢٢٤ ، ورصف المباني: ٢٦٠ ، والجنى الداني:٥٥٤.
(٢) يُنظرُ: الجنى الداني: ٥٥٤ ، ومغني اللبيب: ١٢٨.
(٣) نسبهُ السيوطي إلى المقنع الكندي ، يُنظرُ: شرح شواهد المغني: ١٢٨ ، وبلا نسبة في الجنى الداني: ٥٥٥ ، ومغني اللبيب: ١٢٨.
(٤) الجنى الداني: ١٥٥.

ومِن المحدثين الدكتور عبد الكاظم محسن الياسري ، رَدّدَ ما ذهب إليه القدماء من أن حتى تأتي لمعانٍ مختلفةٍ ، وأن الفعل المضارع قد يقع بعدها فيكون منصوبًا بـ (أنْ) مضمرة عند البصريينَ ؛ فيكون المصدرُ المؤول في محلِ جرٍ ، كما في قولهِ تعالى : ﴿ حتى يقولُ الرسولُ ﴾[1] ؛ لأنها مختصةٌ عندهم بجر الأسماءِ الظاهرة، ولا تدخلُ على الضمائر ، وخالفهم الكوفيون الذين ذهبوا الى أنها ناصبةٌ، وليست جارة [2].

وَقد وافقَ ابن جني البصريين في أن حتّى تكونُ ناصبةً للفعل المضارعِ إذا أضمرت بعدها (أنْ)[3] ؛ قالَ: ((والدليلُ على أنَّ الواوَ والفاء يُضمَر بعدهما (أنْ) ولا تكونان ناصبتين أنك لا تُدخِل عليهما حرف العطف . و (حتَّى) إذا قدَّرتَها جارَّةً أضمرتَ بعدها (أنْ) ونصَبْتَه لأنْ تَقعَ على شيءٍ تَجرُّه ؛ لأنها لا تُلغَى جارةً؛ فإذا وقَعَت على الجُمل وقَعَ الفعلُ بعدها مرفوعًا))[4].

خامسًا: الجازم لجواب الشرط في الفعل المضارع:

الفعلُ المضارعُ في اللغةِ هو ((الذي يضارعُ الشيءَ كأنهُ مِثلهُ وشبهُهُ))[5] . والمضارعةُ المشابهةُ ، وإنما سُمِي هذا الفعل مضارعًا ؛ لمشابهتِهِ الاسم في جوانب متعددة[6] .

---

(١) البقرة: ٢١٤ .
(٢) يُنظرُ: تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية: ١٣٦ .
(٣) يُنظرُ: الكتاب: ٢٨/٣ ، ومعاني القرآن (الأخفش): ٧٣/١ ، والمقتضب: ٦٥/٢ ، والإيضاح العضدي: ٣٢١ ، وشرح الرضي: ٧٨/٤.
(٤) مختار التذكرة: ٨٥.
(٥) العين: ٢٧٠ .
(٦) يُنظرُ: لسان العرب: ٢٢٣/٨.

والفعل المضارع اصطلاحًا: هو مَا كان في أولِهِ إحدى الزوائد الأربع ، وهي الألف والتاء ، والياء ، وَ النون ، وذلك نحو: أذهب ، وتذهب ، ويذهبُ ، ونذهبُ ، ويدلُّ الفعل المضارع على حصولِ الحدث في الزمن الحاضر أو المستقبل[١] .

وَيُجزمُ الفعل المضارِع إذا دخلتهُ أداة مِن أدواتِ الجزم وتكون علامة جزمِهِ السكون إذا كانَ صحيح الآخر ، نحو: لم يذهب ويُجزم بحذفِ حرف العلةِ إنْ كان معتل الآخر ، نحو: لمْ يخشَ ، ولم يغزُ ، وَلم يرمِ ، ويُجزم بِحذفِ النون إن كان من الأفعال الخمسةِ[٢] .

وينجزم الفعل المضارع الواقع بعد الطلب مسببًا عن ذلك الطلب المتقدم ، كما أن جزاء الشرطِ مسبَّبٌ عن فعلِ الشرطِ ؛ وقد اختلفت وتعددت أقوال العلماء في علةِ جزم الفعل المجَازى بهِ (جواب الطلب) ؛ فقد بَيَّنَ سيبويهِ (ت١٨٠هـ) أن هذا الجواب انجزم بالطلبِ نفسِهِ ؛ إذْ قال: ((وإنما انجزمَ هذا الجواب كما انجزمَ جواب (إنْ تأتني) بـ (إنْ تأتني) ؛ لأنهم جعلوهُ معلَّقًا بالأول غير مستغنٍ عنهُ إذا أرادوا الجزاء ، كما أنَّ (إن تأتني) غير مستغنيةٍ عن آتِكَ))[٣] .

وَتابعهُ في هذا المبردِ الذي ذهب إلى القولِ: ((واعلم أنَّ جواب الأمرِ والنهي ينجزمُ بالأمرِ والنهي كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء ؛ وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكونَ جزاءًا صحيحًا))[٤] .

---

(١) يُنظرُ: الأصول في النحو: ٣٩/١ ، والمفصل: ٣٢١/١.
(٢) يُنظرُ: اللمحة في شرح الملحة: ٨٥١/٢.
(٣) الكتاب: ٩٣/٣-٩٤.
(٤) المقتضب: ١٣٥/٢.

وتابعهما في هذا ابن خروف الاشبيلي (ت٦٠٩هـ) ، وابن مالك ، والرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)[(١)] .

أما الفراء فذهب إلى أن جواب الطلبِ إنما انجزمَ بنيةِ الجزاء ومعناه معنى الأمر ، ففي تفسير قولِهِ تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾[(٢)] . قال: ((جُزمت ((يُقيموا)) بتأويل الجزاء ومعناهُ – واللهُ أعلمُ – معنى أمر ، كقولك: قُل لعبدِ اللهِ يذهبْ عَنّا تريدُ: اذهبْ عَنَّا فجُزِم بنيّة الجزم وتأويله الأمر))[(٣)].

أما السيرافي فقد جعل علةَ جزم جواب الطلب بشرطٍ مقدَّر ، أي أنهُ مجزوم بإضمار شرطٍ بعد الطلبِ ، وقِيل الجواب ؛ فقال: ((جُزِم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ، بإضمار شرطٍ في ذلك كلِهِ ، والدليل على ذلك قول: إن الأفعالَ التي تظهر بعد هذهِ الأشياء إنما هي ضمانات يضمنها ويعِد بها الآمر والناهي والمستفهم والمتمنّي والعارض... فقولك: (إئتِني آتِك) يُقدّر بعد قولك: (إئْتِني) إنْ تأتِني آتِكَ ، وتقولُ في النهي: ((لا تَدْنُ منهُ يكن خيرًا لك تقديره: لا تدنُ منهُ إلا تدنُ منهُ يكن خيرًا لك))[(٥)] ، وقد وافقَهُ أبو علي الفارسي ، والجرجاني (ت٤٧١هـ) والأشموني (ت٩٠٠هـ)[(٦)].

أما ابنُ يعيش فقد أوضح هذهِ العلةَ فقال: ((فإذا قُلت في الأمر: ((ائتني أُكرمك وأحسنْ إليَّ أشكُرْكَ)) فتقديرهُ بعد قولك: ((ائتِني)) إنْ تأتني أُكرمك)) كأنك ضمنت الإكرامَ عند وجودِ الإتيانِ))[(٧)] .

---

(١) يُنظرُ: شرح كتاب سيبويه: ١٧٧ ، وشرح الكافية الشافية: ١٢٩/٢ ، وشرح الرضي: ١١٧/٤.
(٢) إبراهيم: ٣١.
(٣) معاني القرآن: ٧٧/٢.
(٥) شرح كتاب سيبويه: ٢٩٩/٣.
(٦) يُنظرُ: التعليقة: ٢٠٢/٢-٢٠٣ ، والجمل: ٢٣ ، وشرح الأشموني: ٥٦٨/٣.
(٧) شرح المفصل: ٢٧٤/٤.

أما ابن عصفور الإشبيلي فذهب إلى أن أفعال الطلبِ جزمت جوابها ((لنيابتها مناب الشرطِ وفعلِهِ فالأصل عندهم في ((أطِع اللهَ يغفرْ لك)) إنْ تطِع اللهَ وأقيم أطع اللهَ مقامهُ))[1] .

ذكر أبو البركات هذا في المسألة (٨٤) فقال ((وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه)) وحجة من يرى ذلك ((لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط ؛ فلا ينفكّ أحدهما عن صاحبه ، فلما اقتضاه معًا وجب أن يعملا فيه معًا ، كما قلنا في الابتداء والمبتدأ بأنهما يعملان في الخبر ، فكذلك هاهنا))

وردّ أبو البركات هذا الرأي بقوله ((غير أن هذا القول وإن اعتمد عليه كثير من البصريين فلا ينفكّ من ضعف ، وذلك لأن فعل الشرط فعل والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل ، و (إنْ) له تأثير في العمل في الفعل ، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له))

وَبهذا يكون ابن جني مخالفًا لما ذهب إليهِ سيبويهِ وغيره مِن النحاة ؛ واعتمد عليه كثير من البصريين بحسب مَا وقفنا عليهِ مِن آراء غيرهِ مِن النحاةِ وَنرى أن مَا ذهب إليه قريب مِن التعليل النحوي القائم على فَهْم واستيعاب الأحكامِ للمسألةِ.

(١) شرح جمل الزجاجي: ١١٧/٢.

سادسًا: تقديمُ جواب الشرطِ على فِعْلِ الشرطِ:

إن الأصلُ في جملةِ الشرطِ أن تتصدرَ أداة الشرطِ وتليها عبارةِ الشرطِ ، ثم عبارة الجواب ؛ لأن الشرطَ كالاستفهامِ لهُ صدرُ الكلامِ ، ولا يتقدم عليهِ مَا كانَ في حيزهِ ؛ لذلك نجد النحاة عند تقديمِ الجوابِ يذهبونَ إلى تقدير جوابٍ يُفترض أنهُ محذوف لدلالةِ مَا قبل الأداة مِن كلام عليهِ ، ويعدون هذا لازمًا ؛ لضعف أداة الشرطِ وانحطاطها عن مستوى الفعل في القدرةِ على العمل فيما قبلها[١].

فقد ذهبَ الزجاج في تفسيرِ قولهِ تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَّأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ** ﴾[٢] إلى أن قومًا رَأوا أن معنى ذلك: لَولا أن رأى برهانَ ربِّهِ لهم بها ، مستبعدًا بقولِهِ: ((إذ لو كانَ الكلامُ ولَهَمَّ بها لولا أن رأى– أي: برهان ربهِ لكن يجوزُ على بُعْد ، فكيف مع سقوط اللامِ ؟))[٣] .

وَقد أنكر النحاس (ت٣٣٨هـ) هذا التقديمَ وعدهُ مُحالًا ، ولا يجوز في اللغةِ ولا في كلامٍ من كلام العرب ، فلا يُقالُ: قام فلانٌ إن شاءَ اللهُ ، ولا قام فلان لولا فلانٌ[٤] .

---

(١) يُنظرُ: المفصل: ٤٤١ ، وشرح المفصّل: ٧/٩.
(٢) يوسف ٢٤.
(٣) معاني القرآن وإعرابهِ: ١٠١/٣.
(٤) يُنظرُ: إعراب القرآن: ٢٩٠/٢.

وبَيَّنَ الزمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) العلة في عدم جواز تقديم جواب الشرطِ على فِعلِهِ؛ فقال: ((فإن قلت: لِمَ جعلت جواب لولا محذوفًا يدل عليهِ (هَمَّ بها) وهَلا جعلتهُ هو الجواب مقدمًا ؟ قلتُ: لأن لولا لا يتقدم عليها جوابها ، مِن قبل أنهُ في حكمِ الشرطِ ، وللشرطِ صدر الكلامِ ومع مَا في حيزهِ من الجملتين مثل كلمةٍ واحدةٍ ، ولا يجوز تقديم بعض الكلمةِ على بعضٍ))[١] .

وَ قال الأنباريُّ : ((فكما لا يجوز أن يعملَ مَا بعد الاستفهامِ فيما قبلهُ فكذلك الشرط وما وردَ مِن الشواهد وقول العرب: أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ ، فهو دليلٌ على الجواب وليسَ الجواب))[٢] .

وَنسب السيُّوطيُّ جواز تقديم جواب الشرطِ على فعلِهِ للكوفيين والأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) سواءً أكان الشرطُ فعلا مَاضيًا أم مُضارعًا[٣] .

ومَنع ابن جني تقديم جواب الشرطِ إذا كان دالًا على الجوابِ على فعلِهِ ؛ قال: ((الفعلُ إذا انجزمَ لم يأتِ قبلَهُ مَا يكون دالًا على جوابِهِ وبَدلًا منهُ ، نحو أنت ظالمٌ إن تفعلْ ؛ هذا لا يجوز لأنَّ تقديره: إنْ تَفعلْ تَظلمْ ، وصار قولُه: (أنت ظالمٌ) بدلًا منهُ ودليلًا عليه ، ولكن يَجوز: (أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ) ؛ لأنك لم تَجزم الشرطَ فيَجب جزمُه بجوابٍ أو الفاء.

فأما حقُّ جوابِ الجزاء فإنهُ لا يَتقدَّم أبدًا ؛ انجزمَ الفعلُ أو لم يَنجزم ؛ وجماعُ هذا أن يقالَ: إنّ فِعْلَ الشرطِ إذا انجزَمَ لم يَحسُن أن يكونَ جوابُه إلاّ مجزومًا أو بالفاءِ ، فاعرفْه))[٤] .

---

(١) الكشّاف: ٤٣٩/٢.
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٦٩/٢.
(٣) يُنظرُ: همع الهوامع: ٦١/٢.
(٤) مختار التذكرة: ١٢٨.

أولا: علة بناء الفعل الماضي على الفتحِ:

الفعل الماضي: هو الفعلُ الدالُ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ قبل زمانك[١].

وَحدهُ الفاكهي (ت٩٧٢هـ) بأنهُ: ((كلمةٌ دَلَّتْ وضعًا على حدثٍ وزمان انقضَى))[٢].

وَهو مبنيٌّ على الفتحِ إلا أن يعرضَهُ مَا يُوجب سكونه أو ضمَّهُ ، وعلامته قبول تاء الفاعل نحو: ذَهَبْتُ وتاء التأنيث الساكنة نحو: ذَهَبَتْ[٣] .

إنَّ الأصلَ في الأفعالِ البناء ، والأصل في البناءِ السكون إلّا أنَّ الفعل المضارع أُعْرِب لعلة. وجاء الفعلُ الماضي على خلافِ الأصلِ فبُني على حركةٍ ولم يُبْنَ على السكونِ[٤] .

وَما يجيء على خلافِ الأصل تُطلب علتهُ ؛ وقد بَيَّنَ سيبويهِ علة بنائِهِ على الفتحِ بقولِهِ: ((والفتحُ في الأفعالِ التي لم تُجْرِ مجرى المضارعةِ قولهم: ضَرَبَ وكذلك كلُّ بناءِ مِن الفعلِ كان معناهُ ((فَعَلَ)) ولم يُسكِّنوا آخر ((فعل)) لأن فيها بعض مَا في المضارعةِ تقولُ: ((هذا رجلٌ ضَرَبَنا)) فتصفُ بها النكرة وتكون في موضع ((ضارب)) وتقولُ: ((إنْ فَعَلَ فَعلْتُ)) فيكون في معنى ((إنْ يَفْعَلْ أفْعَلْ)) فهي فعلٌ كما أن المضارعَ فعل وقد وقعت موقعها في ((إنْ)) ووقعت موقع الأسماء في الوصف))[٥] .

---

(١) يُنظرُ: المفصل: ٣١٩/١.
(٢) شرح كتاب الحدود النحوية: ٩٨.
(٣) يُنظرُ: شرح قطر الندى: ٤٥.
(٤) يُنظرُ: الإيضاح في علل النحو: ٧٧ ، وشرح الرضي: ٢٠٤/٢، والإيضاح في علل النحو: ٧٧.
(٥) الكتاب: ١٦/١.

وَهذا يعني أن علة بناء الفعل الماضي على الفتحِ عند سيبويهِ هي أنهُ واقع موقعَ الأسماءِ في الوصف و موقع الأفعالِ في الجزاء وقد تبعهُ في علتهِ هذهِ المبرد، وابن السّراج ، والفارسي ، والجرجاني ، والرضي ، والأشموني [1] .

وَقد ذكر الرماني أن الفعل الماضي مبنيٌّ على الفتحِ لمقاربتهِ المضارع مِن جهتينِ[2] .

الأولى: أنه يُوصَفُ بالمضارعِ في قولك: مررتُ برجلٍ ضَرَبَنا بمنزلةِ يضربنا في الصفةِ.

و **الثانية:** أنهُ يقعُ في ((إنْ)) إذا قلت: ((إنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتَ)) فهو في موضع ((إنْ تضربْ أضرِبْ)).

أما الفراء فذَهبَ إلى أن الفعلَ الماضي مبني على الفتحِ ؛ لأنهُ يلحق بهِ ألف الاثنين وَهذهِ الألف تُوجِب فتح مَا قبلها فوجب أن يكون الواحدُ محمولًا عليهِ[3]. وقد ردهُ ابن عصفور بقولهِ: ((وذلك فاسدٌ ؛ لأن فيهِ حمل المفرد وهو أصلٌ على التثنيةِ وهي فرعٌ))[4] .

أما السيرافيُّ فقد زادَ وجهين لبناءِ الفعل الماضي على الفتحِ هما[5]:

الأول: إن الفعل الماضي يكون على (فَعِلَ) فلو بنوا آخرهُ على ضمةٍ خرجوا في (فَعِلَ) مِن كسرةٍ إلى ضمةٍ ، وليس ذلك في كلامهم. ولو بنوهُ على كسرةٍ خرجوا في (فَعُلَ) مِن ضمةٍ إلى كسرةٍ وهذا قليل مستثقل.

و **الثاني:** أنّ الماضي قد يُثنى ضمير فاعله بالألف ، والألف تُوجِبُ فتح ما قبلها ، فلما كان أقرب الحركات التي تلحق الماضي الفتحةَ باجتلاب ألف التثنية لها وقد وجب تحريك آخره حُرّك بأقرب الحركات إليهِ.

(١) يُنظرُ: المقتضب: ٢/٢ ، والأصول في النحو: ١٤٥/٢ ، والتعليقة : ٢٠/١-٢١ ، والمقتصد: ١٦٣ ، وشرح الرضي: ١٤/٤ ، وشرح الأشموني: ٢٣/١.
(٢) يُنظرُ: شرح كتاب سيبويهِ (الرماني): ١٢٠/١.
(٣) يُنظرُ: رأيهُ في شرح اللمع للباقولي: ١/ ٢٠٦.
(٤) شرح جمل الزجاجي: ٢٠٥/٢.
(٥) يُنظرُ: شرح كتاب سيبويهِ: ٧٨/١.

وَفَصَّلَ ابن عصفور القولَ في علةِ بناءِ الفعل الماضي على الفتحِ غير مبتعدٍ عمّا ذهب إليهِ سيبويهِ ؛ فتراهُ قد قال: ((إن الفعل الماضي أشبه الاسم لوقوعِهِ موقعهُ ، تقولُ: ((مررتُ برجلٍ قام)) كما تقولُ: مررتُ برجلٍ قائم)) وأشبه أيضًا الفعل المضارع بوقوعِهِ موقعِهِ تقول: إنْ قامَ قُمْتُ كما تقولَ: (إنْ يَقُمْ أَقُمْ) ، فلما أشبه المتمكن كانت لهُ بذلك مِزيةٌ على فعل الأمرِ فبُني على حركةٍ لذلك ؛ وكانت الحركة فتحة للتخفيفِ ؛ فإن شئت قلت: إن الحركات ثلاث ، فتحٌ ، وضمٌ وكسرٌ ، والكسر متعذرٌ لأنهُ نظير الخفض فكما أنَّ الخفض لا يدخل الفعل فكذلك نظيرهُ ، والضم متعذرٌ ؛ لأن من العربِ مَنْ يقول في الجمعِ: (الزيدونَ قامُ)... فلما تعذر الضم لم يبق إلا الفتح))[1] .

وذهب إليهِ الدكتور مهدي المخزومي في تأييدهِ للبصريينَ في علةِ بناء الفعل الماضي على الفتحِ ، إذْ صَرَّحَ قائلًا: ((كانت مقالةُ البصريين ببناءِ الفعل الماضي وفعل الأمرِ مبنية على أساسٍ من فهم واعٍ لطبيعةِ الفعل ، ولإباءِ الفعل مِن حيث هيئتُهُ ودلالتهُ أنْ يتحملُ معنًى مِن المعاني الإعرابية كما يتحملهُ الاسم))[2] .

أما ابن جني فقال ؛ ((لأن فِعْلَ الحال لا يكون إلّا مرفوعًا لشَبَهِه الاسمَ ، فصار الضمُّ أقعدَ في الفعل في شَبَهِ الاسم، وليس النصبُ كذلك ؛ لأنهُ أخُو الجزمِ في بُعْدِهما عن فِعْلِ الحالِ المشابِهِ للاسم ، فَعُدِلَ عن الضم في الماضي إلى النصب لذلك))[3] .

وَهذا يُؤكد أن الفعل المضارع إنما أُعرب لأنه شابه الاسم المرفوع ؛ لذا صار الضمُ أقعدَ في الفعل لشبهِهِ الاسم ؛ وأن الفعل الماضي أدخل في باب الفعليةِ من الفعل المضارع أو الحالِ بدليلِ بنائِهِ على الفتحِ ، والفتح علامة النصب الذي هو أخو الجزم ، وبهذا يكونُ قد عَلَّلَ هذهِ المسألةَ بتعليلٍ اختلف فيهِ عن النحاة المتأخرين وغيرهم.

(١) شرح جمل الزجاجي: ٢/٢٠٤.
(٢) في النحو العربي نقدٌ وتوجيهٌ: ١٣٤-١٣٥.
(٣) مختار التذكرة: ٣٦٠.

ثانيًا: شَبَهُ ليس بالفِعْلِ:

ذهبَ جمهور النحاة الى أن (ليس) فعلٌ لا يتصرف ، ودليلُ فعليتها اتصال ضمائر الرفع ، وتاء التأنيث بها ، ووزنها (فَعَلَ) بفتح العينِ ؛ لأن هذا الوزن لا يُخفف ولا (فَعُلَ) بالضم ؛ لأنه لو كان كذلك لَلَزم ضَمُّ لامها مع ضمير المتكلم والمخاطبة[١] .

وَبَيَّن المبردُ أنَّ اتصال الضمائر بها دليلٌ على فعليتها ؛ قال: ((أما الدليلُ على أنها فعلٌ فوقوع الضميرِ الذي لا يكونُ إلّا في الأفعالِ فيها ، نحو: لستُ منطلقًا، ولستَ ، ولستُمَا ، ولَسْتُم ، ولسْتُنَّ ، وليست أمةُ اللهِ ذاهبةٌ))[٢].

وهي العلة التي علل بها أكثر النحويين فعلية (ليس) أمثال ابنِ السرّاج أو السيرافي ، وابن بابشاذ والرضي[٣] .

أما الزجاجيُّ فذهب إلى أنَّ ليس فعلٌ بدليل استتار الضمير الفاعل فيها ، نحو قولك: زيدٌ ليس ذاهبًا ، وعبد اللهِ ليس منطلقًا[٤] ، ففي هذينِ المثالين ارتفعَ في (ليس) ضمير مستترٌ ولو كانت حَرفًا ما أُضمر بعدها شيءٌ مِن ذلك ؛ لأن استتار الضمائر إنما يكون بعد الأفعال[٥] .

أما العكبري فقد أوردَ علةً أخرى لفعلية (ليس) وهي ((جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديمِهِ عليها عند كثيرٍ منهم))[٦] . وهذا يعني أنها لو كانت حرفًا

---

(١) يُنظرُ: الجنى الداني: ٤٩٣- ٤٩٤.
(٢) المقتضب: ٨٧/٤.
(٣) يُنظرُ: الأصول في النحو: ٨٢/١ ، وشرح كتاب سيبويهِ: ٢٩٧/١، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٥٠/٢، وشرح الرضي: ١٩٩/٤.
(٤) يُنظرُ: اللامات: ٣٤/١.
(٥) المصدر نفسه: ٣٥/١.
(٦) اللباب: ١٦٥/١.

ما جازَ أن يفصل بينها وبين اسمها الخبر ولامتنعَ أن يتقدم عليها الخبرُ، فلما جاز كل ذلك دلَّ على أنها فِعْلٌ[١] .

أمّا ابنُ عصفورٍ فقد وافق مذهب البصريين مُعللًا ذلك بقولِهِ: ((فإن قِيل: ومَا الذي يدلُّ على أنها فِعلٌ ؟ فالجوابُ: إنَّ الذي يدلُّ على ذلك لحاق علامةَ التأنيث لها على حد ما تلحقَ الفِعْلَ ، أعني: أنها تثبُتَ مع المؤنث وتسقُطُ مع المذكر، نحو: (ليسَ زيدٌ قائمًا) و (لَيسَتْ هندٌ قائمةً) كما تقولُ: قامَ زيدٌ ، وقامت هندٌ ، وليس لحاق التأنيث الحرفَ كذلك بل تلحق مع المؤنث والمذكر، نحو: قامَ زيدٌ ثمَّة عمرٌو ، وثمة هندٌ ، ويدلُ على ذلك أيضاً اتصال ضمائر الرفع بها ، نحو: لَيْسَا ، وليسوا ، ولو كانت حرفًا لم يكُن ذلك فيها ؛ لأن الحرف إنما يتصلُ بهِ ضمير الخفضِ أو النصب، نحو: إنّك وإنّهُ ، وبِكَ ، وبِهِ ، فثَبُتَ أنها فعلٌ))[٢] .

وَهذا يعني أنّهُ علل لثبوت فعلية ليس بحالتين هما:

الأولى: لحاقُ علامةِ التأنيث لها ، نحو: ((لَيْسَت هندٌ ذاهبةٌ ، فهذهِ العلامةِ لحقت (ليس) كما تلحق الأفعال ، نحو: كَتَبَتْ هندٌ الدرسَ ، فدلَّ على أن ليس فِعْلٌ كباقي الأفعالِ وهو مَا ذهب إليه ابن يعيشٍ ، وابن فلاحٍ اليمني (ت٦٨٠هـ)[٣].

والثانية: اتصال ضمائر الرفع بها نحو: ((ليسا، وليسوا، ولستُما، ولستُم، ولستُنَّ)) كما تتصل بالفعلِ نحو: ((ضَرَبا ، وضَرَبُوا ، وضربتُما ، وضربتُم ، وضربتُنَّ)) ولو كانت حرفًا لاتّصل بها ضميرُ الخفض والنصب ، وبما أن هذا لم يَحصل فقد ثبُتَ لها الفعلية وهذهِ العلةُ تُسمّى (علةُ النظير)[٤] .

أما الكوفيونَ فذهبوا إلى أن ليس حرف معلّلين ذلك مِن وجهينِ هما:

---

(١) اللباب: ١٦٥/١.
(٢) شرح جمل الزجاجي: ١٩٠/١.
(٣) يُنظرُ: شرح المفصّل: ٣٦٦/٤، والمغني في النحو: ٧٤٥/٢.
(٤) يُنظرُ: الاقتراح:٧١.

الأولُ: إنها ليست على وزن شيءٍ من الأفعالِ لسكون عينهِ إذ إن الأفعال الثلاثية يجب أن تكونَ متحركة العين[1] . وقد رَدَّ ابنُ عصفورٍ هذا الوجهِ بقولِهِ: ((وأمَا كونها ليست على وزن الفِعل في اللفظِ فإنهُ يُحتمل أن تكونَ مخففة من (فَعِلَ) فتكونُ في الأصلِ (ليسَ) نحو: (صَيدَ البعيرُ) و(فَعِلَ) قد تُخففُ فيُقالُ: فَعْلَ ، قالَ الشاعرُ:

لَوْ شَهْدَ عَادًا في زمانِ عَاد   لابْتزَّها مَبَارِكَ الجِلادِ

والتُزِمَ فيها التخفيف لثقل الكسرة في الياءِ ولا يُمكن أن تكون (فَعَلَ) في الأصلِ لأنَّ (فعَلَ) لا يُخفّفُ ولا (فَعُلَ) بضم العينِ ؛ لأنَّ (فَعُلَ) لا يُبنى مما عينُهُ ياء))[2] .

والثاني: أنَّ (ليس) لا تتصرف تصريف الأفعالِ فلم يجيءْ منها لفظ المستقبل ، ولا اسم الفاعل ، ولا اسم المفعول ، فلم يُقل منها: يَليسُ ، ولايسْ ، ومليسٌ ، كما قِيل بَاعَ ، ويبيع ، ومبيعٌ ، وأنها مِن حيثُ إنَّ آخرها مفتوحٌ لا يدلُّ على ما يدلُّ عليهِ الفِعْلُ[3] .

وَقد رُدَّ هذا الوجه بالقولِ: ((أمَّا كونها لا تتصرفُ وكونها لا مصدر لها ، فإنهُ قد وُجدَ مِن الأفعالِ ما هو بهذهِ الصورةِ نحو التعجب في مثل: مَا أحسنَ زيدًا ، ألا ترى أنهُ لا مصدر لهُ وأنهُ لا يتصرفُ))[4].

أما أبو عليٍّ الفارسي فقد تابع الكوفيينَ قائلًا بحرفية ليسَ ؛ وجعل مِن علة ذلكَ أنهُ قد جاءَ في الشعرِ (لَيْسي) بلا نونٍ متصلةٍ بضمير المتكلم ؛ قال الشاعرُ[5]:

(١) يُنظرُ: اللامات: ٣٤/١.
(٢) شرح جمل الزجاجي: ١٩٠/١.
(٣) يُنظرُ: اللامات: ٣٤/١ ، وشرح اللمع: ٣٣٥/٢.
(٤) شرح جمل الزجاجي: ١٨٩/١.
(٥) لرؤية بن العجّاج ، يُنظرُ: المفصّل في صنعةِ الإعراب: ١٧١/١، وخزانة الأدب: ٣٨٤/٥.

عَدَدتُ قومي كعديدِ الطَّيس إذْ ذَهَبَ القومُ الكرامُ لَيْسِي

فلو كانت (ليس) فعلاً ما جاز أن يُكسر، بل يَجب أن يُفصَلَ بينهُ وبين ضمير المتكلمِ بنونٍ تقيهِ من الكسرِ نحو: ضَرَبَني[١].

وقَد أُجيب عن هذهِ العلة: بأنَّ نون الوقاية تلزم قبل يَاء المتكلم مع جميع الأفعالِ، نحو: أكْرَمَنِي ، ويُكرمُني ، وأكْرِمْني إلّا فعلًا واحدًا وهو (ليس) فإنهُ نَدرَ حذف نون الوقاية معهُ في النظم لضرورةِ الشعرِ[٢] ؛ وهذا مَا أشارَ إليهِ ابنُ مَالك في ألفيتِهِ[٣] .

وَمن أوجهِ حرفيتها عند الفارسي أن الفعل يجبُ أنْ يدلَ على أحد الأزمنةِ الثلاثة: الماضي ، والحال ، والاستقبال ، و (ليس) لا تدلُّ على واحدٍ من هذهِ الأزمنةِ بل هي بمنزلةِ (ما) في دلالتها على نفي الحاضر، وانتفاضُ نفيها بـ (إلّا) [٤] ، نحو قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ ، برفع المسك ، كما لو قيل: مَا الطيبُ إلا المسكُ وهذا مَا حُكي عن سيبويهِ [٥] ؛ وقد رَدَّ ابنُ يعيش هذا الوجهَ قائلًا: ((أما كونها بمنزلةِ (ما) في النفي فلا يُخرجها عن كونها فعلًا ؛ لأنهُ يدلُّ على مشابهةٍ بينهما وهو الذي أوجب جمودها وعدم تصرفها))[٦].

وقَد ذُكِرَ في مختار التذكرة مَا حكي عن سيبويهِ مِن أنَّ قولهُ: (((ليس الطيبُ إلا المسكُ))) حَمَلَهُ سيبويهِ على (ما) حيث كان الخبر مرفوعًا ، ولم يَستقِم أن تجعلَ في (ليس) ضميرَ القصة لموضعِ (إلّا).

(١) يُنظرُ: المسائل الحلبيات: ٢١٠.
(٢) يُنظرُ: توضيح المقاصد: ٣٧٨/١.
(٣) يُنظرُ: ألفية ابن مالك: ٦.
(٤) يُنظرُ: المسائل الحلبيات: ٢١٠، والتعليقة: ٧٩/١.
(٥) يُنظرُ: الكتاب: ١٤٧/١، ومغني اللبيب: ٣٨٧/١.
(٦) شرح المفصل: ٣٦٦/٤.

و قد يجوزُ عندي أن يكون محمولًا على المعنى لمّا كان معناه: ليس الطيبُ إلّا المسكَ. ويجوز أيضاً أنْ تكون (إلّا) في غيرِ موضعِها ويكون في (ليس) ضميرٌ))[1] .

وَقد خالف ابنُ جنيّ أُستاذهُ الفارسيَّ والكوفيينَ ذاهباً إلى فعلية ليس ؛ قال: ((مما يؤكدُ شبه (ليس) بالفعلِ مجيئُها على مثالِ الفعل ومجيءُ آخِرها على حدِّ أواخرِ الأفعال الماضية ، والشبهان يُعطيانِ ما هما فيهِ.حُكم مَا يكون الشَّبَهُ منهُ، كباب ما لا ينصرف ، فيستقيمُ أن نقولَ على هذا إنْ قُلت: إن اتصال الضمير بهِ يُشاركهُ فيهِ مَا ليس بِفعلٍ ، نحو هاؤوا ، وهاؤُنَّ))[2].

ثالثًا: فعلية (أَفْعَل) التعجب:

ذكر ابن الناظم (((وأحْسَن): فعل مَاضٍ لا يتصرف مُسندًا إلى ضمير (ما) والدليلُ على فعليتهِ لزومه متصلًا بياء المتكلمِ ، ونون الوقاية: نحو: ما أعرفني بكذا ؛ وما أرغبني في عفو الله ، ولا يكون كذلك إلا الفِعْلَ ، وعند بعضِ الكوفيين أن (أفْعَل) في التعجب اسمٌ لمجيئهِ مصَغرًا))[3] .

(١) مختار التذكرة: ٣٣٦.
(٢) المصدر نفسه: ٤٤٥.
(٣) شرح ابن الناظم: ٤٥٦-٤٥٧ ، ويُنظرُ: توضيح المقاصد: ٦٤/٣ ، وأوضح المسالك ٤٤٧، وشرح الأشموني: ٣٦٣/٢-٣٦٤.

وقد اختلفَ النحاة في (أَفْعَل) في التعجب في نحو قولنا: مَا أَجْمَل زيدًا ؛ أهو فِعْلٌ أم اسمٌ ؟ فذهب الكوفيون إلى أنه اسمٌ لا فعلٌ[١] ، واحتجوا على صحةِ مذهبهم بأنهُ جامد ولا يتصرف ، إذْ لو كان فعلًا لوجب أن يتصرفَ ؛ لأن التصرف مِن خصائص الأفعالِ وليس مِن خصائص الأسماءِ ، فلما لم يتصرف وكان جامدًا وجب أن يكونَ اسمًا[٢] .

كذلك احتجوا بقولِ الشاعرِ[٣]:

ياما أُمَيْلِحَ غزلانًا شَدَنَّ لنا   مِن هَؤُليائكُنَّ الضّالِ والسَّمرُ

فقولهُ: (ما أُمَيلح) جاء مصغرًا ، وأيضًا احتجوا بصحة عين المعتل كقولنا: ما أقومَهُ ، وأبْيَعَهُ ، كما تصح العين في الاسم نحو: (زيدٌ أقوَمُ مِن عمرٍو) ، و (أَبْيَعُ من عمرٍو) فلو كان فعلًا لاعتلت الواوُ فيهِ ، نحو: قام وبَاعَ ؛ إذِ الأصل فيهِ (قَوَمَ وبَيَعَ)[٤] .

أما البصريون فذهبوا إلى أنَّ (أَفْعَلَ) في التعجبِ فِعل ماضٍ وتابعهم في هذا الكسائي (ت١٨٩هـ) ، مستدلينَ على صحةِ مذهبهم بثلاثةِ أوجهٍ:

الأول: الدليلُ على أنّهُ (فعل) إذا وُصل بياءِ ضمير المتكلم تصحبهُ نون الوقايةِ نحو: ما أعرفني ، وما أحسنني ، ونون الوقايةِ إنما تدخلُ على الفعل لا على الاسم، فتقولُ في الفعلِ: ارْشدني وأكرمْنِي فَلا يُقال في الاسم: مُرْشِدُني ، ومُكرِمُني.

(١) يُنظرُ: الإنصاف (م١٦): ١٢٦/١ ، و ائتلاف النُّصرة:١١٨.
(٢) يُنظرُ: شرح المُفصل: ١٤٣/٧.
(٣) للعرجي ، يُنظرُ: ديوانهُ: ١٨٣ ، وهو مِن شواهدِ الإنصاف (م١٦): ١٢٧/١ ، وأسرار العربية: ١١٥ ، وشرح المفصل: ١٤٣/٧ ، شرح ابن الناظم: ٤٥٧ ، وشرح الأشموني: ٣٦٣/٢.
(٤) يُنظرُ: الإنصاف (م١٦):١٢٦/١ ، وائتلاف النُّصرة: ١١٩.

الثاني: الدليل هو بناؤهُ على الفتحِ ؛ لأنهُ لو كانَ اسمًا لارتفع لكونه خبرًا لـ (ما) فلما وجَبَ أن يكونَ مفتوحًا ، دَلَّ على أنهُ فعل مَاضٍ.

الثالث: الدليلُ: أنهُ ينصب المعارفَ و النكرات ، وإذا كان اسمًا إنما ينصب النكراتِ خاصة على التمييز ، كقولنا: هذا أكبر منك سنًا و أكثر منك علمًا ، فلما نصب المعارف دَلَّ على أنهُ فعلٌ مَاضٍ[1] .

واحتجَ الكوفيونَ بأن نونَ الوقايةِ قد دخلت على الاسمِ نحو: قدني وقطني بمعنًى (حسبي) وكما في قولِ الشاعر[2]:

امتلأ الحوضُ ، وقال قطني مَهْلًا رُويدًا قد ملأتَ بطني

(١) يُنظرُ: أسرار العربية: ١١٣-١١٤.
(٢) لم يُنسب لقائل ، وهو مِن شواهدِ الإنصاف: ١٣٠/١ ، وائتلاف النُّصرة: ١١٩ ، وحاشية الصبان: ١٢٥/١.

وللإجابةِ عن هذا: أنهُ مِن الشاذِ الذي لا يُقاس عليهِ فهو في الشذوذِ بمنزلةِ مِني وعني ، وإنما حَسُن دخول هذهِ النون على (قط وقد) لأنهُ مِن الممكن أن يُؤمر بهما كما يُؤمرُ بالفعلِ لأنك تقولُ: قَدْك مِن هذا ، وقطك مِن كذا ، أي اكتفِ بهِ ((ولا خلافَ في أنه لا يجوز أن يقالَ: ما أكرمي بحذفِ النون ، كما يُقال: مَا أكرمني ، كما يُقال: قِدْني وقدي))[١] . وَردَّ البصريونَ مَا احتجَ بهِ الكوفيونَ في اسمية (أَفْعَلَ) من مجيئهُ مصغرًا في (أُمَيلح) ؛ إذ إنهم شبهوهُ بالذي تلفّظَ ، ومعنى الشيء قد يخرج عن بابهِ لمجرد التشبيهِ بغيرهِ[٢] ؛ قال سيبويهِ (ت١٨٠هـ): ((وسألت الخليل عن قولِ العرب: مَا (أُميلحهُ) فقال: لم يكن يَنبغي أن يكون في القياسِ ؛ لأن الفعل لا يحقر وإنما تحقر الأسماءِ ؛ لأنها تُوصف بما يُعظَّم وَيَهون ، والأفعال لا توصف فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماءِ لمخالفتها إياها في أشياءَ كثيرة ، ولكنهم حَقَّروا هذا اللفظَ وإنما يعنون الذي تصفهُ بالمُلح كأنك قلت: مُلَيْح شَبهوهُ بالشيءِ الذي تلفظ بهِ وأنت تعني شيئًا آخرَ وليس شيءٌ مِن الفعل ولا شيء مما سُمّي بهِ الفعل يُحقر إلَّا هذا وحدهُ ، ومَا أشبهه مِن قولك: ما أَفْعَلَهُ))[٣] .

وأن أبا البركات الأنباري رَدَّ مذهب الكوفيين في قولهم إنَّ (أَفْعَلَ) لا يتصرف ؛ قائلًا: إن ليس وعسى (فعلان) ومع هذا فهما لا يتصرفان وأما قولهم إنهُ يصغر قال: إن التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماءِ يَتناولها لفظًا ومعنًى على ضروبهِ المختلفة مِن التحقير ، كقولك: رُجيل ، والتقليل ، كقولك: دُرَيْهمات ، والتقريبُ كقولك: قُبيل المغرب ، والتعطُّفُ كقولِ الرسول الكريم (ﷺ): أُصَيْحَابي أُصَيْحَابي وعلة هذا فقد اختار مذهب البصريين[٤].

(١) الإنصاف: ١٣٢/١.
(٢) يُنظرُ: الإنصاف (م١٦): ١٣٢/١.
(٣) الكتاب: ٤٧٨/٣.
(٤) يُنظرُ: الإنصاف (م١٦): ١٣٨/١-١٣٩.

أما ابن جني فقد وافق البصريين في عَد (أَفْعَلَ) فعلًا وليس باسمٍ ؛ قال: ((يدلُّ على أنّ (أَفعَل) في التعجب ليس باسمٍ بناؤُه على الفتح ، ولو كان اسمًا لم يُفتَح ؛ لأنهُ ليس فيهِ شيءٌ يوجب بناءَه.

وَيدلُّ عليه أيضًا تَعدِّيه إلى المتكلم باتصالِ النون به ، نحو: مَا أحسَنَني.

ويدلُ عليهِ انتصابُ المعرفة بعده ؛ نحو: مَا أحسَنَ زيدًا ، ولو كان اسمًا لم يَنتصب هذا الضَّربَ مِن الأسماء عنهُ))[1] .

وَمن خلال استقراء آراء النحاة يترجحُ عندنا المذهب البصري القائل بفعلية (أَفْعَلَ) التعجب للعللِ التي ذكروها ؛ ولأن الاسم الواقعَ بعدهُ يَنتصب على أنهُ مفعول بهِ كما قرر ابن جني وغيره من النحاةِ العرب[2] .

(١) مختار التذكرةِ: ٤٥٨- ٤٥٩.
(٢) يُنظرُ: المصدر نفسهُ: ٤٥٩ ، وشرح الرضي: ٢٣٠/٤ ، وتوضيح المقاصد: ٦٤/٣.

التوطئة:

الحرف لغةً: يطلقُ الحرف في اللغةِ على الناقةِ الصلبة النجيبةِ الماضية تشبيهًا لها بحرف الجبل في الصلابةِ والشدةِ وبحد السيف في المضاء ، وقِيل إنهم كانوا يريدون بهِ أي الحرف الناقة المهزولة التي أنْصتْهَا الأسفار ، وشُبهت في هزالها بالحرفِ مِن حروف المعجمِ ، وهو الألف لدقتها[١] .

ولم يَرتض الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، وابن منظور (ت٧١١هـ) و آخرين اطلاقَ وصف الحرفِ على الناقة المهزولة محتجين بقولِ ذي الرُّمة[٢]:

جُماليةٌ حرفٌ سِنادٌ يَشلُّها   و ظيفٌ أزجّ الخطو رَيّان سَهْوَقُ

((و هذا نقضٌ على مَنْ قال: ناقة حرفٌ أي مهزولة كحرف كتابة لدقتها ، وكان معنى الحرف مهزولًا لم يصفها بأنها جماليةٌ سنادٌ ، و لا و ظيفها رَيّانُ))[٣].

فهذهِ معانٍ ثانوية ، أما المستوى الثاني لهذهِ المعاني هو مَا نُقِلَ من أن الحرف هو حرفُ الشيءِ ناحيته وَ وجهتهُ وفلانُ على حرفٍ من أمرهِ أي ناحية منهُ كأنهُ ينتظرُ ويتوقع ، فإن رأى مِن ناحيتهِ مَا يجب والآمال إلى غيرها وفي التنزيل: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ**﴾[٤] ، أي إذا لم يرَ ما يجب انقلب على وجههِ ، قِيل هو أن يعبدهُ على السرّاء دون الضَرّاءِ[٥].

وقال الزجاج (ت٣١١هـ): ((على حرف أَي على شكٍ))[٦]. وَمِن هنا قيل لكل كلمةٍ تُقرأُ على أكثر مِن وجه في القرآنِ حرفٌ ؛ فيُقالُ: يُقرأ هذا الحرف في حرفِ ابن

---

(١) يُنظرُ: تاج اللغة وصحاح العربية: ٤/ ١٣٤٢.
(٢) ديوان ذي الرُّمة: ١/ ٤٧ ، ويُنظر: لسان العرب: ٩/ ٤١ (حرف) .
(٣) العين: ٣/ ٢١١ (حرف) ، وينظر: لسان العرب: ٩/ ٤٢٠٤١ (حرف) .
(٤) الحج ١١.
(٥) يُنظرُ: لسان العرب: ٩/ ٤٢.
(٦) معاني القرآن واعرابه: ٤١٤/٣.

مسعود أي في قراءتِهِ[١] ، وعلى هذا المعنى مَا يروى عن النبي (ﷺ) في شأنِ نزولِ القرآن على سبعة أحرف[٢].

أما اصطلاحًا ((فإن غالبية أقوال النحاة تدور في فلك واحدٍ تقريبًا هو أن الحرف كلمة تدلُ على معنى في غيرها ، وإن دورها الوظيفي لا يتعدى ذلك))[٣] .

وَمن أوائل النحاة الذين حددوا مفهوم الحرف هو سيبويهِ (ت١٨٠هـ) ، عندما قال: ((فالكلم: اسمٌ وفعل وحرف ، جاء لمعنى ليس بإسم ولا فعل ، فالاسم: رجل ، و فرس و حائط ، و أما الفعل ، فأمثلة أُخذت مِن لفظ أحداثِ الأسماءِ وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ومَا هو كائنٌ لم ينقطع... و أما ما جاء لمعنى و ليس بإسمٍ و لا فعل ، فنحو: ثُمَّ و سوف ، و واو القسم ، ولام الإضافةِ ونحوها))[٤] .

أما الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) فذهب إلى تحديد الحرف بالقولِ وكما نقلهُ عنه ابن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ): ((و الحرف مَا لا يحسن لهُ الفعل ولا الصفة ولا التثنيةِ ، ولا الجمع ، ولم يجزْ أن ينصرفَ))[٥].

واعترض عليه بأنهُ خطأٌ ؛ لأن مِنَ الأفعال مَا يدخل تحت هذا التحديد ، فمن الأفعال أيضًا ما لا ينصرف[٦].

أما المبردُ (ت٢٨٥هـ) فقد نُقِلَ عنهُ أن ((الحرف مَا كان وصلًا لفعل إلى اسمٍ أو عطفًا أو تابعًا لمتحدث بهِ أو كان عاملًا))[٧] .

---

(١) يُنظرُ: مسند أحمد: ١/ ٤٣.
(٢) تاج العروس: ٦/ ٦٧.
(٣) أقسام الكلام العربي مِن حيث الشكل والوظيفة: ١١.
(٤) الكتاب: ١/ ١٢.
(٥) الحلل في إصلاح الخلل مِن كتاب الجمل: ٧٥.
(٦) المصدر نفسهُ والصفحة نفسها.
(٧) الحلل في إصلاح الخلل مِن كتاب الجمل: ٧٥.

أما ابن السرّاج (ت٣١٦هـ) فحَدّ الحروفَ بأنها ((ما لا يجوزُ أن يُخبرَ عنها و لا يجوز أن تكونَ خبرًا))[١] .

أما النحاسُ (ت٣٣٨هـ) فذهب إلى القول إنَّ ((الحرف مَا دَلَّ على معنًى في غيرهِ وخلا مِن دليلِ الاسمِ والفعلِ))[٢] .

و رَدَدَ أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) قولَ سيبويه ؛ فقال: ((مَا جاءَ لمعنى ليس باسمٍ ولا فعلٍ))[٣] .

أما ابن جني (ت٣٩٢هـ) فحدّ الحرف بقولهِ: ((ما لم تحسن فيهِ علامة مِن علاماتِ الأسماءِ ولا علاماتِ الأفعالِ ، وإنما جاء لمعنًى في غيرهِ))[٤] .

وَقَد رَدّدَ النحاة المتأخرينَ مَا ذهب إليه المتقدمون ؛ فابن عصفورٍ (ت٦٦٩هـ) ؛ يقولُ: ((الحرفُ لفظةٌ يدلُ على معنى في غيرهِ لا في نفسِهِ))[٥] .

أما ابن مَالك (ت٦٧٢هـ) فاكتفى بالقولِ ((سواهما الحرف كهل و في ولم))[٦]؛ بمعنى أنهُ لم يحد الحرف ، وإنما قال هو مَا سوى الاسم و الفعل ؛ وذلك لانحصار الكلمة في هذهِ الأنواع الثلاثة ، فلما كان قد بَيَّنَ الاسمَ والفعل ، فغيرهما الحرف[٧] .

وَمِن المحدثينَ الذين تناولوا أقسام الكلم في العربيةِ مِن اقترحَ تقسيمًا آخرَ يقوم على الاسم و الضمير و الفعل و الأداةِ ؛ ومَا يعنينا هنا هو القسم الرابع أي الأداة ، ففي الوقت الذي انتقد فيهِ تصرف النحاة القدماء جعل هذا القِسْمَ مشتملًا على كل مَا بَقي مِن ألفاظ اللغةِ التي لا تضمها حدود الأقسام الثلاثة ، فهو يتضمن حروف المعاني أو

(١) الأصول في النحو: ١/ ٤٠.
(٢) التفاحة في النحو: ١٤.
(٣) الإيضاح العضدي: ١/ ٨.
(٤) اللمع في العربية: ٧.
(٥) المقرب: ١/ ٤٦.
(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مَالك: ١/ ٢٥.
(٧) المصدر نفسه: ١/ ٢٦.

كذلك الظروف الزمانية و المكانية وغير ذلك ؛ فيكون مفهوم الأداة عنده أيضًا غير واضح المعالم ، إذ صارَ عنوانًا عامًا يحتوي على أصناف معينةٍ[1] .

ومنهم مِنْ بَيَّن أن الكوفيينَ كانوا يريدونَ بمصطلح الأداةِ مَا كان يريدهُ سيبويهِ بالحرف ؛ لذا عدلَ عن الحروف إلى الأدواتِ ، وعَرّف الأداة بأنها مَا يدلُ على معنًى إلا في أثناء الجملةِ ، و ذُكر أن الأدواتِ إذا أُخِذت مفردة غيرَ مؤلفةٍ فليس دلالة على معنى ، ولا تدل على معانيها إلا مِن خلال الجملةِ على العكس مِن الأسماءِ و الأفعالِ ، فدلالتها على معانيها بادية حتى و إن لم تدخل في تركيبهِ[2] .

وَ مِنهم الدكتور تَمَّام حَسَّان الذي يَعَدُّ أهم مَنْ تناول تقسيم الكلم مِن العلماءِ المحدثين ، و حَدد الأسس التي رآها صالحة لبناء تقسيم جديدٍ للكلم العربي وهي ((الشكل الإملائي ، و التوزيع الصرفي ، و الأسس السياقية ، و معنى الوظيفة ، و الوظيفة ، و الوظيفة الاجتماعية))[3] .

وَ بناءً على هذهِ الأسس قسَّم حَسَّانُ الكلامَ العربي على سبعة أقسام هي ((الاسمُ ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة))[4] .

وَ قال عن الأداةِ بأنها ((مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق ، و العلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورةِ بين الأجزاءِ المختلفة في الجملة))[5] .

وَ هي تنقسمُ عندهُ على قسمينِ[6]:

١- الأداة الأصلية و هي (حروف المعاني) .

٢- الأداة المحوّلة التي قد تكون (ظرفية أو اسمية أو فعليةً ، أو ضميريةً)

---

(١) يُنظرُ: أقسام الكلام العربي مِن حيث الشكل و الوظيفة: ١٢٤- ١٢٥.
(٢) يُنظرُ: في النحوِ العربي قواعد و تطبيق: ٣٧-٣٩.
(٣) مناهج البحث في اللغة: ١٩٦.
(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(٥) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٢- ١٢٣.
(٦) المصدر نفسه: ١٢٣.

أولا: مجيءُ (أو) بمعنى الواوِ:

(أوْ) حرف عطفٍ ، يعطفِ مَا بعدهُ على مَا قبلهُ ؛ وقد اختلف النحويونَ في حصرِ المعاني التي خرجَ هذا الحرف إليها ومنها[1] :

١-**الشكُ:** نحو: رأيتُ زيدًا أو عمرًا ، والتخيير بين شيئينِ ، نحو: كُل السمك أو اللحمَ ، أي لا تجمعهما.

٢-**الإباحة:** نحو: جالس الحسنَ أو ابنَ سيرين.

٣-**لتبيين النوع** ، نحو: ما أكلت إلا تمرًا أو زبيبًا.

٤- **بمعنى واو النسقِ** ، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ﴾[2] .

٥- **وتكون أو بمعنى (إنْ)** التي للجزاءِ ، نحو: لأضربَنَّك عِشْت أو مُتَّ ، معناهُ: لأضربَنَّكَ إن عِشْتَ مِن الضّربِ و إنْ مُتَّ.

٦- **وتكون بمعنى (بَلْ)** كقولِهِ تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[3] ، معناه بل يزيدونَ.

وَقال المُرادي (ت٣٨١هـ) في بعضِ معاني أو: ((الإضراب ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[4] . قال الفراءُ : (أو) هنا بمعنى (بل) قال ابن عصفور: والإضراب ذكرهُ سيبويهِ في النفي والنهي إذا أعدت العامل كقولك: لست

(١) يُنظرُ : حروف المعاني : ٥٠-٥٣ ، والأزهية في علمِ الحروفِ :١١٥- ١٣٠ ، ورصف المباني : ٢١٠-٢١٣ ، والجنى الداني : ٢٢٧-٢٣٢.
(٢) النور : ٦١.
(٣) الصافات : ١٤٧.
(٤) المصدر نفسُهُ .

بِشرًا أو لَسْتَ عَمْرًا ، ولا تضرِبْ زيدًا أو لا تضرب عَمْرًا. قال: وزعم بعض النحويينَ أنها تكون للإضرابِ على الإطلاقِ. واستدلوا بقولِهِ تعالى: ﴿ **وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ** ﴾[1] وبقولِهِ: ﴿ **فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً** ﴾[2] . قالَ ومَا ذهبوا إليهِ فاسدٌ))[3].

وأن المرادي وابن هشامٍ كانا قد نقلا عن ابن عصفور أن (أو) عند سيبويهِ الإضراب بشرطينِ: تقدم نفي أو نهي وإعادةِ العامل ، فضلًا عن المعاني الأخرى ، وهي الشك والإبهام والتغيير والإباحة والتفصيل[4] .

وَمِن المحدثينَ مَن ذهب إلى أن العطفَ هو الوظيفة المركزية لـ (أو) ؛ لأنها تعطفُ الأسماءَ والأفعال والتراكيب ، وتعمل على الإشراك ما بين المعطوف والمعطوف عليه في المعنى والاعراب [5] .

أما ابن جني فرأى أنَّ (أوْ) قد تأتي بمعنى حرف العطف الواو اتساعًا وذلك في معرضِ وقوفِهِ عند قولِ الشاعرِ[6]:

وَكانَ سيَّانَ أنْ لا يَسْرَحوا نَعَمًا   أو يَسرحوهُ بها واغبرَّت السُّوحُ

(١) الصافات : ١٤٧.
(٢) البقرة : ٧٤.
(٣) الجنى الداني: ٢٢٩.
(٤) يُنظرُ : شرح جمل الزجاجي : ٢٣٣/١-٢٣٥ ، والجنى الداني : ٢٢٩، ومغني اللبيبِ :٧٠.
(٥) يُنظرُ : تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية : ٦٩ .
(٦) لأبي ذؤيبٍ الهذلي ، يُنظرُ: شرح أشعار الهذليين : ١٢٢ ، وخزانة الأدب : ١٣٢/٥، وبلا نسبة في الخصائص : ١/ ٣٤٩، وأمالي ابن الشجري : ٩٣/١.

قالَ: ((إنما جازَ اتساعًا وذلك أنهم لمّا رأوا (أو) يُجْمَعُ بها مَا قبلها وَما بعدها كما جُمِعَ بالواو– وإن كان المعنى مختلفًا– شَبَّهوهُ بها فعطَفوا بها في هذا الموضع ؛ كما يُعْطف بالواوِ))[١] .

فابنُ جني جَوّز مجيء (أو) بمعنى الواو العاطفة اتساعًا ؛ انطلاقًا مِن أنها قد يُجمع بها مَا قبلها وَما بعدها.

ثانيًا: (أنْ) المصدرية الناصبة

(أنْ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع والماضي ، ولكن عملها لا يتبين إلّا في الفعلِ المضارع لأنهُ معرب ، فتعملُ فيهِ النصب[٢] .

وإنَّما كانت عَاملةً ؛ لأنها لا تدخلُ إلا على الأفعالِ فكانت حرفًا مختصًا ، ومِن شأن الحرفِ إذا اختص أن يعملَ فيما اختصَ بهِ[٣] ، يقولُ سيبويهِ (ت١٨٠هـ) في بابِ إعرابِ الأفعال المضارعة للأسماءِ: ((اعلم أن هذهِ الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها ، لا تعملُ في الأسماءِ ، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعالِ ، وهي: أنْ ، وذلك في قولك: أُريدُ أن تفعلَ))[٤] .

وقال المبردُ : ((فـ (أنْ) هي أمكنُ الحروفِ في نصبِ الأفعالِ))[٥].

أما لماذا عملت النصب خاصة ؟ فلذلك لأنها أشبهت (أنَّ) الثقيلة مِن وجهينِ؛ وقد علل ابنُ يعيش ذلك بقولِهِ: ((وإنما عملت لاختصاصها بها ، وأما عمل النصب خاصة فلشبه (أنْ) الخفيفة بـ (أنَّ) الثقيلة الناصبة للاسم ، ووجه المشابهة مِن

(١) مختار التذكرةِ : ٦١.
(٢) يُنظرُ : اللمع : ١٢٧ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٢٠/٣ ، وَ شرح الأشموني : ٥٥١/٣.
(٣) يُنظرُ : أسرار العربية : ١٧٠ ، وشرح المفصّل : ١٤٣/٨.
(٤) الكتاب : ٥/٣.
(٥) المقتضب : ٦/٢.

وجهينِ ، من جهةِ اللفظِ والمعنى ، فأما اللفظ ، فَهما مثلانِ ، وإن كان لَفظ هذهِ أنقص مِن تلك ؛ ولذلك يستقبحون الجمع بينهما كما يستقبحون الجمع بين الثقيلتينِ فلا يحسن عندهم إنْ تقومَ خيرٌ لك ، كما يستقبحون إنَّ أنْ زيدًا قائمٌ يعجبني في معنى إنَّ قيامَ زيد يعجبني. وأما المعنى ، فمن قبلِ أنَّ (أنَّ) المشددة ومَا بعدها مِن الاسم والخبر بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، فكما كانت المشددة ناصبة للاسمِ جُعلت هذهِ ناصبة للفِعلِ))[١] .

وَيشترطُ لعمل (أنْ) المصدرية النصب في الفعلِ المضارعِ أن لا تسبقها أفعال اليقين ، وهي: (علم ، وتحقق ، وتيقن) ، ونحوها ، بل تكون مسبوقة بأفعال غير ثابتة أو غير متيقنةِ كالخوف والطمع والرجاء والأمل ، والتمني ، والترجي ، فتعمل النصبَ في الفعل المضارع[٢] .

نحو قولِهِ تعالى: ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾[٣] ، وقولِهِ تعالى: ﴿ عَسَى رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾[٤] ، فالفعلُ (يغفر) منصوب بـ (أنْ) المصدرية وكَذلك الفعلُ (يهديني).

أما إذا وقعَ قبلها فعلٌ مِن أفعالِ العلمِ أو اليقينِ فيتعين كونها مخففةً مِن الثقيلةِ اسمها (ضمير الشأن) وبقي خبرها ، ويكون الفعلُ المضارعُ بعدها مرفوعًا[٥] ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾[٦] .

---

(١) شرح المفصل : ١٥/٧ ، ويُنظرُ : أسرار العربية : ١٧٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٢٠/٣.
(٢) يُنظرُ : رصف المباني : ١١٢ ، وشرح الأشموني : ٥٥١/٣.
(٣) الشعراء : ٨٢.
(٤) القصص : ٢٢.
(٥) يُنظرُ : معاني الحروف: ٧٢-٧٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٢٢/٣ ، وهمع الهوامع : ٣٦٠/٢.
(٦) المزمل : ٢٠.

وقِيلَ إنَّ استعمالَ (أنْ) الخفيفةِ الناصبة مَعَ الأفعالِ غير الثابتةِ ؛ لأنها شيءٌ لم يستقر ، فهي تدلُ على المستقبلِ ؛ فإذا قُلنا: أرجو أنْ تذهبَ إلى زيدٍ ، فالذهاب شيءٌ لم يثبت لذلك استعملت معهُ (أنْ) الخفيفة الناصبة(١) .

أجازَ سيبويه وصل (أنْ) المصدرية بفعلِ الأمرِ ، كما أجازَ أن تكون تفسيرية بمنزلةِ (أيْ) ، قالَ: ((وأما قولهُ: كتبتُ إليهِ أَنْ اِفْعَلْ ، وأمرتُهُ أنْ قُمْ ، فيكون على وجهينِ: على أن تكونَ أن التي تنصب الأفعال ، ووصلتها بحرفِ الأمرِ والنهي ، كما تصل الذي بِتَفْعَلُ إذا خاطبْتَ حين تقول أنتَ الذي تَفعلُ ، فوصلت أن بِقُمْ لأنه في موضع أمرِ كما وصلت الذي بتقولُ وأشباهها إذا خاطبتَ.

والدليلُ على أنها تكون أن التي تنصب ، أنك تُدخلُ الباءَ فتقولُ: أوعزتُ إليهِ بأنِ افعلْ ، فلو كانت أيْ لَمْ تدخلها الباءُ كمَا تدخل في الأسماءِ. والوجهُ الآخرُ: أنْ تكونَ بمنزلةِ أيْ ، [كما كانت. بمنزلة أيْ] في الأولِ))(٢) .

وقد وافقهُ أبو علي الفارسي ؛ بقولِهِ: ((الذي حكمَهُ أن يوصلَ بشيءٍ يرجعُ مِنهُ إليه ذكرٌ ، كما أن حكمَهُ أنْ يُوْصلُ بفعلٍ غير أمرٍ ، فلما وقع (أنْ) موقع أمرٍ وُصِلَ بالأمر ، وإنْ لم يكن ذلك بابهُ))(٣) .

وقد وافقهُ المرادي وابنُ هشام الأنصاري أيضًا(٤) .

وَقد اعترضَ الرضي على مَا ذهبَ إليهِ سيبويهِ وأبو علي الفارسي ، فمنعَ وصل (أنْ) المصدرية بالأمرِ والنهي ؛ قائلًا: ((فقولك: كتبتُ إليه أنْ قُمْ ، ليس بمعنى القيام ، لأن قولك بالقيام ليس فيهِ معنى طلب القيام بخلافِ قولك: أنْ قُمْ. ويتبيّن بهذا أن صلةَ (أنْ) لا تكون أمرًا ، ولا نهيًا ، خلافًا لما ذهب إليه سيبويهِ ، وأبو علي ولو جاز كون

(١) يُنظرُ : المقتضب : ٧/٣.
(٢) الكتاب : ١٦٢/٣.
(٣) التعليقة : ٢٧٠/٢.
(٤) يُنظرُ: الجنى الداني : ٢١٦، ومغني اللبيب : ٣٤.

صلة الحرفِ أمرًا ؛ لجازَ ذلك في صلة (أنّ) المشددة ، و (ما) و (كي) ، و (لو) ، ولا يجوز ذلك اتفاقًا))[1] .

أما المحدثون فمنهم مَن بَيَّن أنَّ (أن) المصدرية الناصبة سُميت بالمصدرية لأنها تُسبك ما بعدها بمصدر مؤولٍ يكون له محل إعرابي ؛ وقد ذهب بعضهم إلى أنها توصل بالفعل الماضي والمضارع وفعل الأمر[2] .

أما ابن جني فذهبَ إلى أنَّ (أنْ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع لا تقعُ إلا على مَاضٍ أو مستقبلٍ ، قال في قولِهِ تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً** ﴾[3] : ((على تقديرِ: لا يُكلم اللهُ البشرَ إلّا وحيًا أو يُرسلَ رسولًا ، أي: إلا في هذه الحال ، فلو أوصلهُ وحيٌ – وهو مستثنى– ولكن وحيًا مِن وراءِ حجاب ، لم يكن معهُ (أو) ؛ لأنَّ (أو) تَعطِفُه على (وحْي) ، فجعلوا (وحيًا) حالًا عاملًا فيما (يُكلّمهُ) ، وعَطَف (أو مِن وراء) عليهِ (أو يُرْسِلُ) ويجعلهُ حالًا ؛ لأن (أنْ) لا تَقع إلا على مَاضٍ أو مستقبلٍ ، والحال لا تكون إلا مَا أَنتَ فيهِ))[4] .

وَهذا يعني أنهُ خالفَ سيبويهِ وأبي علي الفارسي ومَنْ تبعهما في جوازِ وصل (أنْ) المصدريةِ بفعلِ الأمرِ كما تقدّم آنفًا.

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤٤٠/٤.
(٢) يُنظر : تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية : ٦٦ ــ ٦٧ .
(٣) الشورى : ٥١.
(٤) مختار التذكرة : ٩٢ ــ ٩٣ .

ثالثًا: عَنْ بمعنى بَعْدَ:

(عَنْ) لفظٌ مشترك يكون اسمًا بمعنى جانب إذا دخلَ عليهِ حرف جر ، نحو: جلستُ مِن عن يمينكَ ويكون حرفًا جارًا[١] ، أو حرفًا مصدريًا بمعنى (أنْ) في لغةِ بني تميمٍ ؛ يقولون: أعجبني عن تقومَ ، أي أنْ تقومَ[٢] .

وَقد تناولَ النحاة العرب معاني هذا الحرف وأشاروا إلى أن أهم معانيها هي[٣]:

١- **المجاوزةُ** وكان المالقي (ت٧٠٢هـ) قد سَماها (المزايلة)[٤] ، نحو: رميتُ السَهْمَ عن القوسِ.

٢- **البدل** ، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾[٥] .

٣- **الاستعلاءِ** ، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾[٦] .

٤- **التعليل** ، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ ﴾[٧] .

٥- **مرادفة (بعد)** ، كقولِهِ تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾[٨] .

---

(١) يُنظرُ : رصف المباني : ٤٢٩ ، والجنى الداني : ٢٤٢ ، ومغني اللبيب : ١٤٨-١٥٠.
(٢) يُنظرُ : المصادر نفسها.
(٣) يُنظرُ : الأزهية في علمِ الحروف : ٢٨٩- ٢٩١ ، ورصف المباني : ٤٢٩- ٤٣٢، والجنى الداني : ٢٤٢- ٢٥٠، ومغني اللبيب : ١٤٨- ١٥١.
(٤) يُنظرُ : رصف المباني : ٤٣٠.
(٥) البقرة :٤٨.
(٦) محمد : ٣٨.
(٧) التوبة : ١١٤.
(٨) المؤمنون : ٤٠.

٦- **الظرفية بمعنى (في)** كقولِ الشاعر[١]:

وآسِ سَرَاةَ الحَيّ حيثُ لَقَيتَهمُ ، وَلا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرَّبَاعَةِ وَانِيَا

٧- **مرادفة (مِنْ)** ، كقولِهِ تعالى: ﴿ **وهوَ الذي يَقبلُ التوبةَ عن عبادِهِ ويَعْفو عن السَّيِّئاتِ**﴾[٢] .

٨- **مُرادفة الباء** ، كقولِهِ تعالى: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى** ﴾[٣] .

٩- **الاستعانةُ** ، نحو: رميتُ عن القوسِ أي: رميتُ بالقوسِ.

١٠-**أن تكون زائدة للتعويضِ مِن أخرى محذوفةِ** ، كقولِ الشاعرِ[٤]:

أتجزع أنْ نفسٌ أتاها حِمَامُها فَهلّا التي عَنْ بينِ جنبيك تدفعُ

فقد عزا المرادي إلى ابن جنيّ أن الشاعرَ إنما أراد: فَهلّا عن التي بين جنبيك تدفعُ فحذف (عن) وزادها بعد (التي) عوضًا[٥] .

(١) هو الأعشى ميمون بن قيس ، يُنظرُ : ديوانه : ٢١٧ ، مِن شواهدِ الجنى الداني : ٢٤٧ ، ومغني اللبيب : ١٥٠، والرباعة : ما يحتمله سيد القوم من الديات والمغارم .
(٢) الشورى : ٢٥.
(٣) النجم : ٣.
(٤) هو يزيد بن رزين بن الملوح ، كما في المؤتلف والمختلف للآمدي : ٢٥٠ ، والجنى الداني: ٢٤٨ ، ومغني اللبيب : ١٥٠.
(٥) يُنظرُ: الجنى الداني : ٢٤٨.

وَقد ذكرَ ابن جني أنَّ مِن معاني (عن) بعد وذلك في معرضِ وقوفِهِ عند قولِ الشاعرِ[١]:

وتُفضُّلِ فَتَبيتُ المسكِ فوقَ فِراشها نؤوم الضُّحى لم تنتطقْ عن تفضُّلِ

قال: ((أي: بَعْدَ تفضُّلٍ لا تنتطقُ لعملٍ تعملهُ))[٢] .

فالشاهدُ في هذا البيتِ هو مجيء عن بمعنى بَعْدَ وقد نسَبَهُ أبو حيان الأندلسي إلى الكوفيين [٣] ، وذهب ابن جني إلى ذلك ايضًا.

وأثبت لها الأخفش هذا المعنى في قوله تعالى ﴿**أَلَا عَنْ مَوْعِدِهِ**﴾ فقال : ((تريد ألا من بعد موعده))[٤] وعد الزجاج من ذلك قوله تعالى: ﴿ **لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ** ﴾ فقال: ((أي حالًا بعدَ حال))[٥].

---

(١) الشاعرُ هو امرئ القيس ، يُنظرُ : ديوانهُ : ١٧، ومِن شواهدِ شرح القصائد التسع : ١٤٩/١، وسر صناعة الإعراب : ٥٧٥.
(٢) مُختار التذكرة : ٥٠.
(٣) يُنظرُ: شرح أبيات المغني : ٢٩٣/٣.
(٤) معاني القرآن : ٢/ ٣٣٨.
(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣٠٥/٥، دراسات لغوية وقرآنية ٩٦-٩٧.

أولا: حرفية (إذنْ):

خص لها سيبويهِ بابًا سَمّاه (هذا بابُ إذنْ) ؛ قالَ فيهِ: ((وأمّا إذنْ فجواب و جزاء))[١] ، ولم يُفصل في ذلك الجواب والجزاء أفي كُلِّ موضعٍ تكون فيهِ أم للجوابِ في موضعٍ وللجزاءِ في موضع آخرِ ؟

وقد فُسِرَ قولُهُ بأنهُ أرادَ معنى الجزاء ؛ لأنكَ إذا قُلتَ لإنسانٍ: أنا أزورك ؛ فقال: إذن أُكرمك فالإكرامُ وقع مجازاةً للزيارةِ[٢] .

أما المالقي فذهبَ إلى أن ظاهرَ لفظِ سيبويهِ أنها حيث توجد يكون معناها الجواب والجزاء معًا ؛ قال: ((إعلم أن سيبويهِ (رحمهُ اللهُ) جعلَ معنى (إذن) للجوابِ والجزاء ، ويظهرُ من لفظِهِ أنها حيثِ توجد يكونُ معناها الجواب والجزاء معًا وهذا فَهْمُ أكثر النحويين منهُ ، إلا أبا علي الفارسي فإنهُ فهم أنها جزاءٌ في موضِع وجواب في موضع ، كما فُهِمَ مِنْ قولِهِ: (وأما نَعَمْ فعِدة وتصديق) ؛ وقال: ((وإنها عِدةٌ مِن موضعٍ وتصديق في موضع)) على مَا يذكر في بابها ، وإلا أبا علي الشلوبين مِن المتأخرين فإنه فَهِم أنها جواب وجزاءٌ ، والجواب شرط. فإذا قالَ القائلُ: أزورك ، وقال لهُ المجيب: إذنْ أكرمَك. فالمعنى عنده: إنْ تزرْني أكرمْك والصحيح أنها شرطٌ في موضعِ وجواب في موضع. وإذا كَانت شرطًا فلا تكون إلا جوابًا. وهذا هو المفهوم من كلام سيبويهِ ؛ لأنهُ لم ينص على أنهما معًا في موضع واحدٍ))[٣] .

ومَع هذا فإن أبا علي الفارسي قد فرَّقَ بين قولِ سيبويهِ في (نَعَمْ) وقولِهِ في (إذن) ولم يربط بينهما في وجهِ الشبه ، بل فيما يختلفانِ فيهِ ، وليس كما زعم المالقي مِن فَهْمهِ لعبارة سيبويهِ ؛ فقد قالَ الفارسيُّ في حديثِهِ عن نَعَمْ: ((قالَ سيبويهِ: نَعَمْ: عِدَةٌ و تصديقَ. قالَ وإذا استفهمت أجبت بـ (نَعَمْ) ولم يحكِ سيبويهِ فيهِ الكسر. والذي يريدهُ

---

(١) الكتاب : ١٢/٣.
(٢) يُنظرُ : معاني الأدوات و الحروف والإعراب : ١٦٨.
(٣) رصف المباني : ١٥١.

بقولِهِ: عِدة وتصديق أنهُ يُستعمل عدةً ويُستعمل تصديقًا. ولَيس يُريد أن التصديقَ يجتمع مع العِدة. ألا ترى أنهُ إذا قال: أتعطيني ؟ فقال: نَعم كان عدة ، ولا تصديق في هذا ، وإذا قال كذا وكذا ؛ وكذا ، فقلت: نعم ، فقد صَدّقتُهُ ولا عدةً في هذا. فليس قولهُ في (نَعَمْ) أنهُ عدةٌ وتصديق كقولِهِ في (إذًا): إنها جواب و جزاء ، لأنَّ (إذًا) يكون جوابًا في الموضعِ الذي يكون فيهِ جزاءٌ ، يقولُ: أنا آتيكَ ، فتقول: إذًا أكرمك ، فيكون جوابًا لكلامِهِ))[١] .

أما الشلوبين (ت٦٤٥هـ) فقد قال: ((و(إذن) حرف جواب وجزاء ، كقولك: إذن أُكرمَك ، لمن قال: أنا أزورك وقولك: إذن أُكرمك ، جواب وجزاءٌ ، كقولك: إذن أكرمك لمن قال: أنا أزورك ، وقولك: إذنْ أُكرمك ، جواب لقولِهِ: أزورك ، ومعناهُ معنى قولك إنْ تزورني أكرمك ، فلذلك قِيل فيهِ جواب وجزاء))[٢].

وَمِنَ المحدثين الدكتور مالك المطلبي بَيَّن أن النحاة قد لاحظوا أن بعضَ التراكيب في سياقِ إذن تتصرف الى الزمن الاستمراري ، فهي ان دلت على الشرط فلا تدل على التكرار على الصحيح ؛ مبينًا أن ثمة نصوصًا تُؤكد أنها تكون مع جملتيها معنى استمرار الزمان[٣] ، نحو قولهِ تعالى :﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا ﴾[٤] .

أما ابن جني فصرّح بأن (إذًا)[٥] عندهُ هي حرف جوابٍ وأنها تقع موقع الأداة التي يُستغنى عنها قال: (((إذا) عندي حرفٌ ؛ والدليلُ على ذلك أنها لا تكون مبتدأة ولا مبنيًا عليها ولا فاعلة ولا مفعولة ، وإنما أُلغِيَت لأنها إنما تقع مِن أجلِ الشيءِ ، وإنما

(١) الحجة للقرّاء السبعة : ٢٠/٤.
(٢) التوطئة : ١٤٥.
(٣) يُنظر : في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر (دراسة لغوية في شعر السياب ونازك والبياتي) : ٨٩ – ٩٠ .
(٤) البقرة : ١٤ .
(٥) هي إذنْ ؛ لأن البصريين يكتبونها بالألفِ ويقفون عليها بالألفِ أيضًا والكوفيون يكتبونها بالنون ، يُنظرُ: مُختار التذكرة : ٨٩ (الهامش).

تقعُ موقِعَ التي يُستغنى عنها– والمُستغنَى عنها التي في قولك: ائتني وآتيك– والتي لا يُستغنى عنها قَولك: إنْ تأتِ فلَكَ دِرهمٌ))[١] .

وَهذا يعني ((أنهُ أرادَ بالتي يُستغنى عنها الواوَ في (اِئتني و آتيك) ؛ لأنك تقولُ: ائتِني آتك ، أو (آتيك) على الاستئنافِ ولك أن توقِعَ (إذن) موقعها فتقول: اِئتني إذنْ آتيكَ ، ويريد بالتي لا يُستغنى عنها فاء جواب الشرطِ في (إنْ تأتِ فلك درهم) فليس لك أن تقولَ: إن تأتِ لك درهم ولك أن توقع (إذًا) موقعها فتقول: إنْ تأتِ إذًا لك درهم))[٢] .

فابن جني لم يُخالف النحاة في أنها حرف جوابٍ و جزاءٍ.

ثانيًا: إضافةُ (إِذا) إلى المستقبل في حكايةِ الماضي:

إذا ((اسمٌ مِن أسماءِ الزمانِ ، وظرفٌ مِن ظروفِهِ ، وهي تقعُ على الأفعال المستقبلية ، وهي موضحةٌ لما بعدها ، ولا يليها إلا الأفعال ، تقولُ: أُجيئكَ إذا يقومُ زيدٌ، أي: الوقتُ الذي يقومُ فيهِ زيدٌ))[٣] .

وَبَيَّنَ سيبويهِ إن (إذا) يليها الفعلُ ، وهو الأولى ويجوز كذلك أن يليها الاسمُ ، غير أن سيبويهِ لم يترك الجواز دون التقيد بالضرورة الشعرية أو وصفه بالقُبح ، أو الضعف في غيره مِن كلام العربِ والدليل على ذلك أن سيبويهِ أجازَ أن يلي (إذا) الاسمَ في الشعر خاصة جوازًا مطلقًا لا قُبح فيهِ ؛ لأنَّ الشعر موضعَ ضرورة وشَبَّه ذلك بجواز أن يلي (إنْ) الاسم ؛ بدليل قولِهِ في ((باب من الاستفهام يكون الاسمُ فيهِ رفعًا، لأنهُ تبتدئهُ لتُنبهَ المخاطبَ ، ثم تستفهمُ بعد ذلك)) ؛ ((وإن اضطرَ شاعرٌ فجازى

---

(١) مختار التذكرة :٨٩.
(٢) مختار التذكرة :٨٩ (الهامش).
(٣) معاني الأدوات والحروف والإعراب : ٧٧، ويُنظرُ : حروف المعاني : ٦٣ ، والأُزهية : ٢١١-٢١٣، ورصف المباني : ١٤٩-١٥١، والجنى الداني : ٣٦٧-٣٨٠.

بـ (إذا) أجراها في ذلك مجرى (إنْ) ، فقال: أزيدٌ إذا تَرَ تضربْ ، إن جعلَ (تضربْ) جوابًا ، وإن رفعها نصب لأنهُ لم يجعلها جوابًا ، وترفعُ الجواب حين يذهب الجزمُ مِن الأول في اللفظِ ، والاسم هاهنا مبتدأ إذا جزمت نحو قولهم: أيّهم يأتك تضرِبْ ، إذا جزمتَ ؛ لأنك جِئتَ بـ (تضرب) مجزومًا بعد أن عَمِلَ الابتداء في (أيّهم) ولا سبيل لهُ عليهِ. و كذلكَ هذا حيثُ جِئت بهِ مجزومًا بعد أن عَمِلَ فيهِ الابتداء. و أما الفعلُ الأول فصارَ مع مَا قبله بمنزلةِ (حين) وسائر الظروف))[(١)] .

وقد أكد ذلك في بابِ الجزاء فقال: ((وقد جازوا بها في الشعرِ مضطرينَ ، شَبَّهوها بـ (إنْ) حيث رأوها لمَا يُستقبل وأنهُ لا بُدَّ لها مِن جواب))[(٢)] .

وَهذا يعني أنهُ شَبّهَ (إذا) في الشعر بـ (إِنْ) الجازمةَ ؛ لأن (إنْ) الشرطية عنده يجوز أن يليها الاسم في الشعر والنثر مِن غيرِ قبح أو ضعفٍ ؛ لأن (إِنْ) أصلُ الجزاء ، لا تفارقه.

أما سائر حروف الجزاء ومن ضمنها (إذا) فهو لم يمنع أن يليها الاسمُ في المنثور من كلامِ العربِ وإنما عَدّ ذلك قبحًا وضعفًا في الكلامِ ؛ لأن هذهِ الحروف- فيما يرى سيبويهِ ليست كـ(إنْ) الشرطية بدليل قولِهِ في ((باب الحروف التي لا تقدّمُ فيها الأسماءُ الفِعْلَ)) ؛ ((واعلم أن حروف الجزاء يقبحُ أن يتقدم الأسماء فيها قبل الأفعالِ ؛ وذلك لأنهم شَبّهوها بما يجزم مما ذكرنا ، إلا أنّ حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعرِ ؛ لأن حروف الجزاء يدخلها (فَعَلَ) و (يَفْعَلُ) ويكون فيها الاستفهام فتُرفعُ فيها الأسماءُ.... ويجوز الفرقُ في الكلامِ في (إِنْ) إذا لم تَجزم في اللفظِ نحو قولِهِ[(٣)]:

---

(١) الكتاب : ١٣٤/١-١٣٥.
(٢) المصدر نفسهُ.
(٣) وهو لشاعر مِن أهل هراةَ كما ذكر ابن منظور (ت٧١١هـ) يُنظرُ : لسان العرب : ٣٦١/١٥ (هرا) ، وبلا نسبة في الكتاب : ١٢٢/٣، ورصف المباني : ١٥٢، والجنى الداني : ٣٦٧ وتمام البيت : **وأسْعِدِ اليوم مشغوفًا إذا طَربا** **عَاوِدْ هَراةَ وإنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا**

عَاوِدْ هَرَاةَ وإنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا

فإن جزمت في الشعر ؛ لأنهُ يُشبَّه بـ (لم) وإنما جازَ الفصل ولم يُشبه (لَمْ)؛ لأنَّ (لم) لا يقع بعدها (فَعَل) ، وإنما جازَ هذا في (إنْ) ؛ لأنها أصل الجزاءِ، ولا تفارقهُ ... وأمّا سائر حروف الجزاء فهذا فيهِ ضعفٌ في الكلامِ ؛ لأنها ليست كـ (إنْ)))[1] .

وتكون (إذا) ظرفًا لِما يستقبل مِن الزمان مجردةً مِن معنى الشرطِ[2] ، كقولهِ تعالى: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾[3] ، وقولهُ تعالى: ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾[4] .

كَما تكونُ ظرفًا لما مَضى مِن الزمانِ ، واقعةً موقع (إذْ)[5] ، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾[6] .

أما الدكتور مالك المطلبي فبيَّن اضطراب النحاة في تعيين وإلصاق الزمن بـ (اذا)؛ فهي ((لكونها على جهةِ الشرطِ جُعِلَت أداة للزمنِ المستقبل ، لأن الشرطَ كما قرروا يبنى على المستقبل بدليلِ قولِ سيبويه : ((وأما إذا فلما فلما يُستقبلُ من الدهرِ وفيها مجازاةٌ)) ؛ ولأنها لما فيها مِن المجازاةِ تقلب الماضي إلى المستقبل وقد اصطدمَ هذا المقررُ بـ((الكلام)) فلم يجدوا بُدًا مِن النصِ على أنّ إذا تكون ظرفًا لما مظى من الزمانِ واقعة موقع (إذْ) كقولهِ تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾[7] ، وتردد هذا كثيرًا فـ (إذا) وهي للمستقبل وقد تكون للماضي كما في قولهِ تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ ﴾[8]))[9] .

(١) الكتاب: ٣/١١٢-١١٣.
(٢) يُنظرُ: الجنى الداني: ٣٧٠.
(٣) الليل : ١.
(٤) النجم : ١.
(٥) يُنظرُ : الجنى الداني : ٣٧١.
(٦) التوبة : ٩٢.
(٧) الجمعة : ١١ .
(٨) الكهف : ٩٣ .
(٩) في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر : ٨٩ .

أما ابن جني فقد قالَ: ((قال أبو عثمان: (أتذكُر إذ تقولُ ذاك ؟) لما مَضَى، فكيف أضافَها إلى مستقبل ؟ فقال: لأنهُ حَكَى مَا مَضَى. قال: فلمَّا جعلوا للماضي مَا يدلُ عليهِ جعلوا (إذا) للمستقبلِ ؛ وإنْ أضافوهُ إلى الماضي فهو في معنى المستقبلِ.

وقال الأخفشُ: بينما أمشي فإذا زيدٌ منطلقٌ [يجوز] أن يكون مفاجأةً ويجوز أن يكون وقتًا ؛ كأنهُ قال: فوقْتُ انطلاقِ زيد موجودٌ))[١] .

وَهذا يعني أنهُ إذا كانت حرف جزاء متضمنًا معنى الشرطِ فهو ظرفٌ لما يُستقبل مِن الزمانِ ؛ وإن أضافوهُ إلى الماضي فهو في معنى المستقبل أيضًا.

ثالثًا: حذف المرفوع بعد (لات):

ذهب النحاةُ إلى أنَّ (لات) أداةٌ مِن أدواتِ النفي مبينينَ أنها مركبةٌ ؛ ثُمَّ اختلفوا في ذلكَ على مذهبينِ:

الأول: إنها مركبةٌ مِن (لا) النافية لحقتها تاء التأنيث لتأنيث اللفظة كما زيدت على (ثُمَّ) و (رُبَّ) فقِيل: ثُمَّت ، ورُبَّتَ ، وحُرِّكت (لات) بالفتحِ ؛ لالتقاءِ الساكنينِ ، وهو مذهب جمهور النُحاة[٢] . وقِيلَ: إن اتصالَ (التاء) بـ (لا) النافية جعلها مختصة بالدخول على لفظ (الحين) ، أو مرادفهُ[٣] ، وقالَ آخرونَ: بل هي للمبالغةِ في النفي كما في علّامة و نسّاتة[٤] . أو للتوكيد فتغيّر بذلك حكمها ، إذْ لم تدخل إلا على الأحيانِ[٥] .

والثاني: أنّ (لات) إنما هي مركبةٌ من (لا) النافية وبعض كلمة تحين التي تأتي بعدها[٦] .

(١) مختار التذكرة: ١٢٤.
(٢) يُنظرُ : الأُزهيةُ في علمِ الحروف : ٢٧١ ، ورصف المباني :٢٤٥ ، والجنى الداني:٤٨٥.
(٣) يُنظرُ : التسهيل : ٢٠.
(٤) يُنظرُ : شرح الرضي على الكافيةِ :١٩٧/٢.
(٥) يُنظرُ : الكشّاف : ٤/ ٧١.
(٦) يُنظرُ : رصف المباني : ٢٤٨ ، والجنى الداني : ٤٨٦.

وَقد ذهب أبو حيان الأندلسي ، وتابعهُ ابن هشام الأنصاري إلى أنها فعل ماضٍ واختلفَ القائلون بهذا على مذهبينِ[١]:

الأول: أنها في الأصلِ فعلٌ ماضٍ بمعنى (نَقَصَ) كما في قولِهِ تعالى: ﴿ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْـًٔا ﴾[٢] ؛ فإنهُ يقالُ: لَات يليتُ كما يُقال: ألَتَ يألتُ.

والآخر: أنّ أصلها (لَيسَ) بكسر الياء ، فقُلبت ألفًا ؛ لتحركها ، وانفتاح مَا قبلها وأُبدلت السينُ تاءً[٣] .

وذكر المرادي أن أصلها (لَيْسَ) بسكون الياءِ ، فقُلِبت ياؤها ألفًا ، وأبدلت سينها تاءً كراهة أن تلتبسَ بحرف التمني[٤] ، ((ويمكن أن يُقالَ في (لات) مِن (لاتَ مناص) . الأصلُ: (لَيْسَ) فتحركت الياءُ وقبلها فتحة فانقلبت فصارَ (لَاسَ) ثم أبدلوا مِن التاءِ الأخيرةِ تاءً ، ثم أدغموا التاءَ في الدالِ))[٥] .

وكان سيبويهِ قد بُيِّنَ فيما نقلَهُ عن الخليلِ أنَّ (لات) حرف وليست فعلًا ، في ((باب مَا يعملُ عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنهُ)) ؛ قالَ: ((وذلك قولك: ما أحسنَ عبد اللهِ. زَعَمَ الخليلُ أنهُ بمنزلةِ قولك: شيءٌ أحسن عبد اللهِ، ودخله معنى التعجب. و هذا تمثيلٌ ولم يُتكلم بهِ. ولا يجوز أن تُقدِّمَ (عبد الله)، وتؤخِّر (ما) ، ولا تُزيل شيئًا عن موضِعِهِ ، ولا تقول فيهِ مَا يُحْسِنِ ولا شيئًا مِمّا يكون في الأفعالِ سوى هذا. وبناؤهُ أبدًا من (فَعَلَ) و (فَعِلَ) و (أَفْعَلَ) ؛ هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرفَ ، فجعلوا لهُ مثالًا واحدًا يجري عليهِ فشُبِّه هذا بما ليس مِن الفعلِ ، نحو: (لاتَ) و (ما)))[٦].

(١) يُنظرُ : ارتشاف الضرب : ٣/١٢١٠ ، ومغني اللبيب : ٢٤٨.
(٢) الحُجُرات : ١٤.
(٣) يُنظرُ : ارتشاف الضرب : ٣/ ١٢١٠ ، ومغني اللبيب : ٢٤٨.
(٤) يُنظرُ : الجنى الداني : ٤٨٥.
(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١/ ٧٥٣.
(٦) الكتاب : ١/ ٧٢-٧٣.

وَ مما يدلُ على أن (لات) عند سيبويهِ حرفٌ وليست فعلًا مَا ذكره الفارسي في تفسيره قولِ سيبويهِ : ((لم يُستعمل (لات) إلا مضمرًا اسمها الذي هو مُحدّث عنه في الجملةِ التي فيها (لات) لا في نفس (لاتَ) ؛ لأن الحروفَ لا يُضمرُ فيها على شريطةِ التفسير))[١] .

ووافقهُ في ذلك الأعلم الشنتمري الذي قال: ((قولهُ: تُضمِرُ فيها مرفوعًا ، يعني تُضمرُ في الجملةِ بعد (لات) في قلبك (الحين) غير مستكنٍ في (لاتَ) ؛ لأن (لات) حرفٌ ، وإنما يستكن الضميرُ في الفعلِ ؛ لقوتِهِ))[٢].

أما عملها فبينَ سيبويهِ أنها تجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغةِ أهل الحجاز ثم يصيرُ إلى أصلِهِ[٣] .

ووافقهُ الزجاجي الذي نَقَل عن سيبويهِ قولَهُ: ((لات تشبه (ليس) في بعضِ المواضعَ ، لأنها ليست كـ(ليس) في المخاطبةِ والإخبار عن غائب ؛ لأنك تقولُ: لَسْتَ ، وليسوا ، وليس هو ، ولاتَ لا يكون فيها ذاك. قال تعالى: ﴿**وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾[٤] ، فرفعَ ؛ لأنها في منزلةِ (لَيسَ) ، وهي قليلةٌ))[٥]

وَقد نَقلَ المرادي عن سيبويهِ أنَّ (لاتَ) تعمل عمل (ليس) ؛ معلقًا على ذلك بقولِهِ: ((وهي على هذا (لا) المشبهة بـ (ليس) زيدت عليها التاءُ))[٦] .

كما نقل عن الأخفش الأوسط رأيين هما [٧]:

---

(١) التعليقة : ٩٣/١.
(٢) النكت : ٢٨٤/١.
(٣) يُنظرُ: الكتاب : ٥٧/١-٥٨.
(٤) ص : ٣.
(٥) حروف المعاني : ٦٩.
(٦) الجنى الداني : ٤٨٨.
(٧) يُنظرُ: المصدر نفسه والصفحة نفسها .

الأول: مَا نقلهُ بعض النحويين عن الأخفش أن ما ينتصب بعد (لات) هو منصوب بفعلٍ محذوف تقديرهُ: ولا أرى حين مناصٍ.

و الآخر: أن مذهب الأخفش هو أنها تعملُ عمل (إنَّ) وهي عندهُ (لا) النافية للجنسِ زِيدت عليها التاءُ و (حين مناصٍ) اسمها ، والخبر محذوفٌ أي: لهم ونحوه.

إلا إنَّ رأي الأخفش في (لات) موافقٌ لما ذهب إليه سيبويهِ بدليلِ قولِهِ في ﴿**وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾[1]: ((فشبهوا (لات) بـ (ليس) ، واضمروا فيها اسم للفاعلِ، ولا تكون (لات) إلّا مع (حين)))[2] .

وأنَّ نقلَهُ عن سيبويهِ بأن (لات) تعملُ عمل (ليس) بهذهِ الصيغةِ ليس صحيحًا ؛ لأن سيبويهِ حينما شَبّه لات بـ(ليس) اشترطَ في ذلك أنْ تكون (لاتَ) مع منصوبها وهو (الحين) بمنزلةِ (ليس) وأن يكونَ مرفوعُها مضمرًا فيها ولم يَقُلْ إنَّ (لات) وحدها تعمل عمل ليس ؛ بدليل قولِهِ في حديثِهِ عن (ما): ((وأما أهل الحجاز فيشبهوا بها بـ (ليس) إذا كانَ معناها كمعناها ، كما شَبّهوا بها (لات) إلّا مع (الحين) ، تُضمر فيها مرفوعًا وتنصبُ (الحين) ؛ لأنهُ مفعول بهِ))[3] .

وقالَ في موضعٍ آخر: ((وكما أنّ لاتَ إذا لم تعملها في الأحيان ، لم تعملها فيما سواها ، فهي معها بمنزلةِ (ليس) ، فإذا جاوزتها ، فليس لها عملٌ))[4] .

ويبدو أن ابن جني قَد تَنَبَّه إلى مَا ذهب إليه سيبويهِ ؛ بدليلِ قولِهِ: ((﴿ **وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾[5] حُذِفَ المرفوعُ ؛ وإن كان ارتفاعُه ارتفاعَ الفاعل ، والفاعلُ لا يُحذفُ ، ولم يُضمَر في (لات) لأنها حرفٌ ، وليست كـ (ليس) ؛ وذلك أن أصْلَ هذا إنما هو

(١) ص : ٣.
(٢) معاني القرآن : ٤٥٣/٢.
(٣) الكتاب : ٥٧/١.
(٤) المصدر نفسهُ : ٣٧٥/٢.
(٥) ص : ٣.
(٦) مختار التذكرة : ٤٣٦.

الابتداء والخبر ، و لا يُشْبِه هذا ما يَرتفع بـ (كان) ؛ لأنها فِعْلٌ متصرِّف ، فبَقيَ الحال معنى الابتداء ، لمّا يَزُل معنى الابتداء))[1] .

رابعًا: الجر والنصب والرفع بعد حتى:

إن (حَتّى) هي حرفٌ باتفاقِ النحاةِ العربِ تعملُ مرةً ولا تعملُ أخرى[2] .

وهي تتصرفُ على أربعة أقسامٍ هي:

أولا: حرف جرٍ معناها انتهاء الغايةِ[3] ، كقولِهِ تعالى: ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ** ﴾[4] .

وقال المرادي: ((ولمجرورها شرطان: الأول: أن يكونَ ظاهرًا ، فلا تجرُ الضمير ، وهو مذهب سيبويهِ ، وجمهور النحويين البصريين ، وأجازهُ الكوفيون والمبردِ ، نحو قول الشاعر[5]:

فلا واللهِ لا يُلْفى أُناسٌ فتىً حَتّاك يا ابنَ أبي يزيدِ

وَهذا عند البصريين ضرورةً))[6] .

وَما ذهب إليه المرادي هو مذهبُ سيبويهِ الذي أوردهُ في (بابِ عِدَّةُ ما يكون عليهِ الكَلِمُ) ؛ قال: ((وأما (إلى) فمنتهًى لابتداءِ الغايةِ. تقولُ: مِنْ كذا إلى كذا. وكذلك (حتّى) وقد بُيِّنَ أمرها في بابها ، ولها في الفعلِ نَحوٌ ليس (إلى) ويقولُ الرجلُ: إنما أنا

---

(١) يُنظرُ: حروف المعاني : ٦٤-٦٥ ، و الأزهية : ٢٢٣-٢٢٥ ، ورصف المباني : ٢٥٧-٢٦١، والجنى الداني : ٥٤٢- ٥٥٨.
(٢) يُنظرُ: حروف المعاني : ٦٤-٦٥ ، و الأزهية : ٢٢٣-٢٢٥ ، ورصف المباني : ٢٥٧-٢٦١، والجنى الداني : ٥٤٢- ٥٥٨.
(٣) يوسف : ٣٥.
(٤) قائلهُ مجهولٌ ، يُنظرُ : رصف المباني: ٢١٦ ، والجنى الداني : ٥٤٤ ، وخزانة الأدب : ٤٧٤/٩.
(٥) الجنى الداني : ٥٤٣-٥٤٤.

إليك ، أي: إنما أنت غايتي ، ول تكون (حَتّى) ههنا. فهذا أمرٌ (إلى) وأصلهُ وإنْ اتّسعت. وهي أعمُّ في الكلامِ من (حتّى) ، تقولُ: قُمْتُ إليه فجعلتهُ مُنتهاكَ مِن مكانك ، ولا تقولُ: حَتّاهُ))[1] .

وَهذا يعني أن سيبويهِ رأى أن (إلى) و (حَتّى) معناهما واحدٌ ، وهو انتهاء الغايةِ ، غير أنهما يفترقانِ في أمرينِ هما:

الأول: إنَّ (إلى) لا تدخلُ إلّا على الأسماءِ ، أما حتى فتدخل على الأسماءِ والأفعال.

والآخر: إنَّ (حتى) ولا تجرُ إلّا الأسماء الظاهرة.

ثانيًا: حرف عطفٍ تُشْرِك في الإعراب والحُكم: نحو قولِنا: قَدِمَ الحُجَّاجُ حتّى المشاةُ ، ورأيت الحُجَّاجُ حتّى المشاةَ ، ومررتُ بالحجَّاجِ حتّى المشاةِ[2] .

وَقد بيَّنَ سيبويه ذلك في (باب يُعْمَلُ فيهِ الاسمُ على اسمٍ بُني عليه الفعلُ مرةً ويُعْمَلُ مرةً أخرى على اسمٍ مبني على الفعل))

قال: ((ومما يُختار فيهِ النصبُ لنصبِ الأولِ ويكونُ الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلةِ (الواو) و (الفاء) و (ثُمَّ) قولك: لقيتُ القومَ كُلَّهم حتى عبد اللهِ لقيتُهُ وضَرَبت القومُ حتى زيدًا ضربتُ أباهُ ، وأتيت القومَ أجمعينَ حتى زيدًا مررتُ بهِ، ومررت بالقومِ حتى زيدًا مررتُ بهِ ، فـ (حتّى) تجري مُجرى (الواو) و (ثُم)، وليست بمنزلةِ (أما) ؛ لأنها إنما تكونُ على الكلامِ الذي قبلها ، ولا تُبْتَدَأُ))[3] .

ثالثًا: وتكون حتى ناصبةً للفعلِ المضارع عند الكوفيينَ وجارةً عند البصريينَ؛ فالناصب عندهم هو (أنْ) مضمرة بعدها ؛ لأنها مِن عواملِ الأسماءِ وعوامل الأسماءِ لا تعملُ في الأفعالِ[4] .

---

(١) الكتاب : ٢٣١/٤.
(٢) يُنظرُ : حروف المعاني : ٦٤ ، والأزهية : ٢٢٣ ، ورصف المباني : ٢٥٨ ، والجنى الداني: ٥٤٦.
(٣) الكتاب : ٩٦/١.
(٤) يُنظرُ: حروف المعاني : ٦٤ ، والأزهية : ٢٢٤ ، ورصف المباني : ٢٥٩ ، والجنى الداني، وائتلاف النصرة : ١٥٣-١٥٤.

وَقد أشارَ ابنُ جني في مختارِ التذكرةِ إلى جوازِ الجر والنصب والرفع بعد حتّى دونَ أن يُعَلل هذا الجواز ؛ قال: ((وضربتُ القومَ حتى كان زيدًا فتركتُهُ ، وحتى كان زيدٌ آخِرَهم فتركتُه ، وأعطيتُهُ مِن المالِ حتى حَسْبِهِ ، وحتى حَسْبُهُ ، ولا آتيكَ حتى ينتصفَ النهارُ أو صلاةِ العَصْرِ ، و أو صلاةَ العصرِ ، بالجر والنصبِ ولا آتيكَ حتى يَتعالى النهارُ أو الظُّهْرَ و أو الظُّهرِ))[1] .

وَهذا يعني أنهُ وافق سيبويهِ وَمَنْ تبعَهُ مِن أئمة البصريين مِن جواز العطفِ بها مخالفٌ للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنَّ (حَتّى) ليست بعاطفةٍ معربينَ مَا بعدها على إضمارِ عامل[2] .

(١) مختار التذكرةِ : ٤٨٤.
(٢) يُنظرُ : رصف المباني : ٢٥٧ ، والجنى الداني : ٥٤٦ ، وائتلاف النصرة : ١٥٥.

أولا: همزةُ الاستفهام

الهمزةُ حرفٌ أحادي محض مبني على الفتحِ ؛ لأن الأصل في الحروفِ أن تكونَ مبنيةً ، وأصل البناءِ أن يكونَ على السكونِ ، لكن بعضها يكون متحركًا كالهمزةِ ؛ لأنها وضعت على حرفٍ واحدٍ ، وما كان كذلك حقهُ أنْ يقوى بالحركة لضعفِهِ ؛ أو لأنهُ حرف مفردٌ لا يمكن الابتداء بهِ إذا كان ساكنًا ، والهمزة يُبتدأُ بها ؛ فإذا كانت ساكنةً لا يمكن ذلك ؛ لذلك بُنيت على الفتحِ الذي هو أخف الحركات(١).

وهمزة الاستفهامِ حرف غير عاملٍ ؛ لأنَها حرفٌ غير مختصٍ(٢) ؛ وعلل الرماني (ت٣٨٣هـ) ذلك بقولِهِ: ((وإنما لم تعملِ الهمزةُ شيئًا وكانت مِن الهواملِ لأنها تدخل على الاسم والفعل ، وما كان بهذهِ الصفةِ لم يعمل شيئًا ، وإنما يعملُ الحرف إذا اختص بأحدِ القبيلينِ دون الآخر))(٣) .

ولما كانت الهمزةُ أم بابِ الاستفهامِ والأصل فيهِ ، كان لا بُدَّ لها من دلالةٍ أصليةٍ ؛ وهذهِ الدلالة على الاستفهامِ والتي تُعد أصلًا لمعناها ؛ فليس لها سوى هذهِ الدلالةِ(٤) ؛ بدليلِ قولِ سيبويهِ الذي صَرَّح قائلًا: بأنها ((حرف الاستفهامِ الذي لا يزول عنهُ إلى غيرهِ وليس للاستفهام في الأصل غيره))(٥) .

وَتابعهُ المبرد قائلًا: ((و كل بابٍ فأصلهُ شيءٍ واحدٍ ثم تدخل عليهِ دواخل لاجتماعهما في المعنى وسنذكر (إنْ) كيف صارت أحقَّ بالجزاءِ ؟ كما أنَّ الألف أحقُّ بالاستفهامِ))(٦) .

---

(١) يُنظرُ : شرح المفصل : ٢٤٠/٢ ، وشرح الرضي على الكافيةِ : ٤٤٦/٤.
(٢) معاني الحروف : ٣٦.
(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(٤) يُنظرُ: شرح المفصّل : ١٥٣/٨.
(٥) الكتاب : ٩٩/١-١٠٠.
(٦) المقتضب : ٤٦/٢.

وكان ابن يعيش قد فَصَّلَ القولَ في عَدِّ همزةِ الاستفهام أُمًّا قياسًا (بهل) في بابِ الاستفهام ؛ قال: ((فالهمزة أُمُّ هذا البابِ والغالبةُ عليهِ ، وقد يشترك الحرفانِ ويكون أحدهما أقوى في ذلك المعنى وأكثر تصرفًا مِن الآخر ؛ فلذلك قالَ في الهمزةِ (والهمزةِ أعم تصرفًا في بابها من أختها) وذلك إذْ كانت يلزمها الاستفهام وتقع مواقعَ لا تقعُ أُختها فيها))[١] .

ثم ذكر صفات الهمزةِ التي انفردت بها قياسًا بـ (هل) ، ومنها ورود (أَم) المعادلة معها وتقديم الاسم على الفعل إذا كان في حيزها ، وخروجها مِن معنى التقرير والإنكار ؛ ولقوتها وغلبتها وعموم تصرفها دخلت على أحرف العطفِ؛ وأخيرًا جواز حذفها[٢] .

وَقد فَسَّر الرضي أنّ الهمزةَ أَعمُّ مِن غيرها بقولِهِ: ((يعني أنها تُستعمل فيما لم تُستعمل فيهِ (هل)))[٣].

وَهناك مَنْ رأى أنها تُستعمل لطلبِ التصور والتصديقِ في حين أن (هل) تستعمل لطلب التصور فقط .

فهي ((تأتي لطلبِ التصور والتصديق بخلاف (هل) فإنها للتصور، خاصة، والهمزة أغلب دورانًا ولذلك كَانت أُمَّ البابِ))[٤] .

وكان السيوطي قد جمع الصفاتِ التي جعلتِ الهمزةَ أُمًا و أصلًا في بابها والتي عرضها النحويون قبلهُ ؛ فقال: ((الهمزة أصل أدوات الاستفهامِ وأُم الباب وأعم تصرفًا وأقوى في بابِ الاستفهامِ لأنها تدخل في مواضعِ الاستفهامِ كلها وغيرها مما يُستفهم بهِ يلزم موضعًا ويختص بهِ ويَنتقلُ عنه إلى غير الاستفهام ، نحو: مَنْ وكم

---

(١) شرح المفصل : ١٥١/٨.
(٢) يُنظرُ : شرح المفصل : ١٥١/٨-١٥٤.
(٣) شرح الرضي : ٤٤٧/٤.
(٤) البرهان في علومِ القرآن : ١٧٨/٤.

وهل فَمَنْ سؤالٌ عَمّن يعقلُ ، وقد تنتقلُ فتكون بمعنى الذي و (كم) سؤالٌ عن عددٍ، وقد تُستعمل بمعنى (رُب) و(هل) لا تَسأل بها في جميع المواضع... وإذ كانت الهمزة أعم تصرفًا وأقوى في بابِ الاستفهامِ توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها مِن حروف الاستفهامِ فلم يستقبحوا أن يكون بعدَها المبتدأ و الخبر فعلا نحو أزيدٌ قامَ؟ واستُقْبِحَ ذلك في غيرِها مِن حروف الاستفهام لقلة تصرفها))[١] .

وأهم مَا ميزها عن غيرها من أدواتِ الاستفهامِ مجيء (أم) المتصلة أو المعادلة بَعدها والتي يُرادُ بها التعيين أو التي تخرجُ إلى معنى التسوية[٢] . وتكون عاطفة يصح تقديرها بـ (أي): ((والعطف بعد ألفِ الاستفهام وبعد ألف التسويةِ جميعًا بـ (أم) وَهي معادلة للألفِ في هذينِ الوجهينِ بمعنى (أي)))[٣] .

وقد سُميت (أم) المتصلة ؛ ((لأن مَا قبلها وَما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر))[٤] .

وَتُسّمى (أم) المعادلة أيضًا لمعادلتها همزة الاستفهام إذا كان يُرادُ بها التعيين أو همزة التسوية[٥] .

وَمعنى أن تكونَ (أم) معادلةً للهمزةِ أن تجعلَ ((الألفَ مع أحدِ الاسمين المسؤول عنهما و (أم) مع الآخر فهذا معنى التعديل للألف))[٦] ، كقولنا: أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ وهذا هو الأجود برأي سيبويهِ ويجوزُ: قولنا: أقام زيدٌ أم عمرٌو ؟ وأزيدٌ أم عمرو قام ؟ وأزيدٌ أم عمرو عندك[٧] .

---

(١) الأشباه و النظائر : ١١٥/٢.
(٢) يُنظرُ : الجنى الداني : ٢٥٥ ، ومغني اللبيب : ٦١.
(٣) الأُزهية في علم الحروف: ١٣٣.
(٤) مغني اللبيب : ٦١ ، ويُنظرُ : شرح المفصل : ٩٨/٨.
(٥) يُنظرُ : مغني اللبيب : ٦١.
(٦) يالكتاب: ٤٨٣/١ ،ُنظرُ : والمقتضب : ٢٩٣/٣.
(٧) يُنظرُ : الكتاب: ٤٨٣/١ ، ويُنظرُ : والمقتضب : ٢٩٣/٣.

ولا تُعادل (أم) المتصلة مِن حروف الاستفهام سوى الهمزة ؛ لذا كان العطف بعد الأدوات الأخرى للاستفهامِ بـ (أو) وليس بـ (أم المتصلة)[1] ، ومِن هنا كانت (أم) المتصلة لازمة لهمزةِ الاستفهامِ[2] .

وَمِن المحدثين مَنْ بَيَّنَ أن أم المتصلة تؤدي وظيفة العطفِ ؛ والغالب عليها أن تأتي بعد همزةِ التسوية كما في قولهِ تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[3]، وتدخل في سياق الاستفهام ويُراد بها التعيين نحو (أزيدٌ في الدار أم عمرو)[4] .

وَقد صَرّح ابن جني بأنَّ (أم) المعادلة لا تعادل مِن حروفِ الاستفهام غير الهمزةِ ؛ قال: ((لا يُعادل (أم) مِن حروفِ الاستفهامِ غير الهمزة ، فيكونُ معها بمنزلةِ: (أيهم) و (أيّهما). ولم يَجُزْ ذلك في (هل) لأن الألفَ قد تقع حيث تريد الإثبات والتقرير ، ولا تريد التفهُّم والاستعلام ؛ قال: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾[5] ، ولا يكون ذلك في (هل) .

فَلما [كنتَ] في الاستفهامِ بالهمزةِ و (أم) مُدّعيًا لأحدِ الشيئينِ أو الأشياء مُثبتًا لهُ لم يجُز أن يقعَ سوى الألفِ و لم تقع (هل) ؛ لأنَّ (هَل) لا يُقرّر بها، إنما يُستقبَلُ بها الاستفهامُ))[6] .

ويكون بهذا موافقًا لما ذهب إليه سيبويهِ وجمهور النحاة العرب.

---

(١) يُنظرُ: الأزهية في علم الحروف : ١٣٣.
(٢) يُنظرُ : المقرّب : ٢٣٠/١.
(٣) البقرة : ٦ .
(٤) يُنظر : تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية : ٦٢ .
(٥) الزُّمر: ٣٦.
(٦) مُختار التذكرةِ : ٥٧.

ثانيًا: واو العطفِ

إنَّ واوَ العطفِ حرفٌ مفردٌ مبني على الفتحِ[١] ، و كانَ حقه أن يبنى على السكونِ ؛ لأن الأصل في المَبني أنْ يُسكن ، ولكن ما وُضِعَ على حرفٍ واحدٍ حقهُ أنْ يقوى بالحركةِ لضعفِهِ ؛ وقد يُبتدأ بهِ ، فيَحتاج إلى الحركةِ ولذلك بُنِيتِ الواوُ على الفتحةِ لخفتها و لثقل الضمةِ والكسرةِ على الحرف الذي هو في غايةِ الخفةِ[٢] .

وَتُعد واو العطف حرفاً مِن الحروفِ غير العاملة ، لأنَّها ليست مختصة؛ لأنها تدخلُ على الأسماءِ والأفعالِ[٣] . فهي ((من الحروفِ الهوامل لأنها تدخلُ على الاسمِ والفعل جميعًا ؛ ولا تختص بإحداهما فاقتضى ذلك ألا تعمَلَ شيئًا ؛ لأنها ليست بالعملِ في الاسمِ أحق منها بالعملِ في الفعلِ))[٤] .

وقد ذكرَ النُّحاةُ أن الواوَ العاطفة هي أصلُ الأنواعِ الأخرى للواو مِن غير العاملة[٥] .

وهذا يعني أن العطفَ أصلٌ فيها ؛ ولذلك قال المرادي (ت٧٤٩هـ): ((أما الواوُ غير العاملة ، فقد ذكر بعضُهم لها أقسامًا كثيرة ، وهي راجعةٌ إلى ثمانية أقسام:

الأول: العاطفة ، وهذا أصلُ أقسامها ، وأكثرها ، والواوُ أم باب حروف العطف))[٦] وقد استند النحويونَ في ترجيحِ أصالةِ الواو على سَائر حروف العطفِ إلى أساسينِ همَا:

---

(١) يُنظرُ : الأصول في النحوِ : ٢١٩/٢ ، ومعاني الحروف : ٦٤.
(٢) يُنظرُ : الأصول في النحو : ٢٠٦/٢ ، ومعاني الحروف : ٦٤ ، والجنى الداني : ٢٠٥.
(٣) يُنظرُ : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٦١/١ ، والأشباه والنظائر : ٢٤٧/١.
(٤) معاني الحروف : ٥٩.
(٥) ينظرُ : الجنى الداني في حروفِ المعاني : ١٩١-١٩٤.
(٦) الجنى الداني : ١٨٨.

الأول: هو معناها و**الثاني** اتساعها في بابها وذلك باتصافِها بخصائص لا تكون لغيرها أما عن معناها فالواو لا تدلُ على أكثرِ من الاشتراك والجمع ، وهي بمنزلةِ المفرد في المعنى ، وباقي حروف العطف بمنزلة المركب لأنها تدلُ على معنى الاشتراك فضلًا عن معنى آخر[١] . كل بحسبِ معناها والتركيب هو ضمُ مفردٍ إلى مفردٍ ، والمفردُ أصلٌ للمركب[٢] ؛ ومن هنا صارتِ الواو أصلًا لحروفِ العطف الأخرى ؛ لذا قال ابن يعيش: ((الواوُ ، وهي أصل حروف العطفِ ، والدليل على ذلك أنها لا تُوجبُ إلا الاشتراك بين شيئينِ فقط في حكمٍ واحدٍ وسائر حروف العطفِ توجب زيادة حكم على ما توجبهُ الواو ؛ ألا ترى أن الفاء توجب الترتيب ، و (أو) الشك وغيرهُ ، و (بل) الإضراب ، فلما كانت هذهِ الحروف فيها زيادة معنى على حكمِ الواوِ ، صَارتِ الواو بمنزلةِ الشيء المفرد وباقي حروف العطف بمنزلةِ المركب مع المفردِ ؛ فلهذا صَارت الواو أصل حروف العطفِ ، فهي تدلُ على الجمع المطلق))[٣] .

أما الأساس الآخرُ ، فهو كثرة تصرف الواو في بابِها لأنها اتّسمت بخصائص تنفرد بها فقد صُرِح بأنَّها ((تكونُ للعطفِ وهي أمُّ حروفِ لعطفِ لكثرةِ استعمالها ودورِها فيهِ))[٤] .

وَقد اتفق أغلب النحاة على أن واوَ العطفِ تُفيدُ الاشتراك بين المتعاطفين لفظًا وحكمًا من غير ترتيبٍ ولا مهلة فهي للجمعِ بين الشيئينِ[٥] ؛ فقد جاء في الكتابِ: ((فالواو التي في قولك: مررتُ بعمرو وزيدٍ ، وإنما جِئت بالواوِ لتضمَ الآخر إلى

---

(١) يُنظرُ : أسرار العربية : ١٥٩ ، والأشباهُ والنظائر : ٩٧/٢.
(٢) ينظرُ : الأصول في النحو : ١١١/٢.
(٣) شرح المفصل : ٩٠/٨.
(٤) رصف المباني : ٤١٠.
(٥) يُنظرُ : المقتضب : ١٠/١ ، والإيضاح العضدي : ٢٨٥ ، وشرح جمل الزجاجي (لابن عصفور) : ٢٢٦/١ ، ورصف المباني : ٢٠٣/٣.

الأول وتجمعهما وليس فيهِ دليلٌ على أحدهما قبل الآخر))[١] ؛ فالجمعُ بين الشيئينِ هو الأساس في معناها ؛ فحروف العطف: ((الأول ، الواو ، ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيهِ الأول ، وليس فيها دليلٌ على أيهما كان أولًا نحو قولك: جاء زيدٌ وعمرٌو ، ولقيت بكرًا وخالدًا ، ومررتُ بالكوفةِ والبصرة ، فجائز أن تكون الكوفة أولًا))[٢] .

فالنحاةُ ذهبوا إلى أن الواوَ في العطفِ معناها الجمع مطلقًا وقد عارض هذا الإجماعَ قَطرب (ت٢٠٦هـ) وأبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ؛ الذي استدلَّ بقولِهِ تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾[٣] لأن الركوعُ قبل السجود[٤].

وَقد رُدَّ هذا الرأي بأن الواوَ هي للجمعِ المطلقِ مستدلينَ بقولِهِ تعالى: ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾[٥] ، والركوع قبل السجود فما بعد الواو مقدّم في المعنى ولو كانتِ الواو للترتيبِ لقدّمَ الركوع على السُّجودِ[٦] ، وقولِهِ تعالى: ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾[٧] وقولِهِ تعالى: ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً ﴾[٨] والمعنى واحدٌ واللفظ كذلك مما يُؤيد أنها ليست للترتيبِ[٩] .

---

(١) الكتاب : ٤/ ٢١٦.
(٢) الأصول في النحو : ٥٥/٢.
(٣) الحج : ٧٧.
(٤) يُنظرُ : ارتشاف الضرب: ٦٣٣/٢ ، ورصف المباني : ٤١١.
(٥) آل عمران : ٤٣.
(٦) يُنظرُ : سر صناعة الإعراب : ٦٣٣/٢ ، وشرح جمل الزجاجي (لابن عصفور) : ٢٢٨/.
(٧) البقرة : ٥٨.
(٨) الأعراف :١٦١.
(٩) يُنظرُ : الكشّاف : ٣٩٣/١.

فلو كانتِ الواو تقتضي الترتيب لما جازَ أن يتقدمَ في إحدى الآيتينِ ما يتأخرُ في الأخرى[١] .

وابن برهان العكبري قد استدلَ هو الآخر على أنَّ الواوَ لا تُرتِب بقولِهِ تعالى: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾[٢] ، فالمعنى نحيا ونموتُ ، ولو كانت الواوُ للترتيبِ لكان اعترافًا مِن الكُفّارِ بالحياةِ بعد الموتِ[٣] .

ومن المحدثينَ مَن بيَّنَ أن العطفَ هو المعنى المركزي لحرف الواو وكل المعاني الأخرى إنما هي معانٍ تُمثل ظلالاً من المعاني الهامشية لهذهِ الأداة؛ ولكنها في العطفِ تفيد التشريك في المعنى والاعراب بين المعطوفِ والمعطوف عليه وهي حرف لمطلقِ الجمعِ وتستعملُ في عطفِ الأسماء والأفعال والتراكيب ؛ لذا عُدَّت أم الباب[٤].

وقد وافقَ ابن جني جمهور النحاةِ في أن الواوَ لا تُوجِبُ الترتيبَ ؛ قال: ((﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾[٥] لا يدلُ قولهُ: ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾[٦] على أنهُ مَات ؛ لأنَّ الواوَ لا تُوجب الترتيب))[٧] .

---

(١) يُنظرُ : أسرار العربيةِ : ١٥٩.
(٢) الجاثية :٢٤.
(٣) يُنظرُ : شرح اللمع: ٢٣٨/١.
(٤) يُنظرُ : تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية : ٥٤ .
(٥) النساء : ١٥٨.
(٦) آل عمران :٥٥.
(٧) مُختار التذكرة : ٢٧٢.

ثالثًا: وقوع الفاءِ بَعْدَ أمَّا

(أمّا) حرفٌ متضمنٌ معنى الشرطِ ، تفيدُ التفصيل[١] ، وتكونُ بمعنى (مَهْمَا) الشرطية ، غير أنها لا تعملُ عملها نحو: أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ ، والتقديرُ: مهما يكن مِن شيءٍ فزيد منطلقٌ ، فحُذِفَ فِعلُ الشرطِ وأداتَهُ وأُقيمت (أمَّا) مقامهما[٢] .

وذهب النحاةُ إلى أنهُ لا بُدَّ لها مِن جوابٍ بـ (الفاء)[٣] .

ولا يلي أما إلا اسمٌ مرفوعٌ على الابتداءِ. فإنْ وقعَ بعد الفاءِ فِعْلٌ يعملُ في الاسمِ الذي بعدها نصبتهُ بهِ ، وزال معنى الابتداءِ ، نحو: أمَّا زيدًا فرأيتُ[٤] ، ولا يلزمُ تكريرها[٥] ، فإن تكرّرَت كما قولِهِ تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾[٦] فهي لعطفِ كلامٍ على كلامٍ[٧] .

وقد ذكر سيبويهِ في (بابِ عِدّة مَا يكونُ عليهِ الكلم) أنَّ أمَّا فيها معنى الجزاء ولابُدَّ لها مِن لزوم الفاءِ قال إنّ (أمّا) فيها معنى الجزاء ودليلُهُ على ذلك هو لزوم (الفاء) في جوابها ، وأنَّ قولنا: أما عبد الله فمنطلقٌ ، مؤولٌ عندهُ بـ (مَهْمَا يكن مِن أمرهِ فمنطلقٌ)[٨] .

فضلًا عن أنهُ نقل في موضع آخر مذهب الخليل في وجوب لزوم الفاء لجوابِها في (باب من أبواب (أنّ) تَكون (أنَّ) فيهِ مبنية على مَا قبلها ؛ قال: ((وسألتُه

---

(١) يُنظرُ : رصف المباني : ١٨١ ، ومغني اللبيب : ٦١.
(٢) يُنظرُ : رصف المباني : ١٨١، والجنى الداني : ٥٢٢.
(٣) يُنظرُ : حروف المعاني : ٦٤ ، والأزهية : ١٥٣ ، ورصف المباني : ١٨٢ ، والجنى الداني: ٥٢٢ ، والمغني : ٦١.
(٤) يُنظرُ : الأزهية : ١٥٣ ــ ١٥٤ .
(٥) يُنظرُ: الأزهية: ١٥٥ ، ورصف المباني: ١٨٢ ، والجنى الداني: ٥٢٣.
(٦) الضحى: ٩-١١.
(٧) يُنظرُ: رصف المباني: ١٨١ ، والجنى الداني: ٥٢٢.
(٨) يُنظرُ: الكتاب: ٢٣٥/٤.

عن قولهم: أمَّا حقًا فإنك ذاهب ، فقال: هذا جيدٌ ، وهذا الموضع من مواضع (إنَّ) ألا ترى أنك تقولُ: أمَّا يومَ الجمعةِ فإنّكَ ذاهبٌ وأمَّا فيها فإنك قائمٌ. فإنّما قائم. فإنَّما جازَ هذا في (أمَّا) ؛ لأن فيها معنى: يومَ الجمعةِ مهما يكن مِن شيءٍ فإنَّكَ ذاهبٌ))[١] .

وَذهب ابن هشامٍ الأنصاري إلى إفادتها معنى التوكيد ؛ قال: ((وأمَّا التوكيدُ ، فَقَلَّ مَنْ ذكرهُ ، ولم أرَ مَنْ أحكمَ شرحَهُ غير الزمخشري ؛ فإنهُ قال: فائدةُ (أمَّا) في الكلامِ أنْ تعطيَهُ فضلَ توكيدٍ ، تقولُ: زيدٌ ذاهبٌ: فإذا قصدتَ توكيدَ ذلك ، وأنهُ لا محالة ذاهبٌ ، وأنهُ بصددِ الذهابِ ، وأنهُ منهُ عزيمة، قلت: (أمَّا زيدٌ فذاهب)؛ ولذلك قال سيبويهِ في تفسيرهِ: مهما يكنْ مِن شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ ، وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتينِ: بيان كونه توكيدًا ، وأنهُ في معنى الشرطِ))[٢] .

وأمَّا عند المحدثينَ فأنها تؤدي وظيفة الشرطِ وهي تقوم مقام أداة الشرطِ وفعلهِ ويقع بعده الجواب مقرونًا بالفاء في اغلبِ السياقات الكلامية ، ويكثر حذفُ هذهِ الفاء مع فعل القولِ نحو قولهِ تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾[٣] أي فيقال لهم؛ والتقديرُ عند العلماءِ بـ(مهما يكن من شيءٍ)[٤] .

أما ابن جني فقد وافق سيبويهِ والنحاة في وجوب لزوم الفاء لجواب الشرط لـ (أمَّا) قال: (((أمَّا إنْ أتيتني فآتيكَ) الفاء جوابٌ لـ (أمَّا) و (آتيك) جوابُ الجزاء ؟ فقال: لا ؛ لأن هذا[٥] يجوز حذفهُ قبل القسمِ والمقسم عليهِ ، ولا يَجوز حذفُ (لئن أتيتني) وتلي الفاءُ (أمّا) لأنهُ لا يكون كلامًا إلا فيما قبلهُ))[٦] .

---

(١) الكتاب: ١٣٧/٣.
(٢) مغني اللبيب: ٦٣.
(٣) آل عمران : ١٠٦ .
(٤) يُنظر : تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية : ١٢٢ .
(٥) يُريدُ (إن أتيتني) في جملةِ (واللهِ إنْ أتيتني لا آتيك)
(٦) مختار التذكرة : ١٠٠.

- **القرآن الكريم .**

- **الكتب المطبوعة:**

١- ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزّبيدي (ت٨٠٢هـ) ، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م.
٢- ابن جني النحوي ، الدكتور فاضل صالح السامرائي (ت ١٣٨٩ هـ -١٩٦٩م) ، دار عمار للنشر والتوزيع ،ط٢ ،١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
٣- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى (ت١٣٨٢هـ) القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٤- ارتشاف الضرب مِن لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، و مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٥- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، الشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري (ت١٠٩٦هـ- ١٦٨٥م) تحقيق د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الأنبار للطباعة والنشر ، العراق ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٦- الأزهية في علم الحروف ، للهروي (علي بن محمد النحوي (ت١٤١٥هـ) ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط١ ، ١٩٧١م.
٧- أساس البلاغة ، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ-١١٤٣م) ، قراءة وضبط وشرح د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٨- الاستغناء في الاستثناء ، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القَرّافي (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٩- أسرارُ العربيةِ ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، وعاصم بهجة البيطار ، دار البشائر ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١٠- الأشباه والنظائر في النحو ، لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر جمال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة ، ١٣٩٥-١٩٧٥م.

١١- إصلاح المنطق ، لابن السكيت (ت٢٤٤هـ) تحقيق أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط٤ (د.ت).

١٢- اصول التفكير النحوي ، د. علي ابو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٦م .

١٣- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٤- اصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ، د. بكري عبد الكريم ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، القاهرة ، الكويت ،ط١ ، ١٩٩٩ م.

١٥- الأصول النحوية والصرفية في (الحجة) ، لابي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، صنعه الدكتور محمد عبد الله قاسم ، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ط١، ١٤٢٩ هـ .

١٦- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس (أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ؛ بيروت ، ط٢ ، ١٤٢١هـ.

١٧- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق إبراهيم الابياري ، دار الكتاب المصري القاهرة ودار الكتاب اللبناني بيروت ، ط٤ ، ١٩٩٩م.

١٨- أعلام في النحو العربي ، د. مهدي المخزومي ، منشورات دار الجاحظ – وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٠ .

١٩- الاغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي بركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري (ت٥٧٧هـ) ، قدم له وعني بتحقيقه سعيد الأفغاني ،مطبعة الجامعة السورية ، (١٣٧٧ هـ – ١٩٥٧ م) ، (د.ط).

٢٠- الإغفال لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧ هـ)، تحقيق عبد اللهِ بن عمر ، المجمع الثقافي ، دبي ، ٢٠٠٣م (د.ط).

٢١- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط٣ ، ٢٠١١م.

٢٢- ألفية ابنِ مالك ، جمال الدين محمد بن عبد اللهِ بن مَالك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، المكتبة الشعبية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت.ط).

٢٣- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط٣ ، ٢٠١١م.

٢٤- أمالي ابن الشجري ، لهبةِ اللهِ بن علي بن محمد بن حمزةَ الحسني العلوي (ت٥٤٢هـ) دراسة وتحقيق د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢٥- أمالي السُّهيلي في النحو واللغةِ والحديث والفقه ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدِ الله الأندلسي الشّهيلي (ت٥٨١هـ) ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط١ ، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٢٦- الأمثال ، للأصمعي عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦ هـ)، جمع نصوصه وحققها د. محمد جبار المعيبد ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد ، ط١، ٢٠٠٠ م.

٢٧- أمالي المرتضى ، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢٨- أنباه الرواة على أنباه النحاة علي بن يوسف (ت ٦٢٤ هـ)، للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية ، ط١ ، ١٩٨٦م.

٢٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيينَ لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيدِ الله الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة ، (د.ت.ط).

٣٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابنِ مالك ، لأبي محمد عبد اللهِ جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩م ، (د.ط).

٣١- الإيضاح العَضُدي ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٣٢- الإيضاح في عللِ النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) تحقيق د. مازن المبارك ، مطبعة المدني ، مصر ، ط١ ، ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م.

٣٣- البحث اللغوي عند العرب ، الدكتور احمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٦، ١٩٨٨م .

٣٤- البحر الرائق شرح كنز الدَّقائق (في فروع الحنفية) للشيخ الإمام أبي البركات عبد الله بن احمد بن محمود المعروف بحافظ النسفي النتوفي سنة (٧١٠

هـ).والشرح (البحر الرائق) للإمام العلامة الشيخ زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري الحنفي المتوفى سنة (٩٧٠هـ) منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريّا عميرات ،ط١، ١٤١٨ هـ ،١٩٩٧م.

٣٥- البحر المحيط ، لأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٠هـ.

٣٦- بحور الشعر العربي عروض الخليل ، الدكتور غازي يمؤت ، دار الفكر اللبناني ، ط٢، ١٩٩٢م.

٣٧- البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

٣٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الإشبيلي (ت٦٨٨هـ) ، تحقيق د.عَيّاد بن عبد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٣٩- بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم الصاحب كمال الدين عمر بن احمد بن جرادة ، حققه وقدم له الدكتور سهيل زكار،دار الفكر بيروت . لبنان (د.ت. ط).

٤٠- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق الدكتور عبد الحميد طه مراجعة مصطفى السقا ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م.

٤١- البيان والتبيين ،لأبي عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٧ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م .

٤٢- تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٤ ، (د.ت).

٤٣- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) ، تحقيق السيد احمد صَقر ، دار التراث ، ط٢ ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

٤٤- تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) ، تحقيق عبد الكريم العزباوي وراجعه الدكتور احمد مختار عمر والدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، التراث العربي سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، ط١ ، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠ م .

٤٥- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري من نحاة القرن الرابع ، تحقيق فتحي احمد مصطفى عليّ الدين ، دار الفكر العربي ، دمشق ، (د. ط. ت) .

٤٦- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٤٧- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، حققه وعلق عليه زهير عبد المحسن سلطان ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق - بغداد ، ط١ ، ١٩٩٢م .

٤٨- التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة ، للإمام أبي عبد الله محمد بن احمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي (ت٦٧١هـ) ، تحقيق الدكتور الصادق بن محمد بن إبراهيم ، مكتبة دار المناهج ، الرياض - السعودية ، ط١ ، ١٤٢٥هـ .

٤٩- التذكرة السعدية في الأشعار العربية ، لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيدي (من رجال القرن الثامن الهجري) ، تحقيق عبد الله الجبوري ، مطابع النعمان ، النجف الأشرف ،١٣٩١هـ - ١٩٧٢م ، (د.ط) .

٥٠- التذكرة الفخرية ، للصاحب بهاء الدين المنشئ الاربلي (ت٦٩٢هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار البشائر للطباعة والنشر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ -٢٠٠٤م .

٥١- التذكرة في أصول الفقه ، للإمام الحسن بدر الدين بن عبد الغني المقدمي الحنبلي ، اعتنى به د. ناجي سويد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .

٥٢- تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٦م .

٥٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٥٤- تطور الدرس النحوي ، الدكتور حسن عون ، قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية ، ١٩٧٠م .

٥٥- تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية ، الدكتور عبد الكاظم محسن الياسري ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٧م ، (د.ط).

٥٦- التعليقة على كتاب سيبويهِ ، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د. عوض القوزي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠م.

٥٧- تفسير الطبري ، أبو جعفر الطبري محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٩ .

٥٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك حسن بن قاسم، لابن أم قاسم المعروف بالمرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط٢ ، (د.ت).

٥٩- التوطئة ، لأبي علي عمر بن محمد الشلوبيني (ت٦٤٥هـ) ، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع ، الكويت ، ط٢ ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٦٠- تيسير العربية بين القديم والحديث ، للدكتور عبد الكريم خليفة ،مطابع الجمعية الملكية ، عمان-الأردن ، ط١ ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م .

٦١- تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده ، دكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، (د.ط) .

٦٢- تيسير النحو وبحوث أخرى ، خديجة الحديثي ، مطبعة المجمع العلمي ، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م ، (د.ط) .

٦٣- الجملُ في النحو ، لأبي إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق أبو شنب ، مطبعة جول كربونل ، الجزائر ، ١٩٢٦م.

٦٤- جمهرة أشعار العرب ، لأبي زيد القرشي ، حققهُ د. محمد علي الهاشمي ، دار القلم ، دمشق ، ط٣ ، ١٩٩٩م.

٦٥- جمهرة الأمثال ، أبو هلال العسكري ، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، دار الجيل ودار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٨م .

٦٦- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن أمّ قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٦٧- الجيم ، لأبي عمرو الشيباني ، إبراهيم الابياري ، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ ، (د.ط).

٦٨- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، لمحمد بن مصطفى الخضري الدمياطي (ت١٢٨٧هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر (د.ت.ط).

٦٩- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني ، لأحمد بن نحمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر (د.ت.ط).

٧٠- حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام ، لعبد القادر البغدادي، تحقيق نظيف محرّم خواجة ، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٧١- الحجة للقراء السبعةِ ، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق بدر الدين القهوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٩٣م.
٧٢- حروف المعاني ، للزجاجي (أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ط٢ ، ١٩٨٦م.
٧٣- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠م.
٧٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ط٢ ، ١٩٨١م.
٧٥- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط٤ ، ١٩٩٠م.
٧٦- دراسات في العربية وتاريخها ، لمحمد الخضر حُسَين ، مكتبة دار الفتح ، دمشق ، ط٢ ، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م .
٧٧- ديوان ابن مقبل ، تحقيق د. عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ، وحلب ، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٧٨- ديوان أبي الشيص الخزاعي وأخباره ، لعبد الله الجبوري ، المكتب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م .
٧٩- ديوان الأعشى ، دار صادر – دار بيروت ، بيروت ، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م، (د.ط).
٨٠- ديوان امريء القيس ، دار صادر ، بيروت (د.ت.ط).

٨١– ديوان أوس بن حُجر ، تحقيق د. محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م.
٨٢– ديوان تأبط شرًا وأخباره ، جمع و تحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٩م.
٨٣– ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، ط٣ ، القاهرة ، (د.ت) .
٨٤– ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق د. وليد عرفات ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٤م (د.ط).
٨٥– ديوان ذي الرمة ، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٣م.
٨٦– ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ، تحقيق وشرح صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، مصر ، (د.ت.ط).
٨٧– ديوان الطرماح ، تحقيق عزة حسن ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٦٨م (د.ط)
٨٨– ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق د. حسين نصار ، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٩٥٧م.
٨٩– ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه ، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي ، المطبعة التعاونية ، دمشق ، ١٩٧١م ، (د.ط) .
٩٠– ديوان العرجي ، رواية أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، شرحه وحققه خضر الطائي ورشيد العبيدي ، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٣٧٥هـ–١٩٥٦م .
٩١– ديوان عمر بن أبي ربيعة ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور فايز محمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م .
٩٢– ديوان الفرزدق ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٦م ، (د.ط) .

٩٣– ديوان مسكين الدارمي ، جمعهُ وحققهُ د. عبد الله الجبوري (ت٢٠١٣م) ود. خليل العطية ، مطبعة دار البصري ، بغداد ، ط١ ، ١٩٧٠م.
٩٤– ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق د. واضح الصمد ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .
٩٥– ديوان النابغة الذّبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٥م .
٩٦– الردُ على النحاةِ ، لابن مضاءٍ القرطبي (ت٥٩٢هـ) ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٧٤م.
٩٧– رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) ، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق ، ط٣ ، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.
٩٨– الزمن واللغة ، د. مالك يوسف المطلبي ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، (د.ط).
٩٩– السبعة في القراءات ، لأحمد بن موسى بن العباس ، أبي بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ) ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر، ط٢ ، ١٤٠٠هـ.
١٠٠– سر صناعة الاعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ ، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.
١٠١– سر صناعة الاعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق مصطفى السقا و إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين و محمد الزفزاف ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط١ ، ١٣٧٤هـ –١٩٥٤م.
١٠٢– سمط اللآلي ، لأبي عبيد البكري عبدالله بن عبد العزيز البكري (ت ٤٨٧ هـ)، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت.ط) .
١٠٣– سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة ، د. أسعد خلف العوادي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .

١٠٤- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، مطبعة المجمع العلمي ، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م ، (د.ط) .
١٠٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
١٠٦- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١٠٧- شرح أبيات المغني ، للبغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٨م.
١٠٨- شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد السكري ، تحقيق عبد الستار فَرَّاج ، مراجعة محمود شاكر ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة (د.ت.ط)
١٠٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مَالك ، لعلي بن محمد بن عيسى أبي الحسن نور الدين الأشموني (ت٩٢٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.
١١٠- شرح التبصرة والتذكرة ، للإمام زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ) ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف الهميم والشيخ ماهر ياسين فحل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م .
١١١- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر وطارق فتحي السيد دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
١١٢- شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١١٣- شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ، العلامة ابن عصفور الأندلسي الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق د. أنس بديوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١١٤- شرح الحدود في النحو ، لعبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي (ت٩٧٢هـ) ، تحقيق د.المتولي رمضان أحمد الدميري ، مطبعة وهبة ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١١٥- شرح ديوان الفرزدق ، جمعه وطبعه وعلق عليه عبد الله الصّاوي (د.ت.ط) .

١١٦- شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، المطبعة العصرية (ت٩١١هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت (د.ط.ت).

١١٧- شرح القصائد التسع المشهورات ، للنحاس ، تحقيق احمد خطاب ، وزارة الاعلام العراقية ، ١٩٧٣ ، (د.ط) .

١١٨- شرح قطر الندى وبل الصدى لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ط١١ ، ١٣٨٢هـ.

١١٩- شرح الكافية الشافية ، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الشافعي (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق: علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٢٠- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد الحسن بن عبد اللهِ بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٢١- شرح اللمع للباقولي (الاصفهاني) ، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ) ، تحقيق إبراهيم بن محمد أبو عباة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،ط١ ، ١٩٩٠م .

١٢٢- شرح المفصّل ، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت (د.ط.ت).

١٢٣- شرح المقدمة المحسبة ؛ لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) تحقيق خالد عبد الكريم ، الكويت ، ط١ ، ١٩٧٦م.

١٢٤- شعر زياد الاعجم ، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور يوسف حسين بكّار ، دار المسيرة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٢٥- شعر عبد الله بن الزبعري ، تحقيق د. يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨١ .

١٢٦- شعراء إسلاميونَ ، د.نوري حمودي القيسي ، عَالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٠هـ.

١٢٧- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ) تحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٢٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق د. طه محسن دار آفاق عربية ، بغداد ، ط١ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٢٩- الشواهد والاستشهاد في النحو ، عبد الجبار علوان النايلة ، مطبعة الزهراء ، ط١ ، ١٩٧٦م.

١٣٠- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي (ت٣٩٥هـ)، حققه وظبط نصوصه الدكتور عمر فاروق الطبَّاع ، مكتبة دار المعارف، بيروت- لبنان ، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م ، (د.ط) .

١٣١- صحيح مسلم ، للامام ابي الحسين مُسلم بن الحجاج القُشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ط١ ، ١٤١٢هـ-١٩٩١م .

١٣٢- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، خليل احمد عمايرة ، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر -٥- .

١٣٣- طبقات الشعراء ، لابن المعتز (ت٢٩٦هـ) ، تحقيق عبد الستار احمد فرّاج ، دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٨٦ .

١٣٤- طبقات النحويين واللغويين ، لابي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الاندلسي ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارفر، القاهرة ، ط٢ ، (د.ت) .

١٣٥- العلل في النحو ، لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالورّاق (ت٣٨١ هـ) ، تحقيق مها مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٥م.

١٣٦- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزديّ (ت٤٥٦هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت-لبنان ، ط٥ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٣٧- عون المعبود ، شرح سنن أبي داود ، العلامة أبي الطيب العظيم آبادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٥م.

١٣٨- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور ابراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد ، ط١ ، ١٩٨٣م.

١٣٩- غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق حسين محمد شرف ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤م.

١٤٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، بيت الأذكار الدولية ، عَمّان ، ٢٠٠٦م (د.ط) .

١٤١- الفعل زمانهُ وأبنيتهُ ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٠م .

١٤٢- فهرنك فارس امروز ، غلا محسن صدري ابشار ونسرين حكمي ونسّرن حكمي ، دار النشر موسوعة نشر كلمة ، طهران ، ١٩٩٦ م ، (د.ط).

١٤٣- في اصول النحو ، د. سعيد الافغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م .

١٤٤- في اصول اللغة والنحو ، الدكتور فؤاد حنا ترزي ، دار الكتب، بيروت ، (د.ت.ط).

١٤٥- في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر (دراسة لغوية في شعر السياب ونازك والبياتي) ، مالك يوسف المطلبي ، دار الرشيد ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨١م ، (د.ط).

١٤٦- في اللهجات العربية ، ابراهيم انيس ، مكتبة الانجلو المصرية، ط٣ ، ٢٠٠٣م .

١٤٧- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م.

١٤٨- القاموس المحيط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروآبادي (ت٨١٧ هـ) تحقيق نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٦ هـ-٢٠٠٥م.

١٤٩- القياس في اللغة العربية ، الدكتور محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م .

١٥٠- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، محمد عاشور السوّيح ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، مصراتة- ليبيا ، ط١ ، ١٩٨٦م .

١٥١- الكافي في العروض والقافية ، للخطيب التبريزي ، تحقيق الحساني حسن عبد الله ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٤م-١٤١٥ هـ.

١٥٢- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٣ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١٥٣- كتاب الألفاظ ، لابن السكيت يعقوب بن اسحاق ، تحقيق فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨م .
١٥٤- التحدث بنعمة الله ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق اليزابيث ماري سارتين ، المطبعة العربية الحديثة ، (د.ت.ط) .
١٥٥- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي علي الفارسي (الحسن بن احمد بن عبد الغفار) (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م .
١٥٦- كتاب التفاحة في النحو ، لابي جعفر النحاس النحوي (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق كوركيس عواد ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م ، (د.ط) .
١٥٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٨م.
١٥٨- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون للاديب مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة ، صححه وعلق على حواشيه محمد شرف الدين ورفعت بيلكة الكليسى ، دار احياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ،(د.ط.ت).
١٥٩- كشف المشكل في النحو لأبي الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي الملقب بحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ) تحقيق د. يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
١٦٠- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، لجامع العلوم ابي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي(ت٥٤٣هـ) ، تحقيق د. محمد احمد الدالي ، مطبوعات مجمع دمشق ، ١٩٩٥

١٦١- اللامات ، لعبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ) تحقيق مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١٦٢- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق د. عبد الاله نبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
١٦٣- لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر ، بيروت ، ط٣ ، (د.ت).
١٦٤- اللغة العربية معناها و مبناها ، د. تمّام حَسّان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٤هـ.
١٦٥- اللمحة في شرح الملحة ، لأبي عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) ، تحقيق ابراهيم بن سالم الصاعدي ، المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
١٦٦- لمع الأدلة في اصول النحو ، أبو البركات الانباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق، ١٩٥٧م ، (د.ط) .
١٦٧- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت (د.ت.ط).
١٦٨- اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، الدكتور عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، الشاطبي الاسكندرية ، ١٩٩٦م ، (د.ط) .
١٦٩- المبسوط ، لشمس الدين السرخسي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦، (د.ط) .
١٧٠- مجالس ثعلب ، لأحمد بن يحيى بن سيار الشيباني المعروف بثعلب (ت٢٩١هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، ط٥ ، (د.ت) .
١٧١- مجمع الأمثال ، لأحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٥ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٦م ، (د.ط) .

١٧٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق على النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١٧٣- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق د. حسين أحمد بو عباس ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط١ ، ١٤٣٢هـ-٢٠١٠م.ن اسماعيل المقرئ الابياري ، تحقيق د. خالد احمد الملة السويدي ، دار كنان للنشر والتوزيع ، دمشق ، ط١ ، ١٤٣٢هـ -٢٠١١م.

١٧٤- المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع في اصل مقرئ الامام نافع للشيخ ابي الحسن علي المعروف بابن بري ، شرح الشيخ سيدي عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجعفري، مطبعة الثعالبية ، الجزائر ، ١٣٢٤هـ ، (د.ط) .

١٧٥- المختار من نوادر الأخبار ، لمحمد بن احمد بن إسماعيل المقرئ الأبياري ، تحقيق د. خالد احمد الملا السويدي ، دار كنان للطباعة والنشر ، دمشق ، ط١ ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

١٧٦- المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٧ ، ١٩٨٦م .

١٧٧- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى الباهلي الحلبي واولاده ، القاهرة ، ط٢ ، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م .

١٧٨- المذكر والمؤنث ، لابي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار الفكر ، دمشق - سوريا ، ط١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

١٧٩- مراعاة المخاطب في النحو العربي ، د. بان الخفاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٨م .

١٨٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للعلامة السيوطي (ت٩١١هـ) ، شرح وتعليق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد جاد المتولي بك وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ،١٤٣٢هـ-٢٠١١م .

١٨١- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د. محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، ط١ ، ١٩٨٥م.

١٨٢- المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م.

١٨٣- المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، حققهُ الشيخ الراشد ، وزارة الثقافة ، دار إحياء التراث العربي ، دمشق ، (د.ط.ت).

١٨٤- المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق مصطفى الحدري ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، (د.ت.ط).

١٨٥- المستقصى في امثال العرب ، لابي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحت مراقبة مجيد عبد المعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ، الهند ، ط١ ، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م .

١٨٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، بيت الأفكار الدولية ، الرياض ، ١٤١٩هـ-١٩٨٨م.

١٨٧- مسند الشهاب ، للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٨٨- معاني الحروف ، الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى (ت٣٨٤هـ) تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ٢٠٠٨م (د.ط)

١٨٩- معاني القرآن ، الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح اسماعيل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣م.

١٩٠- معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٨٨م.

١٩١- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، نشر جامعة بغداد ، ١٩٨٦-١٩٨٧م .

١٩٢- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ياقوت الحموي ، تحقيق الدكتور احسان عباس ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت-لبنان ، ط١، ١٩٩٣م.

١٩٣- معجم التعريفات ، للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٣هـ) ، تحقيق محمد صدِّيق المنشاوي ، دار الفضيلة ، مصر والامارات ، (د.ت.ط) .

١٩٤- معجم الشعراء الجاهليين ، د.عزيزة فوال بايتي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م.

١٩٥- معجم ما أستعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لابي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ) ، تحقيق مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .

١٩٦- المعنى والاعراب عند النحويين ونظرية العامل ، الدكتور عبده ابو عبد الله ، منشورات الكتاب والتوزيع والاعلان والمطابع ، طرابلس - ليبيا ، ط١ ، ١٣٩١هـ- ١٩٨٢م .

١٩٧- المغني في النحو، تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت٦٨٠هـ) ، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط١ ، ١٩٩٩م.

١٩٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق د.مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط٦ ، ١٩٨٥م.

١٩٩- المفصّل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م.

٢٠٠- مقاصد الفلاسفة (في المنطق والحكمة الالهية والحكمة الطبيعية) ، للغزالي ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط١ ، (د.ت) .

٢٠١- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى ، للعيني ، بهامش خزانة الأدب ، المطبعة الميرية ، بولاق ، ط١ (د.ت).

٢٠٢- مقاييس اللغة ، لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩هـ-١٩٩٧م.

٢٠٣- المقتصد في شرح الإيضاح ، للشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تحقيق د. كاظم بحر مرجان ، وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد ، بغداد ، ط٢ ، ١٩٨٢م .

٢٠٤- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عُضيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٢٠٥- المقرّب ، لعلي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الأشبيلي الأندلسي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، ط١ ، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٢٠٦- مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي ، د. جعفر نايف عبابنة ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م .

٢٠٧- من أسرار اللغة ، الدكتور ابراهيم انيس (ت١٩٧٧م) ، مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة محمد عبد الكريم حسان ، القاهرة ،ط٨ ، ٢٠٠٨م .

٢٠٨- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية إدارة إحياء التراث القديم ، ط١ ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤ م .
٢٠٩- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكُناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم ، الآمدي (أبو القاسم بن بشر (ت٣٧٠هـ) ، صححه وعلق عليه الدكتور و. كرنكر ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م .
٢١٠- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، الدكتورة خديجة الحديثي ، منشورات المجمع العلمي ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م ، (د.ط) .
٢١١- النحو التعليمي في التراث العربي ، محمد إبراهيم عبادة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، (د.ت.ط) .
٢١٢- النحو العربي ، العلل النحوية نشأتها وتطورها ، د. مازن المبارك ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٣ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
٢١٣- النحو الوافي ، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ) ، دار المعارف ، مصر ، ط٣ ، ١٩٦٦م.
٢١٤- النزعة المنطقية في النحو العربي ، عبد الفتاح الدجني ، وكالة المطبوعات ، ط١ ، ١٩٨٢م .
٢١٥- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن النباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢١٦- النشر في القراءات العشر، للحافظ ابي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، اشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضّباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (د.ط.ت) .

٢١٧- النكت في تفسير كتاب سيبويهِ ، الأعلم الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت٤٧٦هـ) ، تحقيق رشيد بلحبيب ، مطبعة فضالة ، المغرب ، ١٩٩٩م.

٢١٨- النهاية في غريب الحديث والأثر ، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (٥٤٤-٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر احمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، دار الفكر ، بيروت (د.ط.ت).

٢١٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي (أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ) ، تحقيق د.إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٤م.

٢٢٠- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق د.إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت.ط).

ثالثًا: الرسائل الجامعية:

١- أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جني ، أُطروحة دكتوراه ، رحيم جمعة علي الخزرجي ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥م.

٢- أثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية ، أطروحة دكتوراه ، علي عبد الله علي القرني ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، بأشراف د.سليمان بن إبراهيم العايد ، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٣- شرح كتاب سيبويه ، لعلي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق محمد إبراهيم يوسف شيبة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، السعودية ، ١٤١٤هـ-١٤١٥هـ .

٤- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، سعيد جاسم الزبيدي ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، بأشراف د. فاضل صالح السامرائي ١٩٨٥م.

٥- معاني الأدوات والحروف والإعراب ، المنسوب إلى الحسن بن الحسين البخاري (ت في القرن الخامس الهجري) ، تحقيق عبد الله عبد الرحمن أسعد السعدي ، رسالة ماجستير ، بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٦م.

رابعًا: البحوث:

مسائل الإنصاف بين النسبة والتأصيل ، د. سامي ماضي ، مجلة قبس العربية ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، ع ٤ لسنة ٢٠٠٧م.

الحمد لله الذي أعطى فأغدق ، وأنعمَ فأتمَّ ، ومَنَّ عليَّ حتى وصل البحثُ الى خاتمهِ بعد رحلة من العمل دأبتُ فيه على إبراز جملةٍ من النتائج نوجزها على النحو الآتي:

أولا: يُعد كتاب (مختار التذكرة) كتابًا غزير الفائدةِ قام فيه ابنِ جني باختصار تذكرة أبي علي الفارسي والتعليق على مواضع منها ، فضلًا عن انصرافِهِ إلى تتميمِ النقص في كلام أبي علي وإصلاحِهِ والتنبيه على مواضعَ ؛ مع أن همهُ في الكتاب لم يكن التصرفُ في ترتيب التذكرةِ ولا حذف المكرراتِ من النصوص والمسائل ؛ لأنه كان يسايرُ الترتيب الأصلي في كتابِ التذكرة ، بل تتضح في عرض الموضوعات وتوجيه الآراء وترجيح بعض منها.

ثانيًا: أنّ هذا المُؤلفَ مِن الأدلة التي تؤكدُ على أنَّ العلاقةَ بين الشيخ وتلميذهِ إنما هي علاقة علمية أساسها تبادل الآراء وتوجيه الشيخ لتلميذهِ بالموافقةِ والتأييد والدعم بالشواهدِ أو المخالفة المبنية على الشواهد أيضًا ، فلكل مِن الرجلين شخصيتهُ العلمية.

ثالثًا: أنّ كتاب مختار التذكرةِ كغيرهِ من كتب النحو الأخرى اتخذ من القرآن الكريم حجةً لآراء صاحبهِ فقد ضمَّ بين دفتيه ستة وستين ومئتي شاهد قرآني ؛ وكان معتدًا بالقراءاتِ القرآنية ؛ فقد اتخذ منها سندًا وحجةً لتقوية قضية نحوية أو لترجيح قراءةٍ على أخرى.

رابعًا: عَوّل كتاب مختار التذكرة على شواهد مِن الأحاديث النبوية الشريفة ، وأقوال الصحابة والتابعين وإن لم تبلغ كثرتها كثرة احتجاجه بالقرآن الكريم والشعر العربي.

خامسًا: أما منهج ابن جني في مختار التذكرةِ فيمتاز بما يأتي:

أ- لم يضع مقدمةً لكتابهِ يُوضّحُ فيها أسباب تأليفه لهُ ، أو المنهج الذي اتبعهُ فيهِ.

ب- إنّ السمة البارزة على الكتاب هي سمةُ التنقل مِن موضوع لآخرَ ؛ فضلًا عن سمةِ الاستطراد التي كانت سمةً شائعةً عند النحاةِ الأوائل.

ت- أنَّ اسلوبَ الحوار والمناقشة مِن السمات الأخرى المميزة لكتابه هذا ؛ وقد اعتمدَ فيهِ على نوعين مِن الحوار ؛ الأول: حوار التلميذ مع شيخِهِ ، والآخر: الحوار الافتراضي الذي يقوم المؤلف فيهِ بوضع سؤالٍ والإجابة عنهُ في محاولةٍ منهُ لإشراك القارىء معهُ.

ث- يتضحُ في الكتاب مسائل خلط فيها ابن جني بين النحو و الفقهِ ؛ والتي كان يناقشها ويرفضها بالدليل والحجة و كأننا أمام عالمٍ نحوي وفقيهٍ في الوقت نفسه.

ج- اعتدَّ المؤلف بالإحالة إلى مؤلفاتِ النحويين الأخرى ؛ فضلًا عن تأثرهِ بالمنطقِ، وقد اتّسم أسلوبُهُ بالعُمقِ والتمثيل.

ح- مِن مصادر ابن جني في كتابِهِ هذا هو الأخذُ عن الشيوخ أمثال ابن السراج (ت٣١٦هـ) ، وغيرهُ مِن أعلامِ اللغة والنحو ، أمثال سيبويهِ (ت١٨٠هـ) و الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) و المبرد (ت٢٨٥هـ) وغيرهم.

سادسًا: عرض البحث لأهم المسائل الواردةِ في مختار التذكرةِ ومنها :

أ- وافق أكثر البصريين في جواز إعمال اسم الفاعل عمل الفعل المضارع إذا كان في معنى الحاضر والمستقبل.

ب- خالف ابنُ جني مذهب استاذِهِ الفارسي والكوفيين في القول بفعلية ليس ؛ فـ (ليس) عنده فِعْلٌ بدليل مجيئها على مثال الفعل.

ت- تابع سيبويه وأكثر البصريين في أن علة رفع المضارع إنما هي لمشابهته الأسماء.

ث- بَيَّنَ أن الجازم لجواب الشرط إنما هو حرفُ الشرطِ والفعل جميعًا.

ج-بين ابن جني أن الفعل الماضي إنما بُني على الضم لأنهُ أدخل في بابِ الفعليةِ من الفعل المضارع أو الحال ؛ فبُني على الفتح والفعل المضارع إنما أُعربَ لأنه شابه الاسم المرفوع ، لذا صار الضمُّ أقعد في الفعل لشبههِ الاسم.

ح- وافقَ الكوفيين في أن فعل الأمر إنما هو مجزوم بلامٍ مقدرةٍ مخالفًا سيبويهِ والبصريين في أن فعل الأمر إنما بُني لأنه لم يضارع الأسماء كالأفعالِ المضارعةِ.

خ-انفرد ابن جني في مختار التذكرةِ ببيانهِ العلةَ في ارتفاع الفعل المضارع بعد قد والسين و سوف ؛ لأنها جرت مجرى جزء من الفعل ؛ خاصة أنّ السين وسوف تجريان مجرى حروف المضارعة مِن الفعل المضارع.

د- وافق الكوفيين في جواز مجيء (عن) بمعنى بَعْدَ.

ذ- وافق ابن جني سيبويه في أنَّ (إذن) إنما هي حرف جواب وجزاء اتساعًا ، مخالفًا شيخهُ الذي ذهب إلى أنها تكون حرف جواب في موضع وحرف جزاءٍ في موضع آخر.

ر- وافق سيبويهِ وأكثر البصريين في أن (أفْعَلَ) التعجب فعلٌ وليس باسم مخالفًا بذلك الكوفيين الذين ذهبوا إلى القول بإسميتها.

ز- وافق سيبويهِ وأكثر البصريينَ في جواز العطفِ بـ (حتّى) مخالفًا الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنها ليست بعاطفةٍ مُعربين ما بعدها على إضمار عامل.

- **القرآن الكريم .**

- **الكتب المطبوعة:**

١- ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزّبيدي (ت٨٠٢هـ) ، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م.
٢- ابن جني النحوي ، الدكتور فاضل صالح السامرائي (ت ١٣٨٩ هـ -١٩٦٩م) ، دار عمار للنشر والتوزيع ،ط٢ ،١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
٣- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى (ت١٣٨٢هـ) القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٤- ارتشاف الضرب مِن لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، و مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٥- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، الشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري (ت١٠٩٦هـ- ١٦٨٥م) تحقيق د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الأنبار للطباعة والنشر ، العراق ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٦- الأزهية في علم الحروف ، للهروي (علي بن محمد النحوي (ت١٤١٥هـ) ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط١ ، ١٩٧١م.
٧- أساس البلاغة ، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ-١١٤٣م) ، قراءة وضبط وشرح د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٨- الاستغناء في الاستثناء ، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القَرّافي (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٩- أسرارُ العربيةِ ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، وعاصم بهجة البيطار ، دار البشائر ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١٠-الأشباه والنظائر في النحو ، لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر جمال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة ، ١٣٩٥-١٩٧٥م.

١١-إصلاح المنطق ، لابن السكيت (ت٢٤٤هـ) تحقيق أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط٤ (د.ت).

١٢- اصول التفكير النحوي ، د. علي ابو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٦م .

١٣-الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٤-اصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ، د. بكري عبد الكريم ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، القاهرة ، الكويت ،ط١ ، ١٩٩٩ م.

١٥- الأصول النحوية والصرفية في (الحجة) ، لابي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، صنعه الدكتور محمد عبد الله قاسم ، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ط١، ١٤٢٩ هـ .

١٦-إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس (أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ؛ بيروت ، ط٢ ، ١٤٢١هـ.

١٧- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق إبراهيم الابياري ، دار الكتاب المصري القاهرة ودار الكتاب اللبناني بيروت ، ط٤ ، ١٩٩٩م.

١٨- أعلام في النحو العربي ، د. مهدي المخزومي ، منشورات دار الجاحظ – وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٠ .

١٩- الاغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي بركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري (ت٥٧٧هـ) ، قدم له وعني بتحقيقه سعيد الأفغاني ،مطبعة الجامعة السورية ، (١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م) ، (د.ط).

٢٠- الإغفال لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧ هـ)، تحقيق عبد اللهِ بن عمر ، المجمع الثقافي ، دبي ، ٢٠٠٣م (د.ط).

٢١- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط٣ ، ٢٠١١م.

٢٢- ألفية ابنِ مالك ، جمال الدين محمد بن عبد اللهِ بن مَالك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، المكتبة الشعبية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت.ط).

٢٣- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط٣ ، ٢٠١١م.

٢٤- أمالي ابن الشجري ، لهبةِ اللهِ بن علي بن محمد بن حمزةَ الحسني العلوي (ت٥٤٢هـ) دراسة وتحقيق د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢٥- أمالي السُّهيلي في النحو واللغةِ والحديث والفقه ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدِ الله الأندلسي الشّهيلي (ت٥٨١هـ) ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط١ ، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٢٦-الأمثال ، للأصمعي عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦ هـ)، جمع نصوصه وحققها د. محمد جبار المعيبد ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد ، ط١، ٢٠٠٠ م.

٢٧-أمالي المرتضى ، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢٨-أنباه الرواة على أنباه النحاة علي بن يوسف (ت ٦٢٤ هـ)، للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية ، ط١ ، ١٩٨٦م.

٢٩-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيينَ لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيدِ الله الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة ، (د.ت.ط).

٣٠-أوضح المسالك إلى ألفية ابنِ مالك ، لأبي محمد عبد اللهِ جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩م ، (د.ط).

٣١-الإيضاح العَضُدي ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٣٢-الإيضاح في عللِ النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) تحقيق د. مازن المبارك ، مطبعة المدني ، مصر ، ط١ ، ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م.

٣٣- البحث اللغوي عند العرب ، الدكتور احمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٦، ١٩٨٨م .

٣٤-البحر الرائق شرح كنز الدَّقائق (في فروع الحنفية) للشيخ الإمام أبي البركات عبد الله بن احمد بن محمود المعروف بحافظ النسفي النتوفي سنة (٧١٠

هـ).والشرح (البحر الرائق) للإمام العلامة الشيخ زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري الحنفي المتوفى سنة (٩٧٠هـ) منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريّا عميرات ،ط١، ١٤١٨ هـ ،١٩٩٧م.

٣٥- البحر المحيط ، لأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٠هـ.

٣٦- بحور الشعر العربي عروض الخليل ، الدكتور غازي يمؤت ، دار الفكر اللبناني ، ط٢، ١٩٩٢م.

٣٧- البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

٣٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الإشبيلي (ت٦٨٨هـ) ، تحقيق د.عَيّاد بن عبد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٣٩- بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم الصاحب كمال الدين عمر بن احمد بن جرادة ، حققه وقدم له الدكتور سهيل زكار،دار الفكر بيروت . لبنان (د.ت. ط).

٤٠- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق الدكتور عبد الحميد طه مراجعة مصطفى السقا ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م.

٤١- البيان والتبيين ،لأبي عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٧ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م .

٤٢- تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٤ ، (د.ت).

٤٣- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) ، تحقيق السيد احمد صَقر ، دار التراث ، ط٢ ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

٤٤- تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) ، تحقيق عبد الكريم العزباوي وراجعه الدكتور احمد مختار عمر والدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، التراث العربي سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، ط١ ، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠ م .

٤٥- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري من نحاة القرن الرابع ، تحقيق فتحي احمد مصطفى عليّ الدين ، دار الفكر العربي ، دمشق ، (د. ط. ت) .

٤٦- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٤٧- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، حققه وعلق عليه زهير عبد المحسن سلطان ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق - بغداد ، ط١ ، ١٩٩٢م .

٤٨- التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة ، للإمام أبي عبد الله محمد بن احمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي (ت٦٧١هـ) ، تحقيق الدكتور الصادق بن محمد بن إبراهيم ، مكتبة دار المناهج ، الرياض - السعودية ، ط١ ، ١٤٢٥هـ .

٤٩- التذكرة السعدية في الأشعار العربية ، لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيدي (من رجال القرن الثامن الهجري) ، تحقيق عبد الله الجبوري ، مطابع النعمان ، النجف الأشرف ،١٣٩١هـ - ١٩٧٢م ، (د.ط) .

٥٠- التذكرة الفخرية ، للصاحب بهاء الدين المنشئ الاربلي (ت٦٩٢هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار البشائر للطباعة والنشر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ -٢٠٠٤م .

٥١- التذكرة في أصول الفقه ، للإمام الحسن بدر الدين بن عبد الغني المقدمي الحنبلي ، اعتنى به د. ناجي سويد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .

٥٢- تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٦م .

٥٣-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٥٤-تطور الدرس النحوي ، الدكتور حسن عون ، قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية ، ١٩٧٠م .

٥٥-تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية ، الدكتور عبد الكاظم محسن الياسري ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٧م ، (د.ط).

٥٦-التعليقة على كتاب سيبويهِ ، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د. عوض القوزي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠م.

٥٧-تفسير الطبري ، أبو جعفر الطبري محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٩ .

٥٨-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك حسن بن قاسم، لابن أم قاسم المعروف بالمرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط٢ ، (د.ت).

٥٩-التوطئة ، لأبي علي عمر بن محمد الشلوبيني (ت٦٤٥هـ) ، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع ، الكويت ، ط٢ ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٦٠- تيسير العربية بين القديم والحديث ، للدكتور عبد الكريم خليفة ،مطابع الجمعية الملكية ، عمان-الأردن ، ط١ ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م .
٦١- تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده ، دكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، (د.ط) .
٦٢- تيسير النحو وبحوث أخرى ، خديجة الحديثي ، مطبعة المجمع العلمي ، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م ، (د.ط) .
٦٣- الجملُ في النحو ، لأبي إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق أبو شنب ، مطبعة جول كربونل ، الجزائر ، ١٩٢٦م.
٦٤- جمهرة أشعار العرب ، لأبي زيد القرشي ، حققهُ د. محمد علي الهاشمي ، دار القلم ، دمشق ، ط٣ ، ١٩٩٩م.
٦٥- جمهرة الأمثال ، أبو هلال العسكري ، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، دار الجيل ودار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٨م .
٦٦- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن أمّ قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٦٧- الجيم ، لأبي عمرو الشيباني ، إبراهيم الابياري ، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ ، (د.ط).
٦٨- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، لمحمد بن مصطفى الخضري الدمياطي (ت١٢٨٧هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر (د.ت.ط).
٦٩- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني ، لأحمد بن نحمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر (د.ت.ط).

٧٠- حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام ، لعبد القادر البغدادي، تحقيق نظيف محرّم خواجة ، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٧١- الحجة للقراء السبعةِ ، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق بدر الدين القهوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٩٣م.

٧٢- حروف المعاني ، للزجاجي (أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ط٢ ، ١٩٨٦م.

٧٣- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠م.

٧٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ط٢ ، ١٩٨١م.

٧٥- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط٤ ، ١٩٩٠م.

٧٦- دراسات في العربية وتاريخها ، لمحمد الخضر حُسَين ، مكتبة دار الفتح ، دمشق ، ط٢ ، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م .

٧٧- ديوان ابن مقبل ، تحقيق د. عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ، وحلب ، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٧٨- ديوان أبي الشيص الخزاعي وأخباره ، لعبد الله الجبوري ، المكتب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م .

٧٩- ديوان الأعشى ، دار صادر - دار بيروت ، بيروت ، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م، (د.ط).

٨٠- ديوان امريء القيس ، دار صادر ، بيروت (د.ت.ط).

٨١- ديوان أوس بن حُجر ، تحقيق د. محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٨٢- ديوان تأبط شرًا وأخباره ، جمع و تحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٩م.
٨٣- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، ط٣ ، القاهرة ، (د.ت) .
٨٤- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق د. وليد عرفات ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٤م (د.ط).
٨٥- ديوان ذي الرمة ، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٣م.
٨٦- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ، تحقيق وشرح صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، مصر ، (د.ت.ط).
٨٧- ديوان الطرماح ، تحقيق عزة حسن ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٦٨م (د.ط)
٨٨- ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق د. حسين نصار ، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٩٥٧م.
٨٩- ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه ، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي ، المطبعة التعاونية ، دمشق ، ١٩٧١م ، (د.ط) .
٩٠- ديوان العرجي ، رواية أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، شرحه وحققه خضر الطائي ورشيد العبيدي ، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م .
٩١- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور فايز محمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م .
٩٢- ديوان الفرزدق ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٦م ، (د.ط) .

٩٣- ديوان مسكين الدارمي ، جمعهُ وحققهُ د. عبد الله الجبوري (ت٢٠١٣م) ود. خليل العطية ، مطبعة دار البصري ، بغداد ، ط١ ، ١٩٧٠م.
٩٤- ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق د. واضح الصمد ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .
٩٥- ديوان النابغة الذّبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٥م .
٩٦- الردُ على النحاةِ ، لابن مضاءٍ القرطبي (ت٥٩٢هـ) ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٧٤م.
٩٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) ، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق ، ط٣ ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٩٨- الزمن واللغة ، د. مالك يوسف المطلبي ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، (د.ط).
٩٩- السبعة في القراءات ، لأحمد بن موسى بن العباس ، أبي بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ) ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر، ط٢ ، ١٤٠٠هـ.
١٠٠- سر صناعة الاعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
١٠١- سر صناعة الاعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق مصطفى السقا و إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين و محمد الزفزاف ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط١ ، ١٣٧٤هـ -١٩٥٤م.
١٠٢- سمط اللآلي ، لأبي عبيد البكري عبدالله بن عبد العزيز البكري (ت ٤٨٧ هـ)، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت.ط) .
١٠٣- سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة ، د. أسعد خلف العوادي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .

١٠٤- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، مطبعة المجمع العلمي ، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م ، (د.ط) .

١٠٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٠٦- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٠٧- شرح أبيات المغني ، للبغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٨م.

١٠٨- شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد السكري ، تحقيق عبد الستار فَرَّاج ، مراجعة محمود شاكر ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة (د.ت.ط)

١٠٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مَالك ، لعلي بن محمد بن عيسى أبي الحسن نور الدين الأشموني (ت٩٢٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.

١١٠- شرح التبصرة والتذكرة ، للإمام زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ) ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف الهميم والشيخ ماهر ياسين فحل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م .

١١١- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر وطارق فتحي السيد دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

١١٢- شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١١٣- شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ، العلامة ابن عصفور الأندلسي الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق د. أنس بديوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
١١٤- شرح الحدود في النحو ، لعبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي (ت٩٧٢هـ) ، تحقيق د.المتولي رمضان أحمد الدميري ، مطبعة وهبة ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١١٥- شرح ديوان الفرزدق ، جمعه وطبعه وعلق عليه عبد الله الصّاوي (د.ت.ط) .
١١٦- شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، المطبعة العصرية (ت٩١١هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت (د.ط.ت).
١١٧- شرح القصائد التسع المشهورات ، للنحاس ، تحقيق احمد خطاب ، وزارة الاعلام العراقية ، ١٩٧٣ ، (د.ط) .
١١٨- شرح قطر الندى وبل الصدى لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ط١١ ، ١٣٨٢هـ.
١١٩- شرح الكافية الشافية ، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الشافعي (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق: علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١٢٠- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد الحسن بن عبد اللهِ بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
١٢١- شرح اللمع للباقولي (الاصفهاني) ، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ) ، تحقيق إبراهيم بن محمد أبو عباة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،ط١ ، ١٩٩٠م .

١٢٢- شرح المفصّل ، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت (د.ط.ت).

١٢٣- شرح المقدمة المحسبة ؛ لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) تحقيق خالد عبد الكريم ، الكويت ، ط١ ، ١٩٧٦م.

١٢٤- شعر زياد الاعجم ، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور يوسف حسين بكّار ، دار المسيرة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٢٥- شعر عبد الله بن الزبعري ، تحقيق د. يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨١ .

١٢٦- شعراء إسلاميونَ ، د.نوري حمودي القيسي ، عَالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٠هـ.

١٢٧- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ) تحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٢٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق د. طه محسن دار آفاق عربية ، بغداد ، ط١ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٢٩- الشواهد والاستشهاد في النحو ، عبد الجبار علوان النايلة ، مطبعة الزهراء ، ط١ ، ١٩٧٦م.

١٣٠- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي (ت٣٩٥هـ)، حققه وظبط نصوصه الدكتور عمر فاروق الطبّاع ، مكتبة دار المعارف، بيروت- لبنان ، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م ، (د.ط) .

١٣١- صحيح مسلم ، للامام ابي الحسين مُسلم بن الحجاج القُشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ط١ ، ١٤١٢هـ-١٩٩١م .

١٣٢- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، خليل احمد عمايرة ، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر -٥- .

١٣٣- طبقات الشعراء ، لابن المعتز (ت٢٩٦هـ) ، تحقيق عبد الستار احمد فرّاج ، دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٨٦ .

١٣٤- طبقات النحويين واللغويين ، لابي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الاندلسي ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارفر، القاهرة ، ط٢ ، (د.ت) .

١٣٥- العلل في النحو ، لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالورّاق (ت٣٨١ هـ) ، تحقيق مها مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٥م.

١٣٦- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزديّ (ت٤٥٦هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت-لبنان ، ط٥ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٣٧- عون المعبود ، شرح سنن أبي داود ، العلامة أبي الطيب العظيم آبادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٥م.

١٣٨- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور ابراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد ، ط١ ، ١٩٨٣م.

١٣٩- غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق حسين محمد شرف ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤م.

١٤٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، بيت الأذكار الدولية ، عَمّان ، ٢٠٠٦م (د.ط) .

١٤١- الفعل زمانهُ وأبنيتهُ ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٠م .

١٤٢- فهرنك فارس امروز ، غلا محسن صدري ابشار ونسرين حكمي ونسّرن حكمي ، دار النشر موسوعة نشر كلمة ، طهران ، ١٩٩٦ م ، (د.ط).

١٤٣- في اصول النحو ، د. سعيد الافغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م .

١٤٤- في اصول اللغة والنحو ، الدكتور فؤاد حنا ترزي ، دار الكتب، بيروت ، (د.ت.ط).

١٤٥- في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر (دراسة لغوية في شعر السياب ونازك والبياتي) ، مالك يوسف المطلبي ، دار الرشيد ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨١م ، (د.ط).

١٤٦- في اللهجات العربية ، ابراهيم انيس ، مكتبة الانجلو المصرية، ط٣ ، ٢٠٠٣م .

١٤٧- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م.

١٤٨- القاموس المحيط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن بعقوب الفيروآبادي (ت٨١٧ هـ) تحقيق نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٦ هـ-٢٠٠٥م.

١٤٩- القياس في اللغة العربية ، الدكتور محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م .

١٥٠- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، محمد عاشور السوّيح ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، مصراتة- ليبيا ، ط١ ، ١٩٨٦م .

١٥١- الكافي في العروض والقافية ، للخطيب التبريزي ، تحقيق الحساني حسن عبد الله ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٤م-١٤١٥ هـ.

١٥٢- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٣ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١٥٣- كتاب الألفاظ ، لابن السكيت يعقوب بن اسحاق ، تحقيق فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨م .
١٥٤- التحدث بنعمة الله ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق اليزابيث ماري سارتين ، المطبعة العربية الحديثة ، (د.ت.ط) .
١٥٥- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي علي الفارسي (الحسن بن احمد بن عبد الغفار) (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م .
١٥٦- كتاب التفاحة في النحو ، لابي جعفر النحاس النحوي (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق كوركيس عواد ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م ، (د.ط) .
١٥٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٨م.
١٥٨- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون للاديب مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة ، صححه وعلق على حواشيه محمد شرف الدين ورفعت بيلكة الكليسى ، دار احياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ،(د.ط.ت).
١٥٩- كشف المشكل في النحو لأبي الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي الملقب بحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ) تحقيق د. يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
١٦٠- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، لجامع العلوم ابي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي(ت٥٤٣هـ) ، تحقيق د. محمد احمد الدالي ، مطبوعات مجمع دمشق ، ١٩٩٥

١٦١- اللامات ، لعبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ) تحقيق مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٦٢- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق د. عبد الاله نبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٦٣- لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر ، بيروت ، ط٣ ، (د.ت).

١٦٤- اللغة العربية معناها و مبناها ، د. تمّام حَسّان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٤هـ.

١٦٥- اللمحة في شرح الملحة ، لأبي عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) ، تحقيق ابراهيم بن سالم الصاعدي ، المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

١٦٦- لمع الأدلة في اصول النحو ، أبو البركات الانباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق، ١٩٥٧م ، (د.ط) .

١٦٧- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت (د.ت.ط).

١٦٨- اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، الدكتور عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، الشاطبي الاسكندرية ، ١٩٩٦م ، (د.ط) .

١٦٩- المبسوط ، لشمس الدين السرخسي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦، (د.ط) .

١٧٠- مجالس ثعلب ، لأحمد بن يحيى بن سيار الشيباني المعروف بثعلب (ت٢٩١هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، ط٥ ، (د.ت) .

١٧١- مجمع الأمثال ، لأحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٥ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٦م ، (د.ط) .

١٧٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق على النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١٧٣- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق د. حسين أحمد بو عباس ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط١ ، ١٤٣٢هـ-٢٠١٠م.ن اسماعيل المقرئ الابياري ، تحقيق د. خالد احمد الملة السويدي ، دار كنان للنشر والتوزيع ، دمشق ، ط١ ، ١٤٣٢هـ -٢٠١١م.

١٧٤- المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع في اصل مقرئ الامام نافع للشيخ ابي الحسن علي المعروف بابن بري ، شرح الشيخ سيدي عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجعفري، مطبعة الثعالبية ، الجزائر ، ١٣٢٤هـ ، (د.ط) .

١٧٥- المختار من نوادر الأخبار ، لمحمد بن احمد بن إسماعيل المقرئ الأبياري ، تحقيق د. خالد احمد الملا السويدي ، دار كنان للطباعة والنشر ، دمشق ، ط١ ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

١٧٦- المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٧ ، ١٩٨٦م .

١٧٧- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى الباهلي الحلبي واولاده ، القاهرة ، ط٢ ، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م .

١٧٨- المذكر والمؤنث ، لابي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار الفكر ، دمشق – سوريا ، ط١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

١٧٩- مراعاة المخاطب في النحو العربي ، د. بان الخفاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٨م .

١٨٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للعلامة السيوطي (ت٩١١هـ) ، شرح وتعليق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد جاد المتولي بك وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ،١٤٣٢هـ-٢٠١١م .

١٨١- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د. محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، ط١ ، ١٩٨٥م.

١٨٢- المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م.

١٨٣- المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، حققهُ الشيخ الراشد ، وزارة الثقافة ، دار إحياء التراث العربي ، دمشق ، (د.ط.ت).

١٨٤- المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق مصطفى الحدري ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، (د.ت.ط).

١٨٥- المستقصى في امثال العرب ، لابي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحت مراقبة مجيد عبد المعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ، الهند ، ط١ ، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م .

١٨٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، بيت الأفكار الدولية ، الرياض ، ١٤١٩هـ-١٩٨٨م.

١٨٧- مسند الشهاب ، للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٨٨- معاني الحروف ، الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى (ت٣٨٤هـ) تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ٢٠٠٨م (د.ط)

١٨٩- معاني القرآن ، الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح اسماعيل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣م.

١٩٠- معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٨٨م.

١٩١- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، نشر جامعة بغداد ، ١٩٨٦-١٩٨٧م .

١٩٢- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ياقوت الحموي ، تحقيق الدكتور احسان عباس ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت-لبنان ، ط١، ١٩٩٣م.

١٩٣- معجم التعريفات ، للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٣هـ) ، تحقيق محمد صدِّيق المنشاوي ، دار الفضيلة ، مصر والامارات ، (د.ت.ط) .

١٩٤- معجم الشعراء الجاهليين ، د.عزيزة فوال بايتي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م.

١٩٥- معجم ما أستعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لابي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ) ، تحقيق مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .

١٩٦- المعنى والاعراب عند النحويين ونظرية العامل ، الدكتور عبده ابو عبد الله ، منشورات الكتاب والتوزيع والاعلان والمطابع ، طرابلس - ليبيا ، ط١ ، ١٣٩١هـ- ١٩٨٢م .

١٩٧- المغني في النحو، تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت٦٨٠هـ) ، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط١ ، ١٩٩٩م.

١٩٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق د.مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط٦ ، ١٩٨٥م.
١٩٩- المفصّل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م.
٢٠٠- مقاصد الفلاسفة (في المنطق والحكمة الالهية والحكمة الطبيعية) ، للغزالي ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط١ ، (د.ت) .
٢٠١- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى ، للعيني ، بهامش خزانة الأدب ، المطبعة الميرية ، بولاق ، ط١ (د.ت).
٢٠٢- مقاييس اللغة ، لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩هـ-١٩٩٧م.
٢٠٣- المقتصد في شرح الإيضاح ، للشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تحقيق د. كاظم بحر مرجان ، وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد ، بغداد ، ط٢ ، ١٩٨٢م .
٢٠٤- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عُضيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٢٠٥- المقرّب ، لعلي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الأشبيلي الأندلسي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، ط١ ، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
٢٠٦- مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي ، د. جعفر نايف عبابنة ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م .
٢٠٧- من أسرار اللغة ، الدكتور ابراهيم انيس (ت١٩٧٧م) ، مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة محمد عبد الكريم حسان ، القاهرة ،ط٨ ، ٢٠٠٨م .

٢٠٨- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية إدارة إحياء التراث القديم ، ط١ ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤ م .

٢٠٩- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكُناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم ، الآمدي (أبو القاسم بن بشر (ت٣٧٠هـ) ، صححه وعلق عليه الدكتور و. كرنكر ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م .

٢١٠- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، الدكتورة خديجة الحديثي ، منشورات المجمع العلمي ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م ، (د.ط) .

٢١١- النحو التعليمي في التراث العربي ، محمد إبراهيم عبادة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، (د.ت.ط) .

٢١٢- النحو العربي ، العلل النحوية نشأتها وتطورها ، د. مازن المبارك ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٣ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٢١٣- النحو الوافي ، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ) ، دار المعارف ، مصر ، ط٣ ، ١٩٦٦م.

٢١٤- النزعة المنطقية في النحو العربي ، عبد الفتاح الدجني ، وكالة المطبوعات ، ط١ ، ١٩٨٢م .

٢١٥- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن النباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢١٦- النشر في القراءات العشر، للحافظ ابي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، اشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضّباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، (د.ط.ت) .

٢١٧- النكت في تفسير كتاب سيبويهِ ، الأعلم الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت٤٧٦هـ) ، تحقيق رشيد بلحبيب ، مطبعة فضالة ، المغرب ، ١٩٩٩م.

٢١٨- النهاية في غريب الحديث والأثر ، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (٥٤٤-٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر احمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، دار الفكر ، بيروت (د.ط.ت).

٢١٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي (أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ) ، تحقيق د.إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٤م.

٢٢٠- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق د.إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت.ط).

ثالثًا: الرسائل الجامعية:

١- أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جني ، أُطروحة دكتوراه ، رحيم جمعة علي الخزرجي ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥م.

٢- أثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية ، أطروحة دكتوراه ، علي عبد الله علي القرني ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، بأشراف د.سليمان بن إبراهيم العايد ، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٣- شرح كتاب سيبويه ، لعلي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق محمد إبراهيم يوسف شيبة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، السعودية ، ١٤١٤هـ-١٤١٥هـ .

٤- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، سعيد جاسم الزبيدي ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، بأشراف د. فاضل صالح السامرائي ١٩٨٥م.

٥- معاني الأدوات والحروف والإعراب ، المنسوب إلى الحسن بن الحسين البخاري (ت في القرن الخامس الهجري) ، تحقيق عبد الله عبد الرحمن أسعد السعدي ، رسالة ماجستير ، بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٦م.

رابعًا: البحوث:

مسائل الإنصاف بين النسبة والتأصيل ، د. سامي ماضي ، مجلة قبس العربية ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، ع ٤ لسنة ٢٠٠٧م.

الحمد لله الذي أعطى فأغدق ، وأنعمَ فأتمَّ ، ومَنَّ عليَّ حتى وصل البحثُ الى خاتمهِ بعد رحلة من العمل دأبتُ فيه على إبراز جملةٍ من النتائج نوجزها على النحو الآتي:

أولا: يُعد كتاب (مختار التذكرة) كتابًا غزير الفائدةِ قام فيه ابنِ جني باختصار تذكرة أبي علي الفارسي والتعليق على مواضع منها ، فضلًا عن انصرافِهِ إلى تتميمِ النقص في كلام أبي علي وإصلاحِهِ والتنبيه على مواضعَ ؛ مع أن همهُ في الكتاب لم يكن التصرفُ في ترتيب التذكرةِ ولا حذف المكرراتِ من النصوص والمسائل ؛ لأنه كان يسايرُ الترتيب الأصلي في كتابِ التذكرة ، بل تتضح في عرض الموضوعات وتوجيه الآراء وترجيح بعض منها.

ثانيًا: أنّ هذا المُؤلفَ مِن الأدلة التي تؤكدُ على أنَّ العلاقةَ بين الشيخ وتلميذهِ إنما هي علاقة علمية أساسها تبادل الآراء وتوجيه الشيخ لتلميذهِ بالموافقةِ والتأييد والدعم بالشواهدِ أو المخالفة المبنية على الشواهد أيضًا ، فلكل مِن الرجلين شخصيتهُ العلمية.

ثالثًا: أنّ كتاب مختار التذكرةِ كغيرهِ من كتب النحو الأخرى اتخذ من القرآن الكريم حجةً لآراء صاحبهِ فقد ضمَّ بين دفتيه ستة وستين ومئتي شاهد قرآني ؛ وكان معتدًا بالقراءاتِ القرآنية ؛ فقد اتخذ منها سندًا وحجةً لتقوية قضية نحوية أو لترجيح قراءةٍ على أخرى.

رابعًا: عَوّل كتاب مختار التذكرة على شواهد مِن الأحاديث النبوية الشريفة ، وأقوال الصحابة والتابعين وإن لم تبلغ كثرتها كثرة احتجاجه بالقرآن الكريم والشعر العربي.

خامسًا: أما منهج ابن جني في مختار التذكرةِ فيمتاز بما يأتي:

أ– لم يضع مقدمةً لكتابهِ يُوضّحُ فيها أسباب تأليفه لهُ ، أو المنهج الذي اتبعهُ فيهِ.

ب– إنّ السمة البارزة على الكتاب هي سمةُ التنقل مِن موضوع لآخرَ ؛ فضلًا عن سمةِ الاستطراد التي كانت سمةً شائعةً عند النحاةِ الأوائل.

ت– أنَّ اسلوبَ الحوار والمناقشة مِن السمات الأخرى المميزة لكتابه هذا ؛ وقد اعتمدَ فيهِ على نوعين مِن الحوار ؛ الأول: حوار التلميذ مع شيخِهِ ، والآخر: الحوار الافتراضي الذي يقوم المؤلف فيهِ بوضع سؤالٍ والإجابة عنهُ في محاولةٍ منهُ لإشراك القاريء معهُ.

ث– يتضحُ في الكتاب مسائل خلط فيها ابن جني بين النحو و الفقهِ ؛ والتي كان يناقشها ويرفضها بالدليل والحجة و كأننا أمام عالمٍ نحوي وفقيهٍ في الوقت نفسه.

ج– اعتدَّ المؤلف بالإحالة إلى مؤلفاتِ النحويين الأخرى ؛ فضلًا عن تأثرِهِ بالمنطقِ، وقد اتّسم أسلوبُهُ بالعُمقِ والتمثيل.

ح– مِن مصادر ابن جني في كتابِهِ هذا هو الأخذُ عن الشيوخ أمثال ابن السراج (ت٣١٦هـ) ، وغيرهُ مِن أعلامِ اللغة والنحو ، أمثال سيبويهِ (ت١٨٠هـ) و الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) و المبرد (ت٢٨٥هـ) وغيرهم.

سادسًا: عرض البحث لأهم المسائل الواردةِ في مختار التذكرةِ ومنها :

أ- وافق أكثر البصريين في جواز إعمال اسم الفاعل عمل الفعل المضارع إذا كان في معنى الحاضر والمستقبل.

ب- خالف ابنُ جني مذهب استاذِهِ الفارسي والكوفيين في القول بفعلية ليس ؛ فـ (ليس) عنده فِعْلٌ بدليل مجيئها على مثال الفعل.

ت- تابع سيبويه وأكثر البصريين في أن علة رفع المضارع إنما هي لمشابهته الأسماء.

ث- بَيَّنَ أن الجازم لجواب الشرط إنما هو حرفُ الشرطِ والفعل جميعًا.

ج-بين ابن جني أن الفعل الماضي إنما بُني على الضم لأنهُ أدخل في بابِ الفعليةِ من الفعل المضارع أو الحال ؛ فبُني على الفتح والفعل المضارع إنما أُعربَ لأنه شابه الاسم المرفوع ، لذا صار الضمُّ أقعد في الفعل لشبههِ الاسم.

ح- وافقَ الكوفيين في أن فعل الأمر إنما هو مجزوم بلامٍ مقدرةٍ مخالفًا سيبويهِ والبصريين في أن فعل الأمر إنما بُني لأنه لم يضارع الأسماء كالأفعالِ المضارعةِ.

خ-انفرد ابن جني في مختار التذكرةِ ببيانهِ العلةَ في ارتفاع الفعل المضارع بعد قد والسين و سوف ؛ لأنها جرت مجرى جزء من الفعل ؛ خاصة أنّ السين وسوف تجريان مجرى حروف المضارعة مِن الفعل المضارع.

د- وافق الكوفيين في جواز مجيء (عن) بمعنى بَعْدَ.

ذ- وافق ابن جني سيبويه في أنَّ (إذن) إنما هي حرف جواب وجزاء اتساعًا ، مخالفًا شيخهُ الذي ذهب إلى أنها تكون حرف جواب في موضع وحرف جزاءٍ في موضع آخر.

ر- وافق سيبويهِ وأكثر البصريين في أن (أَفْعَلَ) التعجب فعلٌ وليس باسم مخالفًا بذلك الكوفيين الذين ذهبوا إلى القول بإسميتها.

ز- وافق سيبويهِ وأكثر البصريينَ في جواز العطفِ بـ (حتّى) مخالفًا الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنها ليست بعاطفةٍ مُعربين ما بعدها على إضمار عامل.